

مَالِيَّةُ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

أحمد عبد الهادي طخاف

ماجستير فى الاقتصاد الإسلامى
باحث اقتصادى - بنك دى الإسلامى



١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - ت - ٣٩١٧٤٧٠

المعبر الهادي طخاف

ماجستير في الاقتصاد الاسلامي
باحث اقتصادي - بنك دبي الاسلامي

مالية الدولة الإسلامية المعاصرة

يطلب من
مكتبة ولعبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - ت ٣٩١٧٤٧

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

جميع الحقوق محفوظة

دار الفکر للطباعة والنشر
٩٢٥٢-٤
الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م - ١٤١٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الى كل حاكم عادل فى بلده المسلم •

الى الدكتور عيسى عبله - رحمه الله - الذى أعطانى الكثير من
فكره وجهده وأشرف على اعداد رسالتى •

الى الحاج سعيد أحمد لوتاه مؤسس بنك دى الاسلامى ورئيس
مجلس الادارة الذى اختارنى بنفسه وهو فى القاهرة فى شهر رمضان
عام ١٤٠٣ هـ • فكان لى شرف الانضمام لأسرة العاملين فى أول بنك
اسلامى فى العالم •

أحمد عبد الهادى طرخان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من القواعد المالية في الاسلام

● الزكاة :

قال تعالى : ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل : فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ (١) .

● الفء :

قال تعالى : ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير ﴾ (٢) .

● عدالة التوزيع :

قال تعالى : ﴿ ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، ان الله شديد العقاب ﴾ (٣) .

● الجزية :

قال تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (٤) .

(٢) الحشر : ٦
(٤) التوبة : ٢٩

(١) التوبة : ٦٠
(٣) الحشر : ٧

● الفنائم :

قال تعالى : ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساکین وابن السبیل ۝ (۱) ۝

● الانفاق فی سبیل الله :

قال تعالى : ﴿ لیس البر ان تولوا وجوهکم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله والیوم الآخر والملائكة والکتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوی القربى والیتامى والمساکین وابن السبیل والسائلین وفي الرقاب واقام الصلاة وآتى الزکاة ۝ (۲) ۝

● حفظ المال :

قال تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء اموالکم التي جعل الله لکم قیاما وارزقوهم فیها واکسوهم وقولوا لهم قولا معروفا ۝ (۳) ۝

● الاقتصاد او الاعتدال :

قال تعالى : ﴿ والذین اذا انفقوا لم یسرفوا ولم یقتروا وكان بین ذلك قواما ۝ (۴) ۝

● حتی لا یهلك المسلمون والدعوى الى الاحسان :

قال تعالى : ﴿ وانفقوا فی سبیل الله ولا تلقوا بایدیکم الى التهلكة ، واحسنوا ، ان الله یحب المحسنین ۝ (۵) ۝

(۲) البقرة : ۱۷۷

(۴) الفرقان : ۶۷

(۱) الانفال : ۴۱

(۳) النساء : ۵

(۵) البقرة : ۱۹۵

● النهى عن رشوة الحكام خشية ضياع الحقوق :

قال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتتلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ (١) •
● الحث على السعى فى طلب الرزق :

قال تعالى : ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها
وكلوا من رزقه ، وإليه النشور ﴾ (٢) •

● بين الخير والبلاء :

قال عليه الصلاة والسلام : « اذا أراد الله بقوم خيرا استعمل عليهم
الحكماء ، وجعل أموالهم فى أيدي السحفاء ، واذا أراد الله بقوم بلاء ،
استعمل عليهم السفهاء ، وجعل أموالهم فى أيدي البخلاء » •

● مال الدولة وحق الحاكم فيه :

عن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه :
« انى لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق
ويعطى فى الحق ويمنع من الباطل • انما أنا ومالككم كولى اليتيم ، ان
استغنيت استعفت ، وأن افتقرت أكلت بالمعروف » •

● ما يشترط فى ولى مال الدولة « الدين قبل الكفاءة » :

من نصائح القاضى أبى يوسف لهارون الرشيد :
« رأيت — أبقى الله أمير المؤمنين — أن تتخذ قوما من أهل الصلاح
والدين والأمانة فتوليهم الخراج » •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد ..

فموضوع هذا البحث هو « مالية الدولة الإسلامية المعاصرة » ..
تناولت فيه دراسة مقارنة بين مالية الدولة في الإسلام والمالية العامة
في العصر الحديث .

وقد اخترت هذا الموضوع لأهميته البالغة في القرن العشرين
وخصوصا اذا علمنا أن المالية العامة في ذلك العصر هو ذلك الفرع
من علم الاقتصاد الذي يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي للقطاع
العام من الناحية المالية أى يتناول بالبحث والتحليل نفقات الدولة
وايراداتها وميزانياتها .. وما زال ذلك العلم يحظى باهتمام كبير من كلا
النظامين الرأسمالي والاشتراكي على السواء وخصوصا بعد ازدياد
تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية ، وقد ظهرت حديثا أداة هامة
تخدم الأجهزة الحكومية تسمى بالمحاسبة القومية التى هى مزيج بين علم
المحاسبة وعلم الاقتصاد .

فكان من اللازم ونحن مقبلون على تطبيق الشريعة الإسلامية
أن تكون لدينا دراسة وافية عن مالية الدولة الإسلامية جاهزة للتطبيق
فى هذا العصر حيث يمكن بمشيئة الله أن نصيف جديدا على نحو
إسلامى متميز بديلا لما يسمى بعلم المالية العامة .

وقد بذلت جهدى لاعداد هذا البحث تحت اشراف أستاذى الدكتور عيسى عبده ووجدت المراجع متوافرة بالمكتبة العربية من التراث القديم والمؤلفات الحديثة .. والقرآن الكريم والسنة الشريفة زاخرة بكل مشتملات المسائل المالية .. وكان للسلف الصالح من الخلفاء الراشدين والفقهاء العظماء الفضل الكبير فى جعل التراث الاسلامى بين أيدينا تهل منه ما نشاء ، هذا ولا تنكر مطلقا فضل علماء الاقتصاد الاسلامى فى العصر الحديث الذين نقلوا الينا ذلك التراث فى صورة مناهج علمية بأسلوب يمتاز بالسهولة مع الوضوح وبما يتفق مع الواقع بعد جهود مستفيضة ودراسات طويلة تصل الى درجة الاجتهاد .

ويرى بعض المسلمين أن الفقه الاسلامى جامد ظنا منهم أن الفقهاء وقفوا عند التقليد وتركوا الاجتهاد من قرون مضت وهذا يجعله غير صالح للعمل به فى العصر الذى ارتقت فيه القوانين والنظم الحديثة حتى كادت تبلغ الغاية ، وهذا اعتقاد خاطئ لأن الاسلام بقواعده ومبادئه الكلية لا جمود فيه بل هو حي ينبض بالحياة . وباب الاجتهاد مفتوح للباحثين .

ولقد طبقت النظم الاسلامية فى العصور الاسلامية الأولى وكانت نتائجها مجتمعا بلغ من قوته أنه حطم القوتين العظميين اللتين كاتتا لهما السيطرة على العالم فى ذلك الوقت وهما دولتا الروم والفرس .

وفى الوقت الحاضر وان ظهر التباين بين النظم الوضعية التى تطبق فى البلاد الاسلامية وقواعد الدين الاسلامى الا أننا نجد أنه رغم تعدد النظم والنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى وردت أساسا من العالم العربى فانها تحمل بين طياتها الكثير من القواعد التى سبق بها الاسلام .. يقول تعالى مخاطبا رسوله العظيم : ﴿ وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ﴾ (١) فالأمر الذى لا شك فيه أن الفتوحات الاسلامية

(١) الانبياء : ١٠٧

فى آسفا وافرفقفا وأوروبأ .كان لها الأثر الواضح فى استمرار حضارة الإنسان على ظهر هذا الكوكب .

ويهدف هذا البحث الى القاء الضوء على نظام المالية العامة فى الاسلام بتعطيله اذ أنه بنى على قواعد صالحة للتطبيق فى أى عصر من العصور ولأى مجتمع من المجتمعات مهما كانت ظروفه الاقتصادية .

وسوف نلتزم فى منهج بحثنا بنفس المنهج المتبع لدراسة وتحليل أى نظام مالى معاصر حتى تتمكن من المقارنة مع النظم المالية المعاصرة . وقد قسمت هذا البحث الى ستة أبواب رئيسية تتناولها كما يلى :

الباب الأول : مدخل البحث ، وقد قسمت هذا الباب الى بحثين كالآتى :

البحث الأول : يتناول مصطلحات ومفاهيم فى مالية الدولة الاسلامية وفى علم المالية العامة الحديثة .. ذكرتها بإيجاز كأدوات أو مفاتيح للأبواب التالية .

البحث الثانى : معالم المالية العامة فى الاسلام التى حددها النبى تشريعا وتنفيذا وهو فى المدينة .. تناولت فيها كلا من معالم الموارد العامة والاتفاق العام . كما تناولت ضوابط السلوك الاقتصادى فى الاسلام .. ومن أهم الضوابط : ضوابط الخلق التى تتصف بالتوازن والوفرة ، وضوابط تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية .

الباب الثانى : ويتناول دراسة لموارد الدولة الاسلامية مقارنة بالنظم المالية المعاصرة ، وقسمت هذا الباب الى أربعة فصول كما يلى :

الفصل الأول : العبادات المالية والفرائض « الموارد العبادية » وتتضمن ما يلى :

١- أنواع الزكاة ويسمى بلغة العصر الوعاء ويشمل وعاء الزكاة :

(١) الأموال التى كان محققا فيها النماء فى عصر النبى صلى الله

عليه وسلم « الذهب والفضة - النعم - عروض التجارة - الزروع والثمار » .

(ب) الأموال المستغلة في هذا العصر : « المصانع - العمارات - الأسهم - كسب العمل والهن الحرة » .

٢ - النوى ويشمل الخراج والجزية والعشور .

٣ - الخمس : ويشمل خمس غنائم الحرب .. ويشمل أيضا خمس المعادين والركاز والمستخرج من البطار .

٤ - موارد أخرى مقررة من قبل أفراد المسلمين ثم صارت من الفرائض مثل : « الكفارات - النذور - الوقف قيد الحياة - الوصية بعد الموت - وما ترثه الدولة ممن لا وارث له » .

الفصل الثاني : ويتناول الموارد المالية الخاضعة لرأى الامام « الموارد غير العادية » وتتضمن ما يلى :

« العقارات المملوكة للدولة - الوحدات الاقتصادية المنتجة أو ما تسمى الآن بالقطاع العام - القروض - موارد أخرى ترد للدولة عن طريق ولايتها على الشئون العامة مثل التوظيف أو ما يسمى الآن بالضرائب والرسوم » .. الخ .

الفصل الثالث : الإيرادات العامة فى النظم المالية المعاصرة وتشمل :

« الدخل من المشروعات العامة - القروض الداخلية والخارجية - الضرائب » .

الفصل الرابع : دراسة تحليلية مقارنة بين العبادات المالية والفرائض فى الاسلام والأصول العلمية للضرائب الحديثة .

الباب الثالث : دراسة مقارنة للاهراق العام فى الاسلام وفى النظم الوضعية وتشمل فصلين :

الفصل الأول : الاتفاق العام فى الاسلام وقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين هما :

المبحث الأول : أبواب الاتفاق العام فى الدولة الاسلامية وهى :

١ - أبواب اتفاق الزكاة « الفقراء - المساكين - العاملون على الزكاة - المؤلفة قلوبهم - فك الرقاب - الغارمون - فى سبيل الله - ابن السبيل » •

٢ - أبواب اتفاق النوى « مخصصات الرسول وأهل بيته - عطاء أمراء المؤمنين - عطاء العمال - عطاء الجند وعامة الشعب - المصالح العامة للدولة » •

٣ - أبواب اتفاق الخسن « سهم لله وللرسول - سهم لذوى القربى - سهم لليتامى - سهم للمساكين - سهم للأبناء السبيل » •

المبحث الثانى : ويتناول الضوابط الشرعية فى توجيه الاتفاق العام .. كما يلى :

أولاً : الضوابط الشرعية فى الاتفاق وهى القيود أو التكاليف التى أوجبها الاسلام على صاحب المال لكى يتصرف فى حدودها بما تقتضيه المقاصد الشرعية حيث تتوافق المصلحة العامة مع المنفعة الشخصية •

ثانياً : توجيه الاتفاق العام بحيث يتضمن بين ثناياه : « نفقات الضمان الاجتماعى - نفقات الدفاع بما فيها نفقات الدعوة الاسلامية - نفقات تنمية المجتمع فى الاسلام » •

الفصل الثانى ، ويتناول ما يلى :

المبحث الأول : الاتفاق العام فى المالية العامة الحديثة •

المبحث الثانى : دراسة مقارنة للنفقات العامة بين الاسلام والأوضاع الراهنة من حيث القواعد والآثار •

الباب الرابع : دراسة مقارنة لبيت المال فى الاسلام وميزانية

الدولة فى العصر الحديث فى خمس مباحث تناولت فيها شرحا وافيا لبيت المال فى الاسلام من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى عصر العباسيين وميزانية الدولة فى النظم المالية المعاصرة ثم دراسته تحليلية مقارنة بين ميزانية الدولة فى العصر الحديث والموازنة فى الاسلام بين الضرورات والحاجات والتحسينات .

الباب الخامس : دراسة السياسة المالية فى الاسلام مقارنة بالسياسة المالية المعاصرة ، وتناولت فى الفصل الأول بالشرح والتحليل بالسياسة المالية ومدى ارتباطها بالنظام الادارى فى الاسلام . فالنظام المالى فى الاسلام محيط بالكليات والجزئيات وثابت على الزمان والمكان ولا يفرق بين النظم السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والحرية والمالية ، ولا يفصل بين العقيدة والعبادات والمعاملات كما يظن البعض .

وفى الفصل الثانى قمت بدراسة تحليلية مقارنة بين السياسة المالية فى العصر الحديث وسياسة الخلفاء الراشدين فى أموال المسلمين .

الباب السادس : نتائج وتوصيات وكلمة ختامية .

تناولت فى هذا الباب أهداف البحث التى تدعو الى الالتزام بأحكام الشريعة وانتهاج سياسة مالية رشيدة مستمدة من الكتاب والسنة مع الأخذ بسياسة الخلفاء الراشدين فى أموال المسلمين بحسب وقائع أزمانهم وتعدد أماكنهم .

وأشرت فى هذا الباب الى تصور مقترح لموازنة الدولة الاسلامية فى العصر الحديث والى بنك دى الاسلامى كتجربة رائدة فى عالم الاقتصاد الاسلامى .

والله الموفق .

احمد عبد الهادى طلخان

لباس الأول

مدخل البحث

● تمهيد

- مصطلحات ومفاهيم في مالية الدولة الإسلامية مع مقارنة بالنظم الوضعية .
- معالم المالية العامة وضوابط السلوك الاقتصادي في الاسلام .

وقد قسمت هذا البحث الى

قسمين :

- معالم المالية العامة .
- ضوابط السلوك الاقتصادي .

بسم الله الرحمن الرحيم

● تمهيد :

الحمد لله رب العالمين ، باسمه نستفتح بالذى هو خير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسلم كثيرا ..

أما بعد ..

فإن النظام المالى فى الاسلام يشمل تراثا خالدا فى الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية والسياسية والحرية والادارية والمحاسبية والنقدية والضريبية .

ولم ينل كل ذلك حظا كافيا من العناية والاهتمام بدراسته دراسة علمية تحليلية مقارنة فى جامعاتنا وفى الكليات والمعاهد المتخصصة . بل ان رسائل الدكتوراة والماجستير فى هذا المجال لم تلق على قلتها العناية الكافية بنشرها وتقديمها لعالمنا المعاصر على أنها لون من ألوان الفكر المعاصر .

وبادىء ذى بدء فإن شريعة الاسلام حاکمة على الزمان لا محكومة بالأزمان .. فلا ينبغى النظر الى تطويع المفاهيم والمبادئ والنظريات الاسلامية لتتنشى مع المفاهيم والمبادئ والنظريات المعاصرة سواء أكانت نظما رأسمالية أو ماركسية .. ولكن الهدف هو إبراز الطابع الإسلامى فى إطاره المستقل ومفاهيمه الذاتية الكاملة مصبوغا بالصبغة الاسلامية الخالصة «صبغة الله ، ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون» (١) . يصرف النظر عن توافقها أو عدم توافقها مع النظم الأخرى .

(١) البقرة : ١٣٨

ومدخل هذا البحث لا يبدأ من فراغ بل إن الباحث في كتب فقه العبادات (زكاة المال) وفقه المعاملات والتفسير وفي كتب السيرة والتاريخ الاسلامي والاجتماعي والأحكام الشرعية والفتاوى سوف يجد أحكاما كثيرة متفرقة مبينة بين طياتها أبوابا وفصولا ومسائل ومتونا وشروحا وحواشي وتعليقات تعالج الموضوعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والضريبية والإدارية والمحاسبية منذ صدر الإسلام .

فالنظام المالي الاسلامي انذ له ضوابط محكمة ودقيقة . . . تامة ومتكاملة » بحيث لا تحتاج الشعوب الاسلامية لأي نظم أخرى مستوردة سواء من الشرق أو من الغرب اذا أرادت أن تحيا حياة اسلامية بعيدا عن الفساد الذي ظهر في البر والبحر . . . في طاعة الله وطاعة الرسول وأولى الأمر بالمهدين الذين أطلق عليهم القرآن لفظ « أمة » في قوله تعالى : « ولتكن منكم امة يتبعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، واولئك هم المفلحون » (١) .



المبحث الأول

مصطلحات ومفاهيم في مالية الدولة الإسلامية مقارنا بالنظم المالية المعاصرة

تعريف المالية العامة - الأموال في عصر النبي صلى الله عليه وسلم - النظام المالي في الإسلام - الاقتصاد في الإسلام - الحاجات العامة - الموارد العامة - النفقات العامة - الديوان (الميزانية بمفهوم العصر) - السياسة المالية .

أولا : تعريف المالية العامة

١ - المالية العامة في الفكر التقليدي (الكلاسيكي) :

يرى التقليديون أن علم المالية العامة هو العلم الذي يدرس النفقات والإيرادات العامة التي يلزم الحصول عليها لتغطية هذه النفقات ، ويترجم ذلك الفكر التقليدي في توازن الموازنة لأن الإيرادات العادية يجب أن تتحدد بالنفقات العادية .

٢ - المالية العامة في الفكر الحديث :

على ضوء التطوير الذي لحق بالمالية العامة ودورها في المجتمع فإنه لم يعد غرض المالية العامة هو الحيلة أي مجرد الحصول على إيرادات لتغطية الاتفاق العام بل أصبح هذا الغرض أكثر اتساعا ليقابل النفقات العامة ثم ليحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ثم لتقوم الدولة باستغلال الموارد القومية (أي تمويل الخطة القومية) .

لتحقيق هذه الأهداف قد يتطلب الأمر الحصول على إيرادات أكثر من النفقات لا مكان تكوين احتياطي بالموازنة لمحاربة التضخم ، أو العكس

بمعنى قد يتطلب الأمر أحداث عجز في الموازنة وذلك بالالتجاء الى القروض أو الى الاصدار الجديد للبنكوت •

وطبقا لهذا التطور فانه يمكن تعريف المالية العامة فى الفكر الحديث بأنه العلم الذى يدرس النفقات والإيرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية •

٣ - المالية العامة فى الاسلام :

رغم ما وصل اليه علماء المالية فى وقتنا الحاضر من أسس للمالية العامة فلم يأتوا بجديد عما حددته الاسلام من قواعد للمالية العامة بل إن الاسلام فاقهم فيما هو أدق وأنفع وأكثر بعدا وعمقا •

فالنظام المالى فى الاسلام ليس فقط كنظام يعتمد عليه فى كيفية تدبير تمويل الخزانة العامة للدولة بقصد تغطية انفاقها العام بل كسياسة مالية رشيدة يمكن بها أحداث توازن واستقرار اقتصادى واجتماعى ، وفى الحديث الشريف : « لا تزولا قدما عبد حتى يسئل عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه » •

والمفهوم العام للمال فى الاسلام أنه مال الله ونحن مستخلفون فيه :
« آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا
بمنكم وانفقوا لهم اجر كبير » (١) •

واذا كان الاسلام يقر الملكية الفردية ويحترمها فانه يقيد هذه الملكية بعدم الضرر ويقرر مبدأ التدخل الاقتصادى والتخطيط بما يحقق التوازن الاجتماعى والعدالة والتقدم •

ويعرف ابن عابدين المال فيقول : « المراد بالمال ما يسيل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة » •

(١) الحديد : ٧

ويقول ابن الأثير : « المال فى الأصل ما يملك من الذهب والفضة
ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك » .

ويقسم الفقهاء المال الى قهود وعروض .

والنقود فى الاسلام هى الذهب والفضة أو الدنانير والدراهم .
ويقول ابن عابدين : « رأيت الدراهم والدنانير ثمنًا للأشياء ولا تكون
الأشياء ثمنًا لها » والنقود ليست مقصودة لذاتها بل وسيلة الى المقصود .
والنقود تختلف عن الفلوس حيث الفلوس هى النقود المعدنية من
غير الذهب والفضة .

وأما عن العروض فيقول الخطيب الشربيني : « العروض اسم لكل
ما قابل التقدين من صنوف الأموال » .

والعروض تنقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما :

- ١ - عروض التجارة وهى العروض المعدة للبيع .
- ٢ - عروض القنية وهى العروض غير المعدة للبيع .

أما فى الفكر المعاصر فان المال أو الأصول تنقسم الى :

- أصول متداولة تشمل عروض التجارة والنقود .
- أصول ثابتة وهى عروض القنية غير المعدة للبيع^(١) .



ثانيا : الأموال فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم

أموال المسلمين كما ذكر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثلاثة هى .
الصدقة - والفىء - والخمس .

(١) مبادئ ومفاهيم فى الاقتصاد - للدكتور شوقى اسماعيل .

١ - الصدقة :

هي زكاة أموال المسلمين من الذهب الثورق (الفضة) والابل والبقر والغنم والحب والثمار وهي للأصناف الثمانية الذين سماهم الله تعالى فلا حق لأحد من الناس فيها سواهم ..

٢ - الفىء :

ذكر أبو عبيد في كتابه « الأموال » ما يلى :

« ما اجتبى من أموال أهل الذمة مما صولحوا عليه : من جزية على رؤوسهم التى بها حققت دماؤهم وحرمت أموالهم ومنه خراج الأرضين التى افتتحت عنوة ثم أقرها الامام فى أيدي أهل الذمة كالضريبة على الجريان (جمع جرب وهى مساحة الأرض تعادل حوالى ربع فدائن بالقياس المصرى) ومنه أيضا وظيفة أرض الصلح التى منعها أهلها حتى صولحوا عليها فى خراج مسمى •

ومنه أيضا ما يأخذه العاشر من أموال أهل الذمة التى يروون بها عليه لتجارتهم (العشور ويقابلها فى العصر الحاضر الرسوم الجمركية) ومنه ما يؤخذ من أهل الحرب اذا دخلوا بلاد الاسلام للتجارات وكل هذا من الفىء وهو الذى يعم المسلمين : غنيهم وفقيرهم •

٣ - الخمس :

ذكر أبو عبيد فى كتابه « الأموال » ما يلى :

هو خمس غنائم أهل الحرب والركاز العادى وما يكون من غوص ومعدن وقد اختلف أهل العلم فى أبواب اتفاقه فقال بعضهم : هو للأصناف الخمسة المسمين فى كتاب الله كما قال عمر : « هذه لهؤلاء » وقال بعضهم : سبيل الخمس سبيل الفىء يكون حكمه حكم الامام : ان رأى أن يجعله فى من سعى الله جعله وان رأى أن الأفضل للمسلمين أن يصرفه الى غيرهم صرفه •

ثالثا : النظام المالى فى الاسلام

أى نظام يتطلب ثلاثة عناصر هى :

- ١ - فكرة معينة يقوم عليها النظام .
- ٢ - جماعة متماسكة تلتف حول هذه الفكرة .
- ٣ - رياسة تطبق قواعد موضوعية معينة تستهدف رعاية هذه الفكرة .

ويمكن وصف النظام الإسلامى عموما بأنه حر بلا فردية وهذا يلخص الفرق بين الاسلام والرأسمالية ونظامى بلا جماعية وهذا يلخص الفرق بين الاسلام والماركسية (١) .

ويوضح لنا الدكتور محمد عبد الله العربى أن النظم الاسلامية هى المناهج التى رسمها الاسلام لسلوك الفرد وسلوك الجماعة ليستقيم أمر المجتمع الإسلامى ويقوم على أسس ثلاثة هى :

- ١ - تحديد الصلة بين الفرد والمجتمع .
- ٢ - صياغة تعاليم الاسلام على أسلوبين هما :
 - (أ) تعاليم ثابتة .
 - (ب) تعاليم أخرى متطورة .
- ٣ - توافق التعاليم الخلقية والعقيدية مع التعاليم الاقتصادية الاجتماعية مع التعاليم الحكومية السياسية .

* * *

رابعا : الاقتصاد فى الاسلام

ورد فى كتاب النظام المالى فى الاسلام للدكتور عيسى عبده فى تفسير معنى الاقتصاد ما يلى :

(١) اقتصاديات العالم الإسلامى (مذكرات) للدكتور مصطفى كمال وصفى .

قصد .. قاصد .. مقتصد .. كل هذه الألفاظ ورد ذكرها
بالقرآن الكريم منها على سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ قَصْدُ
السَّبِيلِ ﴾ (١) ، ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (٢) .

ومعنى « قصد » فى معاجم اللغة أى استقام واعتدل ومنه الاقتصاد
أى الاعتدال والتوسط ، ويرى الدكتور عيسى عبده أنه لا بأس من
استعمال كلمة الاقتصاد فى الاسلام رغم استحداثه ويقابل ذلك فى الفقه
الاسلامى ما يسمى بعلم الأموال أو الأرزاق .

وقد ورد فى الحديث النبوى أن « التقوى : خشية الله فى السر
والعلانية » والعدل فى الرضا والغضب ، والقصد فى الفنى والفقر «
(أى الاعتدال دون تقتير أو اسراف) .

ويذكر الدكتور مصطفى كمال وصفى أن الاقتصاد الإسلامى لم
يخرج عن كونه فرعاً من التنظيم الإسلامى الشامل ، وكلمة « اقتصاد » هى
ترجمة لكلمة (Economy) التى تعنى الادخار ولا يعدو عن كونه جهوداً
يبدلها المسلم فى كسب المال واثاقه .

وقال بأن للمجتمع الإسلامى اقتصاداً خاصاً يختلف عما هو سائد ،
والاقتصاد فى مفهومه العام يتكون من ثلاثة فروع هى :

١ - الاقتصاد التحليلي :

ويقوم على مراقبة الظواهر الاقتصادية وتحليلها فى صورتها العامة
(كالعرض والطلب والمنافسة واستنباط القوانين منها) .

٢ - المذهب الاقتصادى :

وهو ربط هذه القوانين فى صورة عامة متماسكة (كالمذهب
الرأسمالى والمذهب الاشتراكى) .

(١) النحل : ٩ .

(٢) لقمان : ٣٢ .

٣ - السياسة الاقتصادية :

وهي التدابير التي تتخذ لتنفيذ المذهب سن القوانين واتشاء الهيئات .

ويتعين على رجال الاقتصاد فى الاسلام أن يأخذوا بالاقتصاد التحليلي لأنها ظواهر كونية لا دخل للانسان فيها ولكن للاسلام مذهب اقتصادى وسياسته المستقلة .

فالمذهب الاقتصادى الاسلامى محدد بالمقاصد الشرعية ، والسياسية الاقتصادية مقيدة بذلك . والأفراد مكلفون من خلال حرصهم على مصالحهم الشخصية ألا يخلوا بالمصلحة العامة مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

وإذا ما تعارضت المصلحة العامة والخاصة يجوز للامام تقديم المصلحة العامة .

خامسا : الحاجات العامة

يمكن تعريف الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التى تتولى الدولة بواسطة أجهزة متخصصة ومتنوعة أمر اشباعها بصورة أو بأخرى وذلك بسبب عجز كل فرد عن اشباع حاجته منها بنفسه من ناحية وبسبب عدم قابليتها للتجزئة من ناحية أخرى .

وهناك حاجات أخرى يمكن للفرد أن يشبع حاجته منها بنفسه مستقلا عن الآخرين أى أنها حاجات فردية قابلة للتجزئة مثل : الحاجة الى الطعام والملبس والمأوى والى التعليم والصحة واشباع بعض الهوايات^(١) .

والنظرة الاسلامية للحاجات الانسانية لا تتوقف عند حد الاشباع الجسدى أو متاع الحياة الدنيا ، وانما تسمو بالانسان المؤمن الى اشباع

(١) السالية العامة - الدكتور رياض الشيخ .

حاجته الى الدين ، بمعنى أن يعرف ربه ويعرف نفسه ويعرف الهدف ،
الذى خلق من أجله أى اشباع حاجته الروحية مع توفير الحد الأدنى
من الحاجات الأولية .

والحاجات الانسانية تتوافق طبقا لما يسود المجتمع من قواعد
العرف والأخلاق والدين وتستمد وجودها من وجود المجتمع ذاته أو تتأثر
به وبدرجة تطوره وثقافته .

ويصور لنا القرآن الكريم فى الآية (٧٧) من سورة القصص
الهدف المطلوب من الانسان فى مال الله المستخلف فيه فى صورة حياة
بين قوم موسى وقارون :

« وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ،
واحسن كما أحسن الله اليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض ، ان الله لا يحب
المفسدين » (١)

وكان الرد منه كفرا واستكبارا اذ قال : « انما اوتيته على

علم عندى » (٢)

فكان مصيره كما قال تعالى : « فخنسنا به وبهارة الأرض » (٣) .

وجاء فى الأثر « أن الانسان اذا طلب الدنيا أعطاه الله الدنيا وخسر
الآخرة ، واذا طلب الآخرة أعطاه الله الدنيا والآخرة » . . مصداقا لقول
الله عز وجل : « فمن الناس من يقول ربنا آتنا فى الدنيا وما له فى
الآخرة من خلاق . ومنهم من يقول ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة
حسنة وقفنا عذاب النار . أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع
الحساب » (٤)

* * *

(٢) القصص : ٧٨
(٤) البقرة : ٢٠٠ - ٢٠٢

(١) القصص : ٧٧
(٣) القصص : ٨١

سادسا : الموارد العامة

فى مقابل أن تقوم الدولة بخدمات مختلفة فانها تحتاج الى أموال تستمدّها من مصادر مختلفة تبعاً لنوع الخدمات .

ومنذ فترة كانت الدولة تنظم نفقاتها على ضوء رصيدها المالى « النظرية التقليدية » وعلى العكس تماماً نجد أن الدولة الإسلامية تنظم مواردها المالية فى حدود نفقاتها العامة .

والدول الحديثة فى نظرية الاتفاق الحديثة تطول الاقتراب من المفهوم الإسلامى .

ويمكن تقسيم الموارد المالية للدولة الإسلامية الى أقسام خمسة هى :

١ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق الصدقة والفقراء والخمس .

٢ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق الأملاك العامة .

٣ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق قيامها بأنشطة اقتصادية .

٤ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق القرض .

٥ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق ولايتها العامة على المواطنين .

سابعاً : النفقات العامة

ويعنى هذا صرف مبالغ مالية لتقديم خدمات عامة لأفراد الأمة وتسيير المرافق العامة فى البلاد واعاشة الفقراء .

والنفقات المالية للدولة الإسلامية على نوعين :

(١) نفقات عامة تبذل على أشخاص حقيقيين يملكونها وهذا

ما يسمى بالنفقات الشخصية وهم :

- ١ - الفقراء .
- ٢ - المساكين .
- ٣ - العاملون عليها .
- ٤ - المؤلفه قلوبهم .
- ٥ - ابن السبيل .

(ب) هقات عامة تصرف على جهات ومراقق اجتماعية تختص بها دون أن تملكها وهذه المصارف هي :

- ١ - فى الرقاب .
- ٢ - الغارمون .
- ٣ - سبيل الله .

* * *

ثامنا : الديوان

(ميزانية الدولة بمفهوم العصر)

الديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم من الجيوش والعمال .

وأول من وضع الديوان فى الاسلام هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وينقسم ديوان السلطنة الى أربعة أقسام كالآتى :

- الأول : يختص بالجيش من اثبات وعطاء .
- والثانى : يختص بالأعمال من رسوم وحقوق .
- والثالث : يختص بالعمال من تقليد وعزل .
- والرابع : يختص ببيت المال من دخل وخراج^(١) .

ويقابل الديوان فى العصر الحديث « الموازنة التخطيطية » وتعرف الموازنة كالآتى :

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عيده .

« الموازنة التخطيطية تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة من الزمن وقد أصبحت أداة رئيسية فى السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية .

فالموازنة اذن خطة وتقدير مفصل وتمدد لفترة مقبلة « سنة » كما أنها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية « البرلمان » .

تاسعا : السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية الطريق الذى تنتهجه الحكومة فى تخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها كما تظهر فى الميزانية .

وهذه السياسة قد تكون تقليدية بأن تتجه الدولة الى تقليل الاتفاق وتقتصر على أداء الخدمات الحكومية ويكون ذلك أخذاً بمبدأ الحياد الضريبى وقد تتجه الى التوسع فى نفقاتها واحلال النشاط العام محل النشاط الفردى .

وتعمل السياسة المالية على تحقيق الأهداف التالية :

١ - التوازن المالى : ويقصد بذلك تغطية النفقات العامة من موارد الدولة على أحسن وجه .

٢ - التوازن الاقتصادى : أى الوصول الى حجم الانتاج الأمثل .

٣ - التوازن الاجتماعى : بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية .

٤ - التوازن العام : هو التوازن بين مجموع الاتفاق القومى وبين مجموع الناتج القومى بالأسعار الثابتة فى مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج^(١) .

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس أسعد عبد الملك .

المبحث الثاني

معالم المالية العامة وضوابط السلوك الاقتصادي في الاسلام

- القسم الأول : معالم المالية العامة
 - القسم الثاني : ضوابط السلوك الاقتصادي
- تمهيد :

جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم معالم النظام الاسلامي تشريعا وتنفيذا وقد شهدت المدينة تطبيق هذا النظام بعد أن أصبح المسلمون جماعة منظمة لها متطلبات وعليها مسئوليات ، وبعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أدخلت بعض التطورات في الفروع دون تغيير في الأصول .. وتمثلت الموارد في إيرادات فرضتها الشريعة الاسلامية مثل الزكاة والغنائم والفىء والخمس وعوائد ممتلكات الدولة ، وتحددت المعالم بما يحقق الاستقرار الاقتصادي في ظل المقاصد الشرعية التي تحرم الربا والاحتكار والغش .

وأصبحت الزكاة من أهم موارد الدولة الاسلامية بالإضافة الى كونها حافزا لاستثمار رؤوس الأموال ، كما تحددت معالم النشاط الاقتصادي فأصبح قاصرا على كل ما هو أنفع للناس .

كما نجد أن الاسلام قد أولى موضوع الاتفاق من كل نواحيه عناية تامة ووضع في مكانة هامة ووضع له نظرية متكاملة في الوقت الذي لم يكن فيه للاتفاق العام أية قواعد صحيحة وكانت مالية الدولة مندمجة في مالية الحاكم ينفق منها كيف يشاء دون مراعاة للصالح العام وبهذه الصورة يتكون الهيكل الاقتصادي تحت ظل الرقابة الذاتية التي تتبع من الضمير الديني في نفس المسلم بالإضافة الى ما عرف باسم المحتسب وتشمل وظيفته أجهزة الرقابة المعروفة الآن .

القسم الأول

معالم المالية العامة : (الموارد العامة - النفقات العامة)

أولا : معالم الموارد العامة

للموارد المالية في الإسلام معالم محددة أهمها :

١ - العمومية :

فقد راعى الإسلام في تشريعاته المالية جميع أفراد المجتمع سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين .. فالزكاة التزام على المسلمين يقابلها الجزية وهي التزام على غير المسلمين ..

٢ - مساهمة كافة المصادر الاقتصادية في الموارد المالية العامة :

فالزكاة في التشريع الإسلامي تشمل جميع الأموال ، وكان تعبير الفقهاء في ذلك أن كل مال قام فيه زكاة وبجانب هذا فاقنا نجد أن كل الأنشطة الاقتصادية في المجتمع توزع عليها الالتزامات المالية الإسلامية .. فمثلا : هناك زكاة النعم والذهب والفضة وعروض التجارة والزروع والثمار .. وبالنسبة للأموال المستغلة في هذا العصر فقد استحدثت زكاة المصانع والعمارات ، والأسهم ، وكسب العمل والمهن الحرة كما يرى بعض الفقهاء ..

وغير ذلك هناك الخراج والجزية والعشور والغنائم والخس والايادات من أملاك الدولة ..

٣ - التكرار أو الدورية في الالتزامات المالية :

بعض الموارد تنصف بالدورية أو السنوية ومن أمثلة ذلك زكاة النقدين وزكاة عروض التجارة والخراج والجزية ..

٤ - شمول النظام المالي الإسلامي للموارد غير العادية :

وهي التي يمكن تخصيصها للاتفاق غير المادي وذلك لمعالجة

نواحى النقص التى يتعذر على الموارد العادية تغطيتها ، مثل القروض والضرائب التى تفرضها الدولة فى حالات الكوارث والفيضانات أو الحروب .

٥ - العدالة فى الجباية :

مصادر الإيرادات العامة للدولة التى يتأثر بها الأفراد والأنشطة الاقتصادية روعى فيها مبدأ تقدير إعفاءات على غير القادرين من الأفراد وملاءمة فى التحصيل ودرجة يسر الممول والاقتصاد فى نفقات الجباية .

٦ - تشجيع الاستثمار :

نجد أن الإسلام يهدف الى التنمية بتشجيع الأفراد على تملك واستغلال أراضي الدولة . . فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » ، وفى نفس الوقت من حق الدولة أن تتزوع الأرض ممن لم يستثمرها خلال فترة من الزمن اذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين »^(١) .

ثانيا : معالم الاتفاق العام فى الإسلام

اله من السهولة بمكان عند النظر فى آيات الاتفاق أن تتبين أن هناك أحكاما متكاملة للاتفاق فى الإسلام ، وسنلقى بعض الأضواء على هذه الأحكام أو المعالم من خلال بعض آيات القرآن الكريم . ونعرضها فى النقاط التالية :

١ - المال مال الله (قاعدة الاستخلاف) :

قال تعالى : ﴿ آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا منكم وانفقوا لهم أجر كبير ﴾ (٢) .

(١) حجر الأرض وعليها وحولها : وضع على حدودها اعلاما بالحجارة ونحوها لحيازتها .
(٢) الحديد : ٧

٢ - ترشيد الانفاق :

بمعنى عدم الاسراف فيه أو التقير .. قال تعالى :
﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (١) .

٣ - الحث على الانفاق من الكسب الطيب :

قال تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما
اخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذه الا
ان تغمضوا فيه ، واعلموا ان الله غنى حميد ﴾ (٢) .

٤ - اعتبار ان الانفاق قرض لله تعالى :

قال تعالى : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له
اضعافا كثيرة ، والله يقبض ويبسط واليه ترجعون ﴾ (٣) .
٥ - اعتبار ان الصدقة لله وليست للفقير :

قال تعالى : ﴿ الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ
الصدقات ، وان الله هو التواب الرحيم ﴾ (٤) .

٦ - السرية والعلانية في الانفاق :

قال تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما
رزقناهم سرا وعلانية من قبل ان ياتى يوم لا بيع فيه ولا خلاق ﴾ (٥) .

وفى هذا يقول الحسن البصرى : « اظهار الزكاة أحسن واخفاء
التطوع أفضل » وذكر بعض الفقهاء أن الاتفاق بالليل يكون سرا واتفاق
النهار يكون جهرا .

(٢) البقرة : ٢٦٧

(٤) التوبة : ١٠٤

(١) الفرقان : ٦٧

(٣) البقرة : ٢٤٥

(٥) ابراهيم : ٣١

٧ - الاتفاق في السراء والضراء :

دعنا القرآن الكريم الى الاتفاق في حالى اليسر والضيق • ففى حالة اليسر فان هذا أمر ميسور بالنسبة له وأما فى حالة الضيق فان حالات الضيق نسبية فالأقل ضيقا ینفق على من هو أشد ضيقا •• حتى فى مفهوم الزكاة فان من يتلقى الزكاة من الغير ويتوافر لديه النصاب تجب عليه الزكاة لغيره •

وفى هذا تداول للأموال وتكافل اجتماعى بين أفراد المجتمع وهذا يسوقنا الى سياسة الاتفاق العام فى حالى الرواج والكساد • فالدولة مطالبة بالتضييق فى الاتفاق فى حالة الرواج لمكافحة التضخم والتوسيع فى الاتفاق فى حالة الكساد وفى هذا يقول تعالى فى سورة آل عمران :
وَالَّذِينَ يَنْفَقُونَ فِي السَّراءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١﴾ •

٨ - الدعوة الى الايثار :

وهذا يوضح سمو النفس الانسانية حين تجود بما عندها وهى فى أشد الاحتياج مثل قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (٢) •

٩ - الاتفاق على غير المسلمين :

بلغ من سماحة الاسلام أن خصص سهما من حصيلة الزكاة للاتفاق منه على المؤلفة قلوبهم وشجع على البر بغير المسلمين ففى قوله تعالى فى سورة المتحنة : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، أِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣) •

(٢) الحشر : ٩

(١) آل عمران : ١٣٤

(٣) المتحنة : ٨

وقد أعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أهل الكتاب معاشا من بيت المال عند العجز عن الكسب .

١٠ - التحذير من البخل :

وردت آيات كثيرة تنهى عن البخل وتحذر منه منها قوله تعالى :
﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فلدوقوا ما كنتم تكنزون ﴾ (١) ، (٢) .



القسم الثانى : ضوابط السلوك الاقتصادى فى الاسلام

سنن التوازن الكونية فى الاقتصاد - الملكية فى الاسلام مقيدة بمقاصد الشريعة - دراسة معاصرة حول التأمين من منظور اسلامى - طرق الكسب أو التملك .

اولا : سنن التوازن الكونية فى الاقتصاد

الاسلام شامل لكل ما تثيره الدراسات الاقتصادية من أصول وفروع والدارس المتخصص يجد أنه الاسلام تفرد بأمور منها :

- ١ - أن الاقتصاد الاسلامى محيط بالكليات والجزئيات .
- ٢ - وأنه فى احاطته هذه ثابت على الزمان والمكان .
- ٣ - وأنه شامل الجنس البشرى دون تمييز .
- ٤ - وأن مصدره الأول يتجاوز قدرات البشر لأنه وحى من عند الله .
- ٥ - وأن فيه اجتهادا مقصورا على المسائل والفروع دون الأصول والكليات ومن ثم فإن قوانينه دقيقة ويقينية وشاملة .

(١) الانفاق العام فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

(٢) التوبة : ٣٤ ، ٣٥

وقد تفرد الاقتصاد الاسلامى بوضع الأصول والقوانين فى أربع مجموعات هى :

- (أ) ضوابط الخلق •
- (ب) ضوابط سلوك الأفراد •
- (ج) ضوابط المجتمع •
- (د) ضوابط الحركة والسكون •

من ضوابط الخلق الوفرة حيث تتواجد الموارد وليست الندرة التى جعلها كتاب الاقتصاد السياسى محور دراستهم • وهنا يتعين التفرقة الدقيقة بين الوفرة والندرة ، فالندرة هى مجرد ظاهرة عصرية تخلق المتاعب للناس وأسبابها تقطع بأنها ظاهرة يشترك الانسان فى صنعها بحكم قصور قدرته أو بحكم سوء تصرفه •

ومؤدى مفهوم الندرة عند علماء الاقتصاد الوضعى هو اتهام الطبيعة بالشح •• بينما يرى علماء الاقتصاد الاسلامى أن هناك وفرة لا حدود لها فى الثروات الا أن قصور الانسان فى جهده وسعيه حال دون تحويلها بكاملها الى موارد اقتصادية •

والاسلام يجعل الانسان فى حالة تحفز ايجابى مستمر حين يدرك أن الكون عامر بالخيرات •• فما عليه الا أن يسعى بما أراد الله حتى تتحقق التنمية للارتقاء بمستوى المعيشة ولمواجهة متطلبات الزيادة السكانية • ولعل هذا يفسر لنا تحول اتجاه الاقتصاد الوضعى فى صورته الأخيرة الى تركيز الاهتمام بموضوع التنمية كتصحيح لموضوع الندرة •

ثانيا : الملكية فى الاسلام مقيدة بمقاصد الشريعة

ان تدخل الدولة لتحديد الملكية أو تنظيمها فى الاسلام يحدث فى حالات كثيرة أهمها :

١ - نظام الموارث .. الذى جاء تنظيمه فى أكثر من آية وخاصة فى سورة النساء (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لا حبس عن فرائض الله » ، واتفق فقهاء الاسلام على أنه لا تجوز الوصية لو ارث .

٢ - والصورة الثانية من تدخل الدولة يقررها قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٢) .

٣ - اعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع فى حالة الأزمات فقد آخى الرسول بين المهاجرين الفقراء والأنصار الأغنياء .

٤ - فريضة الزكاة وهى صورة من صور تدخل الدولة فى الملكية.

٥ - منع الضرر .. فللدولة الاسلاميه أن تتدخل فى الملكية التدخل المانع للضرر لأن الاسلام لا يعترف بملكية ينشأ عنها ضرر للآخرين .

ثالثا : دراسة معاصرة حول التأميم من منظور اسلامى

التأميم عمل من أعمال السيادة تعود بموجبه ادارة مرفق عام الى الدولة أو يؤول اليها مشروع يؤدي خدمة عامة أو مشروع يتوافر لنشاطه طابع المنفعة العامة أو الاحتكار الواقعى .

يرى الشيخ محمد أبو زهرة أن لولى الأمر العادل نزع الأراضى ان رأى ضررا أو مصلحة أكبر . فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه حرم أرضا بالمدينة تسمى بالبقيع لترعى فيها خيل المسلمين .

كما يرى الدكتور محمد عبد الله العربى أن لولى الأمر فى كل بلد اسلامى أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل حماية المجتمع من احتباس الثروة

(٢) النساء : ٥

(١) الآيات من ٦ - ١٤

القومية فى أيدي فئة من أبنائه وذلك فى ضوء الظروف والملايسات الخاصة بكل بلد ، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولا يجوز أن ينزع ملك انسان بلا عوض لمصلحة عامة بل يجب تعويضه من بيت مال المسلمين .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كات له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه » .

فالرسول صلى الله عليه وسلم هنا يقرر على أهل المدينة أن من كان عنده أرض ولا يستطيع زراعتها فليمنحها أو الزائد منها لأخيه ، وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن كراء الأرض وأجاز مزارعتها مع شريك يعمل بشروط عقد المزارعة .

اذن من الناحية الشرعية يمكن تحديد الملكية أو مصادرتها مقابل العوض المناسب حين الضرورة ، ولكن هناك ملكيات أخرى يرى الاسلام ضرورة مصادرتها بدون تعويض وهى كل كسب غير مشروع من رشوة أو استغلال نفوذ أو غش وذلك تطبيقا للعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وما سار عليه الخلفاء الراشدين .

ونختتم هذا الكلام بالقول أن الأصل فى الاسلام هو الملكية الفردية بشرط عدم الاضرار بالمجتمع ، وهذا لا يمنع من وجود أموال عامة تديرها الدولة وذلك على أسس اقتصادية سليمة ودون مزاحمة لمعاش الأفراد طبقا لما تقتضيه المصالح كأن تكون هذه الأموال لا تجوز فيها الملكية الفردية مثل ما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلا والنار » أو كأن تكون هناك مشروعات لم يعد الأفراد قادرين عليها فتديرها الدولة .. الخ .

فتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي مكمل لدور الأفراد وليس مزاحما أو منافسا لهم .

وفود أن تشير الى أن الملكية الفردية آخذة في استعادة مكانتها
في ظل النظم الاشتراكية المختلفة .. بعد الفشل الاقتصادي الذي ساد
المعسكر الشرقي .

* * *

رابعاً : طرق الكسب أو التملك

يرى المحققون من علماء الاقتصاد أن طرق الكسب أو التملك
أربع هي :

١ - الزرع و احياء موات الأرض : دعا الاسلام الى الزراعة وحث
عليها مصداقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من زرع زرعاً أو غرس
غرساً ، فأكل منه انسان أو طائر أو حيوان كتب له به صدقة » .

٢ - العمل : والعمل هو العنصر الفعال في كل طرق الكسب التي
أباحها الاسلام .. والعمل يختلط برأس المال فيشتركان في الإنتاج
ولا يفرد أحدهما بل يتضافران مما فتكون الثمرة منهما . وفي شأن
هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكسب ما كان من عمل
اليدين » .. ويقرر الاسلام في منهاج العمل مبادئ هي :

(أ) الحد الأدنى للأجور بما يكفل حد الكفاية من المأكل والملبس
والمسكن ووسيلة الانتقال .

(ب) مبدأ تحديد ساعات العمل .

(ج) ربط العمل المتقن بالعبادة اذ يقول الرسول صلى الله عليه
وسلم : « إن الله يحب من أحدكم اذا عمل عملاً أن يتقنه » .

(د) تأمين مستقبل العامل وشيخوخته وهذه مسئولية بيت المال
أو الدولة .

٣ - المخاطرة للكسب والخسارة : وهي في أخص معناها « نقل

الأشياء من إقليم الى إقليم آخر لا ينتجها » ثم اتسعت فشملت البيع والشراء ، وفى هذا تعرض للحريق أو خطر البحار أو الخسارة وقد حيب النبي صلى الله عليه وسلم النقل بين الأقطار فقال : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

٤ - الكسب بالانتظار : ومؤداه أن يدفع المال الى الغير لأجل معلوم أو غير معلوم نظير أن تؤدى بربا ، ويمنع الاسلام هذا الطريق لأنه لا مخاطرة فيه . . . والتجارة أباحها الاسلام بشرط عدم الاستغلال أو الاحتكار أو الغش مع مراعاة ما رآه بعض الفقهاء بشأن تحديد الربح بأن ما زاد عن الثلث فهو غبن^(١) .

(١) مقومات الاقتصاد الاسلامى ، للأستاذ عبد السميع المصرى .

الباب الثاني

الموارد العامة في الإسلام وفي النظم الوضعية

- تمهيد .
- العبادات المالية والفرائض .
- الموارد المالية الخاصة لرأى
الامام .
- الإيرادات العامة فى النظم المالية
المعاصرة .
- دراسة مقارنة للموارد العامة بين
الاسلام والنظم المعاصرة .

● تمهيد :

الحمد لله الذي خلق الأرض في يومين وخلق فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد ..

فإن المطلع على ما خلفه الاسلام من تراث عظيم يجد أنه جاء بأحكام مجملّة تتصل بالشئون الاجتماعية والسياسية المالية ، وهذه الأحكام أجملها الاسلام قصدا اذ لو أتى بها مفصلة لتقيدت بها الأجيال والأصناف الناس من ذلك عنت شديد ، فالنظم الاسلامية ليست نظما جامدة تقف عند جماعة خاصة أو حقبة من الزمن ولكنها مرنة تترك للمسلمين تكييفها حسب ظروفهم وأحوالهم التي يعيشون فيها وهذا هو سر عظمة الاسلام وخلوده .

وبنظرة فاحصة الى الفقه الاسلامي نجد أنه وضع دعائم النظم المعروفة منذ أربعة عشر قرنا فمثلا من الناحية المالية فانه وضع الأصول الجوهرية لأحكام وأعدل سياسة مالية فرسم الموارد التي تؤدي الى بيت المال لتتفق منها على كافة المصالح العمومية ، وهذا يتفق مع قاعدة عمومية الميزانية المعروفة في المالية العامة الحديثة - كما رسم وجوه الاتفاق الرشيدة ولا سيما في الاتجاه الاجتماعي الذي لم تسع اليه الدول الحديثة الا في فجر القرن العشرين ولم تبلغ غايته المرجوة بعد .

ثم ان الاسلام وضع ضوابط دقيقة وعادلة لتقدير أوعية الموارد المختلفة من زكاة بأنواعها (مثل زكاة النقود وعروض التجارة والماشية والثمار والمحاصيل الزراعية) وجزية وخراج وعشور .. الخ .

كما وضع دستورا للموارد يتضمن قاعدة العدالة في اشتراك كل مكلف في نفقات الدولة بحسب يساره المالي ، وقاعدة اليقين في الفروض بحيث تكون معلومة القدر ، وقاعدة الملازمة التي تستلزم

الجباية فى أكثر الأوقات ملائمة للمكلف ، وقاعدة الاقتصاد التى معنى القصد فى نفقات الجباية ، ويأتى القصد فى نفقات الجباية بأسلوب يحقق أكثر من فائدة اذ تقرر آية الصدقات التى جاء ذكرها فى سورة التوبة (آية ٦٠) أن تكون نفقة التحصيل وأجور العاملين عليها - أى على الزكاة - فى حدود الثمن من الحصيلة . وفى ذلك ضمان فى حفظ نسبة نفقات التحصيل عند حدودها الاقتصادية فلا يتسبب الاسراف الإدارى وتضخم جهاز الزكاة فى ضياع قيمتها .

أما الفائدة الثانية ، فإن ارتباط أجور العاملين على الزكاة بأجمالى قيمة المحصل يدفعهم الى بذل مزيد من الجهد والحرص على متابعة مصادر الزكاة وملاحقتها والدقة فى تحصيلها .

وهذه القواعد يفخر الاقتصاديون المحدثون بأن « آدم سميث » هو واضعها فى نهاية القرن الثامن عشر فى كتابه « ثروة الأمم » مع أن الاسلام وضعها من قبل وراعها ووضع قواعد أكثر منها عدالة بما يوقظ الوعى الضريبى ويمنع من ازدواجها ويقلل من مجال التهرب من أدائها . ويمتاز النظام المالى فى الاسلام عن غيره من النظم المالية بصلاحيته الواسعة لموازنة موارده المالية بنفقاته العامة .

والدولة الحديثة تنظم نفقاتها عادة على ضوء مواردها المالية وعلى العكس تماما نجد أن الدولة الإسلامية تنظم مواردها المالية فى حدود نفقاتها العامة باستثناء الزكاة .

وهذه الظاهرة تدل على وجود صلاحية فائقة فى النظام المالى المفقه الاسلامى لمسايرة الحاجات المادية فى المجتمع . . . وتسيير المرافق العامة دون أن يقع عبء هذه المطالبة على كاهل الطبقة الفقيرة فى المجتمع .



الفصل الأول

العبادات المالية والفرائض

القسم الأول - أنواع الزكاة وتشمل نوعين :

١ - أموال كان محققا فيها النماء في عصر النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - أموال مستحدثة في هذا العصر وتخضع للزكاة .

القسم الثاني - الفئء ويشمل :

الخراج - الجزية - العشور .

القسم الثالث - الخمس ويشمل :

١ - خمس الغنائم .

٢ - خمس المعادن والركاز .

٣ - خمس المستخرج من البحار والأنهار .

القسم الرابع : موارد مقررة من قبل أفراد المسلمين ثم صارت

من الفرائض وتشمل :

الكفارات - النذور - الوقف قيد الحياة - الوصية بعد الموت -

الدولة ترث من لا وارث له .

● تمهيد ..

الهدف من تشريع العبادات المالية والفرائض في الاسلام هو
تهيئة المال الكافي لتسيير المرافق الاجتماعية وتغطية نفقات الدولة
الاسلامية وهذا يمثل جزءا كبيرا من الغرض في التشريع الضريبي على
كل حال .. والضرائب المالية أداة لامتناع الثروات الفائضة عن

دخول الطبقات الغنية واعادتها الى الطبقات الفقيرة أو المرافق الاجتماعية التي تنشأ لصالح الفقراء •

وتؤدي هذه العملية الى توزيع الثروة في البلاد بصورة عادلة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع •

القسم الأول : انواع الزكاة

وتتناول في هذا القسم الموضوعات التالية :

وعاء الزكاة - الأموال التي كان محققا فيها النماء في عصر النبي صلى الله عليه وسلم - الأموال المستغلة في هذا العصر - مسائل تكميلية عن الزكاة •

● تمهيد :

شرعت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة ، وقام النبي صلى الله عليه وسلم بجمعها وأرسل ولاية الصدقات يجمعونها من القبائل التي دخلت في الاسلام ، ومن وصاياه لمن أرسلهم : « فإن أسلموا فخذ من أموال أغنيائهم الصدقات وردّها على فقرائهم » ، وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم الزكاة ووعاءها ، وحدث في عهد الصديق أن ارتقت كثير من القبائل عن الاسلام وكان منهم مانعو الزكاة فحاربهم الصديق على ذلك وقال : « والله لو منعوني عقابا أعطوه لرسول الله لقاتلتهم عليه » ومن بعده كان عمر رضى الله عنه يجمعها •

ولكن حدث في عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه أن كثرت الأموال في أيدي الصحابة وأمتلأت المال بالصدقات فرأى الخليفة أن يجمع الأموال الظاهرة وهي زكاة الزروع والثمار وزكاة النعم (البقر والغنم

والايل) وترك الناس يؤدون للفقراء زكاة الأموال الباطنة وهي زكاة
النقدين وزكاة عروض التجارة لكي لا يقوم بالتفتيش ولا يرهق الأغنياء
وتركهم لدينهم وخصوصا وأن منهم من له فقراء يريد أن ييرهم من مال
زكاته .

ويذكر بعض الفقهاء أنه اذا فسد أمر بيت المال صارت الزكاة
واجبة وجوبا دينيا على أصحابها وعليهم بأنفسهم أن يردوها ، لأنهم لم
يروا الا حكاما فاسدين أهلوا الفريضة وأفسدوا بيت المال .

فالزكاة حق معلوم للفقير في مال الغني .. ولهذا رأى الفقهاء أن
من يموت وعليه زكاة تكون دينا في التركة لا تخلص للورثة الا بعد
سدادها .

اولا : وعاء الزكاة

الوعاء تعبير مأخوذ من كلام علماء الضرائب .. هذا الوعاء وضع
له الفقهاء ضابطا استمدوه من مصادر الشريعة .. (أقوال النبي صلى
الله عليه وسلم وعمله وعمل صحابته الذين اتبعوا منهجه) وهو المال
النامي بالفعل أو بالقوة أى المال الذى يقتنى للنماء ولا يكون لسد
الحاجة .

ويذكر الشيخ محمد أبو زهرة أن المال النامي له حد أدنى
أو نصاب في الأموال المنقولة بما قيمته عشرون دينارا ذهبيا يمكن على
أساسه تقييم أوراق البنكنوت سنويا .

أما بالنسبة للزراعة فقد ذكر الامام أبو حنيفة النعمان أن كل
ما تنبت الأرض أو يجنى من الشجر فيه زكاة .. ولم يقتصر على أنواع
محددة من المزروعات كما ذكر فى بعض المذاهب .

أما بالنسبة للأموال المنقولة فيجب اعتبار الرجل غنيا اذا توافر عنده

النصاب سنة كاملة ، ولا يدخل فى هذه الأموال ما لا يعد مالا تامينا
مثل أثاث المنزل والدار المعدة للسكن وأدوات الصناعة الأولى^(١) .

ثانيا : الأموال التى كان محققا فيها النماء فى عصر النبوة

الأموال التى تحقق فيها وصف النماء فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم أربعة هى :

١ - النعم (الابل والبقر والغنم) :

وهذه النعم هى التى تتخذ للتنمية لا للعمل ويشترط أن ترعى فى
الكلا المشاع - أى فى عشب مباح - وقد أطلق عليها النبى صلى الله عليه وسلم
« السائمة » وهى التى ترعى فى عشب غير مملوك لأحد . . ومفدار
الزكاة كالاتى :

الغنم : شاة اذا تجاوز العدد أربعين . . حتى اذا تجاوز مائة وعشرين
فتكون شاتين الى مائتين ، وثلاث شياه اذا تجاوز المائتين حتى
ثلاثمائة . . الخ . . أى أن العملية تنازلية . . والنصاب أربعون شاة .
الابل : فى كل خمس من الابل شاة حتى خمس وعشرون . .
والنصاب خمس من الابل .

البقر : أول نصابها ثلاثون من البقر وفيها ذكر لا يقل عمره عن
سنة أشهر والجاموس مثل البقر .

٢ - الذهب والفضة (زكاة النقدين أى الدفانير الذهبية والدراهم الفضية) :

ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فى كل مائتا درهم

(١) محاضرات فى المجتمع الإسلامى ، للشيخ محمد أبو زهرة .

خمسة دراهم » ، وهذا النص يثبت أن نصاب الفضة (الحد الأدنى) هو مائتي درهم وأن القدر الواجب هو ربع العشر . . . وأما بالنسبة للذهب فلم يزد نص صريح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الصحابة جعلوا في كل عشرين ديناراً من الذهب نصف دينار .

ويذكر الشيخ أبو زهرة أن التحقيق التاريخي يؤدي بنا إلى أن قيمة مائتي درهم كانت تساوي عشرين ديناراً من الذهب ، وحيث أن الفضة سلعة يجري عليها الرخص والغلاء ، والذهب عملة عالمية لا تتغير وبها تقاس قيم الأشياء - ومنها الفضة - لذلك يعتبر الذهب مقياساً وأساساً للنقد في كل العصور ، وبذلك يتوحد الحساب في كل الأقطار الإسلامية .

ويؤيد الدكتور ضياء الدين الرس في كتابه « الخراج والنظم المالية » (ص ٣٨٠) ما جاء به الشيخ أبو زهرة حيث قال :

« ينبغي أن تنبه إلى أن المشتغلين بالفقه في العصر الحديث يخطئون في تقدير نصاب الذهب بما يساوي بالعملة المصرية ١١٨٧٥ قرشاً وأن نصاب الفضة يساوي ٥٢٩٥ قرشاً فمعنى ذلك أن هناك نصابين للزكاة . وليس هذا هو المقصود من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هو نصاب واحد سواء قدر بعشرين ديناراً أو مائتي درهم . وحيث اختلف المعيار في هذا الزمان نرى أن العملة الذهبية هي التي ينبغي أن تتخذ أساساً للتقدير .

وحيث إن التعامل الآن بالعملة الورقية (البنكنوت) فإنه ينبغي وفقاً للمقاصد الشرعية تقدير نصابها على أساس القيمة الذهبية » .

٣ - عروض التجارة :

والمقدار الواجب فيها هو ربع العشر ونصابها مثل النقود لأنها نامة وهي بلغة العصر صافي رأس المال العامل (أصول متداولة مطروحة منها الخصوم المتداولة) ولا يعتد بالأصول الثابتة . . . وقد أوصى النبي

صلى الله عليه وسلم بالاتجار فى أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة .
وهنا يشترط لوجوب الزكاة أن يكون الشراء من أجل البيع بقصد
الحصول على ربح . . كما يشترط ما يشترط فى زكاة النقدين من حولان
الحول وبلوغ النصاب .

● مسائل تكميلية فى شأن زكاة النعم والنقدين وعروض التجارة :

يلاحظ فى هذه الأنواع من الزكاة خصائص موحدة تتميز فيما يلى :

(أ) اشتراط وجود النصاب واستمرارها حولاً كاملاً .

(ب) أنها زكاة أموال منقولة تؤخذ من ذات رأس المال ولا تؤخذ
من الأيراد فقط . . وفى هذا تحفيز على الاستثمار وسد الباب للتهرب
من الزكاة .

(ج) أن الزكاة فى هذه الأنواع واجبة حتى ولو تحققت خسارة
فى نهاية العام ما دام هناك نصاب .

٤ - زكاة الزروع والثمار :

وتجب فيها الزكاة بدليل قوله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ (١)
وهنا تستحق الزكاة وقت الحصاد ولا يشترط مرور السنة ولا نصاب
معين .

ويقول النبى صلى الله عليه وسلم : « فيما أخرجت الأرض زكاة » . .
والزكاة تكون العشر إذا كانت تسقى بغير آلة ونصف العشر إذا كانت
تسقى بآلة .

وحيث أن الزكاة هنا تؤخذ من الاقتاج ولا تؤخذ من أصل رأس
المال فإن النسبة هنا أكبر من نسبة الزكاة فى القيم المنقولة .

ويرى بعض الفقهاء اشتراط النصاب بما يعادل أربعة أرادب تقريبا . وقد اختلف الفقهاء فى شأن المزروعات التى يجب فيها الزكاة وقد ذكر بعض الفقهاء القدامى على أن زكاة المزروعات تجب فى الأصناف التالية :

القمح ، الشعير ، الذرة ، الأرز ، العدس ، الفول ، الحمص ، اللوبيا ، الفاصوليا ، البازلاء .

فى حين يرى الامام أبو حنيفة وجوب زكاة الزروع والثمار على كافة المزروعات .

والذى نرجحه هو ما جاء به الامام أبو حنيفة لأسباب منها :

(أ) أن هناك من المزروعات الحديثة ما يغل عائدا أضعاف ما تغله هذه الأصناف .

(ب) أن هناك الكثير من دول العالم الاسلامى التى تشج أصنافا أخرى مختلفة تماما .

فهل معنى ذلك أن مسلمى هذه البلاد لا تجب عليهم الزكاة ؟

ثالثا : الاموال المستغلة فى هذا العصر

وجدت أموال للاستغلال فى هذا العصر لم يكن لها وجود فى الماضى كالمصانع والعمارات السكنية والأسهم وتفصيل ذلك كالآتى :

١ - المصانع :

كانت أدوات الصناعة فى الماضى أدوات أولية مثل أدوات النجارة والحداة والحلاقة حيث كان الإنتاج يتمثل فى مهارة الصانع .

والآن تقام المصانع الكبيرة وأصبح إنتاج هذه المصانع ثمره لماملين هما :

- (أ) الأيدي التي تعمل والفكر الذي ينظم •
(ب) رأس المال الذي يتمثل في قيمة الأرض والبناء والآلات •
هنا يكون وعاء الزكاة هو الشجرة لأن رأس المال ثابت وهو يشبه الأرض والشجر •• ويرى البعض أن الزكاة هنا تجب على الغلة ، بمقدار العشر قياسا على زكاة الزروع والثمار اذا خلت من النفقات •

٢ - العمارات :

والعمارات أيضا صارت مجالا استثماريا للاستغلال فتحقق فيها السبب للنماء ، وليس معقولا أن تعفى من الزكاة بينما تجب الزكاة على من يملك فدانا أو أكثر ، وتجب الزكاة في صافيها بمقدار العشر لأنها أموال ثابتة •

أما الدور التي تعد لسكنى أصحابها فلا تخضع للزكاة - كأقوال الفقهاء - لأن سبب النماء لم يتحقق •

٣ - الأسهم :

تجب في الأسهم الزكاة ولكن وجوبها على ضريين تبعاً لاستعمال مالهما •

فإن كان المالك يكتسبها من أجل الحصول على الربح فإن الزكاة تجب في صافي الربح القابل للتوزيع اذا كانت أسهما صناعية وتكون بمقدار العشر •

وإن كانت الأسهم في شركات تجارية فاما أن تؤخذ الزكاة من قيمة الأسهم مضافا إليها الربح (٢٥٪) واما أن تؤخذ من صافي الربح بمقدار العشر •

وإذا كان الذي يكتسب الأسهم يتجر فيها فانها تكون من عروض التجارة وتجب فيها الزكاة على أساس أنها بضائع تباع وتشترى وتكون بمقدار قيمتها في نهاية العام •

٤ - زكاة كسب العمل والمهن الحرة :

اتفق جمهور فقهاء العصر الحديث (المثلين بجميع البحوث الإسلامية الذين يحال إليهم المضلات ليصوغوها في صورة مسائل فقهية مستنبطة من الكتاب والسنة وما اتفق عليه الفقهاء القدامى) نتيجة أبحاث خاصة بالزكاة بحلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية على وجوب الزكاة في الأموال المستغلة في هذا العصر وهي : المصانع والعمارات والأسهم (من بينهم الشيخ محمد أبو زهرة ، والشيخ عبد الوهاب خلاف) .

ولكن بالنسبة لزكاة كسب العمل والمهن الحرة فقد اختلف الفقهاء في شأنها ، فلم يذكر عنها الشيخ محمد أبو زهرة شيئاً في كتابه « المجتمع الإسلامي » .

ولكن الدكتور إبراهيم فؤاد في كتابه « الموارد المالية في الإسلام » ذكر الآتي :

يعتبر من وعاء الضرائب في العصر الحديث الايراد الناتج من كسب العمل والايراد الناتج من المهن الحرة ، فهل يمكن فرض الزكاة على كسب العمل والمهن الحرة في هذا العصر ؟

يجيب على هذا السؤال البحث الذي وضعه خبراء حلقة للدراسات الاجتماعية والذي جاء فيه :

لا شك أنه إذا جمع منها ما يساوي نصاب الزكاة واستمر حولا كاملاً فإنه تجب فيها الزكاة لأنها تصبح مالاً قامياً بالقوة .. ولو فرض أن موظفاً يتقاضى راتباً شهرياً قدره ١٥٠ جنيهاً ويصرفه عن آخره في حاجاته الأصلية بحيث لا يبقى معه نصاب في طرفي العام فلا تجب عليه الزكاة .

ولكن الشيخ محمد الغزالي في كتابه « الإسلام والأوضاع الاقتصادية » يذكر الآتي :

منذ أيام سألتني صاحب مبيارة أجرة يكسب منها نحو ٥٠ جنيها
في الشهر عن حق الله في هذا الكسب ، فقلت له : « أخرج نصف العشر
بعد خصم الضرائب المقررة » والاسلام أوجب ربع العشر من رأس
المال ما دام قد بلغ النصاب ومر عليه العام ، وقد فرض الاسلام
كذلك زكاة الزروع والثمار وجعلها العشر أو نصف العشر ، والزكاة على
هذه الصورة قد اعتبرت على أساس الدخل الناتج مر عليه العام
أم لم يمر .

فخلص من ذلك بأن قاعدة فرض الزكاة في الاسلام قد تكون من
رأس المال وقد تكون من الدخل . وأن من له دخل لا يقل عن دخل
المزارع الذي تجب عليه زكاة الزروع والثمار يجب أن يخرج الزكاة
قياسا على ذلك .

فالطبيب والمحامي والمهندس والصانع وطوائف الحرفيين والموظفين
وأشباههم تجب عليهم الزكاة ولا بد أن تخرج من دخلهم الكبير ، ولنا
في ذلك دليلان :

(أ) ما يستنبط من عموم النص في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا
لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (١) .

(ب) أن الاسلام لا يتصور في حقه أن يفرض الزكاة على مزارع
يملك خمسة أفدنة ويترك طيبيا يكتسب من عيادته في اليوم الواحد
ما يكسبه المزارع في عام طويل .

والزكاة هنا تقدر بالعشر أو نصف العشر قياسا على زكاة الزروع
والثمار .

ونرجح ما جاء به الشيخ الغزالي حيث تجب الزكاة على رؤوس

(١) البقرة : ٢٦٧

الأموال أو الدخول ، ولا يشترط النصاب وحولان الحول الا فى رأس المال . . وبهذا يمكن تغطية كافة الدخول المختلفة واخضاعها للزكاة على هذا النحو ، وفى ظل الظروف الغير عادية يجوز للدولة أن تفرض ضرائب كما تشاء بما يطلق عليه مصطلح « التوظيف » (أى أخذ أموال من الأغنياء لتغطية النفقات غير العادية مثل الحروب أو الكوارث) صدقا لقوله تعالى : ﴿ اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ (١) .

وفرى أن ما جاء به خبراء الدرايات الاجتماعية فى شأن زكاة كسب العمل لا يعد من هذا القبيل ولكنه أقرب ما يكون الى زكاة النقدين .

رابعاً : مسائل تكميلية عن الزكاة

- ١ - تجب الزكاة فى مال الصبى والمجنون عند جمهور الفقهاء حيث هى متعلقة بعين النصاب وليس بذمة صاحب النصاب .
- دليل ذلك ما أشار اليه النبى صلى الله عليه وسلم فى وجوبها عندما أمر الأوصياء على اليتامى أن يتجروا فى أموالهم حتى لا تأكلها الصدقة .
- ٢ - الزكاة من العبادات التى يثاب عليها معطيها لأنها من هذه الناحية صدقة والصدقة تطفى المعصية كما يطفى الماء النار . وهى تطهر النفس وتزكياها وهى من أركان الاسلام الخمس . . ورد بشأنها العديد من الآيات القرآنية منها : ﴿ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ (٢) .

ويقول النبى صلى الله عليه وسلم : « ما آمن بى من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم » .

(٢) البقرة : ٣

(١) النساء : ٥٩

٣ - زكاة الفطر واجبة على كل فرد مسلم صغير أو كبير - ذكر أو أنثى - حر أو عبيد طبقاً لما رواه الإمام البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زكاة الفطر في رمضان صاعاً من التمر أو صاعاً من الشعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » .

والصاع يعادل ستمس كيلة مصرية ، ويجوز دفعها نقداً وهو المشهور عند الأحناف ، ويستحب تقديمها قبل صلاة العيد .

٤ - بالنسبة لزكاة الزروع حدد بعض الفقهاء الأصناف التي تخضع للزكاة إلا أن جمهور الفقهاء قالوا إن الزكاة تجب على جميع ما أخرجت الأرض .

ولا يمنع وجوب الزكاة من كون الأرض خراجية - أي تدفع عنها أموال مقررة للحكومة - إذ الزكاة فرض عين في حين أن الخراج اجتهاد (١) .

٥ - حول أحقية الزكاة من الأعطيات (الرواتب والمعاشات) :

قال أبو عبيد : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن الحرث بن عتبة قال : قاطعت مكاتبا لي ، فسألت القاسم بن محمد عن الزكاة ، فقال : أما أبو بكر فكان إذا أراد أن يعطي الرجل عطاءه سأله : هل عنده مال قد حلت فيه الزكاة ؟ فإن أخبره أن عنده مالا قد حلت فيه الزكاة قاصده مما يريد أن يعطيه ، وإن أخبره أن ليس عنده مال قد حلت فيه الزكاة سلم إليه عطاءه .

وقال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز عن عائشة ابنة قدامة قالت : كان عثمان بن عفان إذا أخرج العطاء أرسل إلى أبي فقال : إن كان عندك مال قد وجبت فيه الزكاة حاسبناك من عطائك .

(١) توضيح الزكاة على المذاهب الأربعة - للشيخ محمد محمد صقر .

وقال : حدثنا عبد الرحمن بن سفيان عن أبي اسحاق عن هيرة
قال : كان عبد الله بن مسعود يعطينا العطاء في زيل صفار ثم يأخذ
منه الزكاة .

ويقول أبو عبيد : ابن عبد الله بن مسعود لم يخالف ما ذهب إليه
أبو بكر وعثمان إذ ذكر حديثا عن سفيان عن حصيف عن أبي عبيد عن
عبد الله أنه قال : « من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه
الحول » .

وقال : حدثنا خالد بن عمرو عن إسرائيل عن مخارق عن طارق قال :
كانت أعطيائنا تخرج في زمن عمر لم ترك ، حتى كنا نحن نركبها .
قال أبو عبيد : « كل هذا بين أن الزكاة لم تكن تؤخذ من العطاء
إلا لما كان عندهم ولو كان للعطاء لأخذ منه الزكاة » .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ليس في مال زكاة حتى
يحول عليه الحول » .

قال جعفر : وسمعت ميمونا وزيد يذكران الزكاة .. فقال يزيد :
كان عمر بن عبد العزيز إذا أعطى الرجل عمالته (يعني أجر عمله) أخذ
منها الزكاة وكان يأخذ الزكاة من الأعطية إذا أخرجت لأصحابها (1) .

القسم الثاني : الفىء

● تمهيد ..

كل مال وصل من غير المسلمين عفوا من غير قتال ولا إيجاب
(هجوم) خيل ولا ركاب فهو فىء ، وأصل الكلمة من « الرجوع » يقال :

(1) الأموال لأبي عبيد .

فاء الظل : اذا رجع نحو المشرق ، وسمى المال الحاصل « فيئا » لأنه رجع من غير المسلمين الى المسلمين .

وأصله ما ذكره الله تعالى في سورة الحشر التي أنزلها في غزوة بني النضير (الآيات من ٦ - ١٠) ، وأقسام الفئ ثلاثة :
الخراج - الجزية - العشور .

أولا : الخراج

الأراضي في الدولة الإسلامية تنقسم من حيث الالتزامات المالية الى قسمين :

- (أ) أرض العشر (أرض ملك المسلمين تخضع للزكاة) .
- (ب) أرض خراج (أرض ملك غير المسلمين وتخضع لضريبة الخراج) .

ولقد نشب الخلاف بين الفقهاء في تحديد الأرض التي تخضع للخراج وقد بين أبو يوسف ذلك عندما سأله الرشيد فقال :

« ان كل أرض أسلم عليها أهلها سواء آكانت من أرض العرب أو العجم فهي لهم وهي أرض عشر مثل المدينة واليمن . وإذا قسم الامام الأرض التي تفتح عنوة على المحاربين تصير أرض عشر ، أما اذا تركها الامام لأهلها تصير أرض خراج » (١) .

● الخراج في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

أول أرض مشرة ومغلة وقعت في أيدي المسلمين أرض العراق ، وقد أراد المحاربون أن يقسموها بينهم على أنها من الغنائم وينطبق عليها نص الغنائم الوارد في القرآن الكريم في نظرهم فأرسل سعد بن

(١) تحليل النظام المالي في الاسلام - للدكتور محمود محمد نور .

أبى وقاص الصحابي الذي كان قائدا لهذا الفتح الى أمير المؤمنين عمر
ينبئه أن الناس سألوه أن يقسم بينهم مغانمهم وفيها الأراضى ، وأرسل
إليه أبو عبيدة بن الجراح من الشام وذكر له أن الفاتحين سألوه أن
تقسم بينهم المدن وأهلها ، وما فيها من شجر وزرع وأنه أبى عليهم ذلك
حتى يبعث الى أمير المؤمنين .

وهنا نجد أمير المؤمنين لا يستبد بأمر المؤمنين . بل يجمع الصحابة
وفقهاءهم ليخرج بالرأى السليم من وسط آرائهم ، وقد بدأ بعرض
القضية مبينا رأيه فقال :

« لو قسمت الأرضون لم يبق من بعدكم شيء فكيف بمن يأتى من
المسلمين فيجدون الأرض قد انقسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هذا
برأى ، وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام
والعراق ؟ »

من هنا نرى عمر يبنى رأيه على أمرين هما :

أولهما : أن خراج هذه الأرض اذا منعت قسمتها يكون لمصالح
الدولة والجهاد فى سبيل الله .

ثانيهما : أنها لو قسمت ما كان هناك مال ينفق على الضعفاء من
اليتامى والأرامل والمساكين .

ورغم هذا نراه قد أقام الرأى على المصلحة ، وكان له أن يحتج
بعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن عارضه بعض كبار
الصحابة منهم عبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وبلال بن
أبى رباح ، وكان بلال الحبشى هذا شديدا فى معارضته ، حتى
استغاث عمر بالله منه ، فقال : اللهم اكفنى بلال وأصحابه .

وكانت حجة هؤلاء آيات الغنائم فى القرآن الكريم فقد فهموا أن
الأراضى من الغنائم . . ولعل عمر رضى الله عنه فهم من النص أنه وارد

فيما يؤخذ من أصول متعولة وتلقفها الأيدي ، أما الأراضي فإنه يستولى عليها ولا تلقفها الأيدي ، فلا تدخل في عموم ما يغنم •

وقد أيد عمر في رأيه جمع من كبار الصحابة منهم علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله ومعاذ بن جبل •

وقد كثر الخلاف والامام المادل يجادلهم ويحاول اقناعهم برأيه واستمر ثلاثة أيام على ذلك •

وأخيرا رأى أن يجمع المسلمين بالمدينة للنظر في الأمر ويحكم إلى طائفة من الأنصار ، فاختار عشرة من ذوى الرأي والبلاء في الاسلام ، وكان العشرة من الأنصار - خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج - ولما جمعهم نهض وألقى الخطاب التالى بعد أن حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله :

« انى لم أزعجكم الا لأن تشتركوا فى أماتى ، فما حملت من أموركم ، فانى واحد كأحدكم ، وأتم اليوم تقرون بالحق ، خالفنى من خالفنى ، ووافقنى من وافقنى ، رأيتم هذه الثغور ؟ لا بد لها من رجال يلزمونها ، رأيتم هذه المدن العظام ؟ لا بد لها من أن تشحن بالجيوش ، وادرار الطعام عليها ، فمن أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الأرضون ومن عليها ؟ لقد وجدت الحجة فى كتاب الله الذى ينطق بالحق ، فى قوله تعالى .

﴿ وما أفاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير ﴾ (١) ، هذه نزلت فى بنى النضير ، والآية : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ﴾ (٢) ، هذه عامة فى القرى كلها ،

ثم قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً ﴾ (١) انها للمهاجرين ، ثم الآية بعدها : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (٢) وهذه للأَنْصَار ثم ختم الآية : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ (٣) ، هذه عامة ، فاستوعبت الآية الناس وقد صار هذا القىء بين هؤلاء جميعاً ، فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من يجيء بعدهم ؟

● أنواع الخراج :

يوجد فى النظام المالى الاسلامى نوعان من أنواع الخراج :

١ - خراج الوظيفة أو المساحة : وهو أن يكون الواجب قدراً معيناً على مساحة معلومة من الأرض ، وقد سار على ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذ اقتدب عثمان بن حنيف ومعه حذيفة بن اليمان لتقدير الوظائف الخراجية على وحدات الأرض فوجد أن مساحة السواد ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، واستقر الرأى على أن يفرض على كل جريب من الحنطة قفيزاً ودرهماً أو أربعة دراهم (القفيز = ٨ أرتال ، سعر القفيز = ٣ دراهم) وعلى الشعير درهمين ، والكروم عشر دراهم ، والنخل ثمانية دراهم ، والقصب ستة دراهم ، والرطبة خمسة دراهم .

٢ - خراج المقاسمة : وهو أن يكون الواجب بعض الخارج من الأرض كالربع والثلث والخمس مثلاً ، واذا لم تخرج الأرض شيئاً لم يجب الخراج ، وكان ذلك عدولاً من نظام المساحة وحدث ذلك فى عهد المهدي بالدولة العباسية .

وككل النظم حاول الفقهاء وضع كثير من الضوابط لتنظيم الخراج

(٢) الحشر : ٩

(١) الحشر : ٨

(٣) الحشر : ١٠

وذلك بقصد تحقيق العدالة ، ومن المسائل التي تناولوها في ذلك :

- (أ) درجة جودة الأرض •
- (ب) أنواع المزروعات وما يترتب على ذلك من اختلاف الإيرادات •
- (ج) نظام رى الأراضي ودرجة وفرة المياه اللازمة لزراعتها^(١) •

● اختلاف المذاهب حول ملكية الأرض الخراجية :

قال الشافعية : ان الخراج في الأصل يوضع على الأرض التي صولح عليها الشركون وتصير وقفا ويضرب عليها الخراج الى الأبد ولا يتغير بإسلام ولا ذمة ولا يجوز بيع رقابها ، أما اذا فتحت عنوة فمن حق المحاربين التقسيم ، وما فعله عمر بن الخطاب — كما يقول الامام الشافعي — أنه استطاب أنفس الفاتحين فتركوا حقوقهم وتنازلوا عن التقسيم •

أما الامام مالك فقد قال : ان الأرض التي فتحت عنوة تصير وقفا للمسلمين ويوضع عليها الخراج •

أما أهل العراق — وعلى رأسهم الامام أبو حنيفة — فيقولون : ان الأصل أو القاعدة أن الامام له الخيار في الأرض التي تفتح عنوة اذ له أن يقسمها وله أن يجعلها وقفا^(٢) •

● جباية الخراج :

الخراج من أموال الفء التي يتكون منها بيت المال •• ويقابل الخراج — الذي يؤخذ من غير المسلمين — الصدقات التي تؤخذ من المسلمين وهي العشر •

والمعروف أنه في مصر يجمع العشر مع الخراج — على رأى جمهور الأئمة — لأنها أرض فتحت عنوة ويجب الخراج في نهاية العام •

(١) تحليل النظام المالى في الاسلام — للدكتور محمود محمد نور •

(٢) الخراج والنظم المالية — للدكتور ضياء الدين الرئيس •

وأما عن عمال الخراج فانه ينبغي للوالى أن يولى الخراج رجلا له
دراية بأحوال الناس وأموالهم عالما بأحوال الشريعة وصاحب خلق
ودين . . أى لا بد أن تتوافر فى عمال الخراج الكفاية الأخلاقية والكفاءة
العملية والادارية ولضمان سير العمل بانتظام لا بد أن تكون هناك
رقابة — مع مراعاة تحريم الهدايا على العمال — وفى مقابل ذلك يلزم منح
الجباة أجور تكفيهم .

ومن أهم الأمور التى اعتنى بها الاسلام هو الحث على زيادة
الاتاج لتزيد حصيلة الخراج (١) .

* * *

ثانيا : الجزية

تعرف الجزية بأنها الضريبة التى يلتزم بدفعها من دخل فى ذمة
المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم . . ودليل فرضها بالقرآن الكريم
قوله تعالى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٢) .

كما ثبت فرض الجزية بعمل النبى صلى الله عليه وسلم وذلك فى
كتبه التى كان يرسلها الى الملوك فى عصره ومن أمثلة ذلك كتابه الى هرقل
امبراطور الروم وجاء فيه : « وانى ادعوك الى الاسلام فان أسلمت فلك
ما للمسلمين وعليك ما عليهم فان لم تدخل فى الاسلام فأعط الجزية » .
وفىما يتعلق بمن تفرض عليه الجزية فانها تفرض على أهل الذمة
من النصارى واليهود باتفاق جميع الفقهاء ، كما تؤخذ من غيرهم من
المشركين من المجوس وعبدة الأوثان فى رأى أبى حنيفة .

(١) الموارد المالية فى الاسلام — للدكتور ابراهيم فؤاد .

(٢) التسوية : ٢٩ .

وهكذا يرى أن الجزية تدفع من غير المسلمين الذين يخضعون للدولة الإسلامية .• وسبب فرض الجزية على غير المسلمين كما يرى بعض الفقهاء أنها تشبه ضريبة الدفاع ، حيث إن صاحبها يتمتع بحماية الدولة ويعيش آمناً في كنف نظامها على نفسه وماله . وعلى هذا النحو يرى البعض أن الخاضعين للجزية لو قاموا بالدفاع أو اشتركوا فيه تسقط عنهم الجزية ، كما تسقط عنهم أيضاً إذا عجزت الدولة الإسلامية عن حمايتهم .•

وعلى هذا النحو أيضاً فإن فرض الجزية على غير المسلمين لا يكون من قبيل الإذلال بل اتنا لو نظرنا بعين إلى الجزية لوجدنا أن المسلمين يدفعون الزكاة فيكون من باب العدل أن يلتزم غيرهم بالتزام مالي قبل الدولة نظير هذا الالتزام ، وهذا الالتزام هو الجزية .•

ولا تفرض الجزية إلا على من تتوافر فيهم شروط العقل والبلوغ والنخرية والذكورة والصحة فلا تفرض على الصبيان ولا النساء ولا المجزة .•

والجزية من أموال الفء التي يتكون منها بيت مال المسلمين وقد فرضها عمر بن الخطاب مع الخراج في أرض السواد إذ قال :

« توقف الأرض بعمالها ويوضع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئاً للمسلمين : المقاتلة والذرية ولمن يأتيهم » .•

والجزية توضع على الرؤوس ، وهناك فرق بين الجزية والخراج كما يلي :

(أ) الجزية فرضت بالنص ، أما الخراج فهو اجتهاد .•

(ب) أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الإسلام ، أما الخراج فيؤخذ مع الكفر والإسلام كما يرى بعض الفقهاء .•

وقد اختلف الفقهاء في شأن مقدار الجزية على النحو التالي :

يقول الامام الشافعي : ان اقل الجزية كما جاء بالسنة قدرها الشرع
بدينار ، ويرى الامام مالك انه لا يقدر اقلها ولا اكثرها وترجع لاجتهاد
الولاة بينما يرى الامام ابو حنيفة النعمان ان الناس ثلاث طبقات :

الأغنياء والأوساط والعمال وتقدر الجزية على التوالي بـ ٤٨ ،
٢٤ ، ١٢ درهما . وهذا ما صنعه عمر بن الخطاب وذهب به ابو يوسف .

● مسائل مكملة :

يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى شيخاً يهودياً كبيراً
السن يتسول فأرسله الى عامل بيت المال وأمره بأن يعطيه هو وضرباً به
(أى أمثاله) من بيت المال . . وقال لعامل بيت المال :
« أكلتم شيبته وضيعتم شيبته » . وفى هذا تأكيد أن بيت مال
المسلمين ليس للمسلمين وحدهم . بل ان الراعى متكفل بأمر الرعية
سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين ، ولا اكراه فى الدين ، والنظام
المالى الإسلامى واجب التطبيق على الراعى والرعية وإن كان من حق
غير المسلمين سلوك أمر دينهم فيما بينهم .

ثالثاً : العشور

عرفت مالية الدولة الاسلامية هذا النوع من الضرائب فى عهد عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه ، وقد نشأت هذه الضريبة حينما كتب
أبو موسى الأشعرى الى عمر بن الخطاب قائلاً :

« ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون
منهم العشر » فكتب اليه عمر : خذ منهم كما يأخذون من المسلمين ، وخذ
من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما
وليس فيما دون المائتين شيئاً فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم
وما زاد بحسابه .

من تطبيق هذه الضريبة فى النظام الإسلامى يمكن استخلاص بعض القواعد التى تنظم عملية الاستيراد والتصدير منها :

(أ) المعاملة بالمثل وهذا ما صنعه عمر رضى الله عنه فى العشور •

(ب) تخفيض الضريبة على السلع اللازمة للاقتصاد المحلى وقد فعل ذلك عمر حين سمح للتجار الأجانب بالدخول الى الحجاز ومعهم الزيت والحبوب وفرض عليهم نصف العشر •

ويرى الامام الشافعى الغاء الضريبة اذا كان فى ذلك نفع للمسلمين أى للاقتصاد القومى •

(ج) عدم ازدواج الضريبة حيث لا يخضع التاجر الذى يدخل دار الاسلام لضريبة العشور الا مرة واحدة كل عام ، وذلك بالنسبة لذات البضائع السابق مرورها على فترات دورية خلال العام •

وفى شاهد اليوم أن التجارة الدولية قد اتخذت من المعاملة بالمثل بالنسبة للضرائب الجمركية عرفا لها ، هذا بالإضافة الى ما يسمى اليوم بالسياسة الجمركية التى تقر اعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية •



القسم الثالث : الخمس

تتناول دراستنا للخمس الموضوعات الآتية :

- ١ - خمس الغنائم (ورد بالنص فى الكتاب والسنة) •
- ٢ - خمس المعادن والركاز والمستخرج من البحار والأنهار •

أولا : خمس الغنائم

المعنى الشائع أنها غنيمة حرب • أه وفى شأن هذا يقول الله سبحانه

وتعالى : ﴿واعملوا إنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ (١) .

وقد نزلت هذه الآية في غزوة بدر .

ويقول الامام الشافعي : إن الغنيمة هي الموجد عليها بالخيال والركاب ، والفىء ما لم يوجف عليه .. وهذا ما رآه كل من يحيى بن آدم والماوردي .

ولكن الدكتور ضياء الدين يذكر أن كلمة « أفاء » تستعمل أيضا فيما أخذ بالقتال كما أن مال الخراج مأخوذ من الأراضي التي فتحت عنوة . وكانت الغنائم فقط من السلاح والكراع . وهذا ما أشار إليه أبو يوسف إذ قال : إن الفىء هو خراج الأرض .

ومن ثم يرى الدكتور الرئيس أن التعريف للغنيمة أنها الأموال المنقولة التي أخذت من المشركين بالقتال ، والفىء هو الأرضون أو العقار وهذه أخذت عنوة ويجوز أن تؤخذ بغير قتال ، ومن الفىء أيضا الجزية سواء آكانت بقتال أم بغير قتال .

والغنيمة على مذهب الامام الشافعي تقسم ومنها الأرض ، فالغنيمة إذن في هذا تشمل أربعة أقسام هي :

(أ) الأسرى . (ب) السبي .

(ج) الأرضين . (د) الأموال .

وإذا قسمت الأرض فلا تكون أرض خراج بل أرض عشر (٢) .

(١) الأنفال : ٤١

(٢) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .

ثانيا : خمس المعادن والركاز والمستخرج من البحار

المعدن لغة مأخوذ من « المعدن » وهو الإقامة ، وشرعا عند الأحناف والحنابلة والمالكية هو ما خلقه الله تعالى في الأرض من ذهب وفضة أو كبريت أو بللور أو تفت ، والركاز مأخوذ من « الركز » بمعنى الإثبات .

والمعدن والركاز بمعنى واحد عند الحنفية ، وهو شرعا مال وجد تحت الأرض سواء أكان معدنا خلقه الله بلون أن يصنعه أحد أو كان كنزا مدفونا .

ويقول الامام أحمد : إن الزكاة تجب في كل أنواع المعادن مني بلغت نصابا دون اشتراط الحول لعموم قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (١) .

وعن أبي عبيد أنه قال : « حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنه سئل عن الركاز والمعدن فقال : يخرج من ذلك كله الخمس . »

وقال الأحناف : يجب الخمس في الركاز قل أو كثر ولا يعتبر فيه النصاب وحكمه عدم اعتبار الحول . هو أن ذلك أشبه بالزروع والثمار .

وعند الجمهور : الخمس يجب على كل من وجد المعدن أو الركاز مسلم أو ذمي مكلف وغير مكلف (٢) .

وقال مالك : الركاز هو ما وجد من دفن الجاهلية في فيا في الأرض التي ملكها المسلمون فهي لواجده وفيه الخمس وأما ما كان في أرض الاسلام فهو كاللقطة . وقال : وما وجد من ذلك في أرض العنوة فهو للجماعة الذين افتتحوها دون واجده ، وما وجد من ذلك في أرض الصلح

(١) البقرة : ٢٦٧

(٢) الموارد المالية في الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

فانه لأهل تلك البلاد دون الناس ولا شيء للواجد فيه الا أن يكون من أهل الدار فهو له دونهم •

وهناك من يرى أن حكم الركاز هو حكم الغنائم ، والركاز لا يشترط فيه حولان الحول •

وأما عن المعادن فالمقصود بها الذهب والفضة وعليها زكاة حين تصل للنصاب وحكمها يختلف عن الركاز ويشترط فيه حولان الحول •• بينما يرى الامام أبو حنيفة أن الذهب والفضة الذي وجد يستخرج منه الخمس وما تبقى بعد ذلك يكون عليه الزكاة بعد حولان الحول •

وبالنسبة للمستخرج من البحار فقد اختلفت الأقوال في الواجب لبيت المال في المستخرج من جواهر أو أسماك أو غيره •• فبعضهم يقول انه لا خمس فيه ، والبعض الآخر يقول بوجوب الخمس قياسا على الغنائم منهم أبو يوسف الذي يرى أن كل ما يستخرج من البحر من الحلية والعنبر فيه الخمس •

ونخلص من ذلك أن المعادن والركاز والمستخرج من البحر يخمس كما يرى الدكتور ابراهيم فؤاد استنادا الى ما أقره الامام أبو حنيفة النعمان •

وما نرجحه بعد دراسة المذاهب المختلفة الآتى :

١ - بالنسبة للمعادن والركاز تخمس إن كانت على أرض مملوكة للمسلمين ، وتؤول للدولة إن كانت في أرض غير مملوكة بشرط أن يعطى واجدها الأجر •

٢ - بالنسبة للأثمار والبحار والصحارى فهي ملك الدولة بكل ما فيها من ثروات ، ويمكن اعطاء حق الامتياز للأفراد للاقتناع ، ومقابل هذا الحق يخمس المستخرج

القسم الرابع

موارد مقررة من قبل افراد المسلمين ثم صارت من الفرائض

وتشمل :

- الكفارات •
- النذور •
- الوقف قيد الحياة •
- الوصية بعد الموت •
- الدولة ترث من لا وارث له •

اولا : الكفارات

الكفارات عقوبات قدرها الشارع الحكيم عند ارتكاب أمر فيه مخالفة لأوامر الله تعالى ، وهذه الكفارات تكون بالنسبة للأغنياء صدقات مالية ونذكر منها :

(أ) من أفطر في رمضان عاجزا عن الصيام ، ولا قدرة له على أدائه في المستقبل بسبب الشيخوخة أو مرض مزمن فإن عليه فدية عن كل يوم باطعام فقير ويصح اعطاؤه القيمة نقدا •

(ب) ومن حلف على أمر يريد أن يفعله ثم حنث في يمينه ولم يفعله فإن عليه اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم •

(ج) ومن تعمد الإفطار في رمضان وهو قادر على الصوم كان عليه صوم شهرين متتابعين فإن لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا •

(د) ومن افتري على نفسه وقال إنه امرأته كأمه في التحريم عليه أن يصوم شهرين متتابعين فإن لم يستطع فعليه أن يتصدق باطعام ستين مسكينا •

ثانيا : النذور

ليس المراد بالنذور ما يعطى فى صناديق الأضرحة كالتى تودع فى صندوق الامام الحسين رضى الله عنه كنوع من التوسل فهذا أشبه بالوثنية حيث كان الكفار يقدمون القرابين للأصنام (والأصنام رموز أو مقامات لعباد صالحين) . . . وحين سئلوا استنكارا : أتعبدون افكا ؟ قالوا : ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى .

وانما المراد بالنذور ما يلتزمه الشخص من التزامات مالية فى المستقبل كأن يقول : لأتصدق بمائة جنيه ان عاد ابنى من سفره ، أو شفى من مرضه ، أو ان رزقنى رزقا حسنا .

والنذور واجبة الوفاء بنص القرآن : « يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا » (١) ولقول النبى صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » .

* * *

ثالثا : الوقف

الوقف من الصدقات غير المفروضة ولكنه اختص بميزة من بين الصدقات لأن له صفة الدوام وهو يعتمد على قول النبى صلى الله عليه وسلم : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له » .

وموضوع الوقف هو المنفعة المستمرة ، ولقد أدى الوقف دورا كبيرا فى باب التكافل الاجتماعى فى البلاد الاسلامية بمصر والشام فكافت الأوقاف بمثابة هيئات اعاشة للفقراء ، وحانات لايواء أبناء السبيل ومؤسسات خيرية لانشاء مدارس ومستشفيات . . الخ .

(١) الانسان : ٧

وما حدث فى عهد عمر بن الخطاب أن أحدا من الصحابة لم يكن يملك عقارا الا وقف بعضه ، والأوقاف مصدر خير وبر اذا استقام ولاتها .

* * *

رابعاً : الوصية

من حق صاحب المال أن يوصى بثلاث تركته لعمارة مسجد أو مستشفى أو معهد علمى أو تخصيصه لهيئات خيرية أو علمية ومن هذا الجانب فإن الوصية تعد وقفا ليس فى حال الحياة ولكن بعد الوفاة ، فالوصية تصرف من التركة فى حدود الثلث ولا وصية لوارث .

والموصى به اما أن يكون ما لا يمكن تملكه أو ادخاره لوقت الحاجة، واما أن يكون منفعة مثل ما يقوم بالأعيان من أغراض وما ينتج عنها من غلة كسكنى الدار وأجرتها وثمرة البستان (١) .

* * *

خامساً : الدولة تراث من لا وارث له

إذا لم يوجد ورثة ولا موصى له فى حدود الثلث توضع التركة فى بيت المال على اعتبار أنها مال ضائع لا مستحق له ، وارث التركة فى هذه الحالة جميع المسلمين لا بطريق الارث بل باعتبار أن بيت المال هو خزانة الدولة توضع فيه الأموال التى لا مستحق لها (الضوائع) .

وتصرف هذه الضوائع على المصالح العامة والجيش ومعاهد التعليم ولسائر المؤسسات الاجتماعية التى تعود على أبناء الأمة بالخير العظيم والنفع العميم .

وبما أن الإمامة هى الولاية الشرعية على المسلمين ، يعتبر الامام وارثا لمن لا وارث له من أقارب وموالىوالذى يموت من غير وارث من الأقارب والموالى يضبط أمواله فوراً لينقل الى خزانة الدولة (٢) .

(١) محاضرات فى المجتمع الاسلامى - للشيخ محمد ابو زهرة .

(٢) النظم المسالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبده .

وقبل أن نتطرق الى حق الدولة الشرعى فى الميراث (ما يؤول الى بيت المال) ينبغى علينا ايضاح نبذة عن الميراث .

الميراث ما يستحقه الوارث من نصيب فى تركة المورث بعد اخراج الحقوق المتعلقة بها التى يجب اخراجها قبل التوزيع على الورثة كتجهيز الميت وسداد ديونه وتنفيذ وصيته فى حدود الثلث مع مراعاة ما جاء بالحديث النبوى : « لا وصية لوارث » .

وأركان الميراث ثلاثة هى :

- ١ - الوارث : وهو كل من اتصل بالميت اتصال قرابة أو نكاح .
 - ٢ - المورث : وهو الميت حقيقة أو حكما .
 - ٣ - الموروث : وهو ما يتركه الميت من الأموال والحقوق والمنافع والورثة على ضربين :
- ١ - عصة : وهم الذين ليست لهم أنصبة مقدرة فى الميراث وإذا انفردوا حازوا جميع التركة .
 - ٢ - أصحاب الفروض : وهم الذين لهم أنصبة مقدرة فى الميراث تسمى فروضا وهى ستة : « النصف ، الربع ، الثمن ، الثلثان ، الثلث ، السدس » .

الوارثون من الرجال (عصة وأصحاب فروض) ستة هم :

*** الابن وابن الابن وابن سفل .

*** الأخ وابن الأخ وابن تراخيا .

*** الزوج .

*** الأب والجد وابن علا .

*** العم وابن العم وان تباعدا .

**** الولى المعتق ***

وإذا اجتمعوا لم يرث منهم الا ثلاثة :

الأب ، والابن ، والزوج .

والوارثون من النساء (عصة وأصحاب فروض) سبعة هن :

« البنت ، بنت الابن ، الأم ، البجدة ، الأخت ، الزوجة ، المولاة

المعتقة »

وإذا اجتمعن لا يرث منهن الا خمسة : « الزوجة ، والبنت ،

وبنت الابن ، والأم ، والأخت من الأبوين » .

وللشيخ العلامة اسماعيل بن أبى بكر الزبيدى جدول عظيم للورثة

يجب أن يكون فى جيب كل مسلم .

ومن هذا الجدول تبين حق بيت المال فى الارث وهذا الحق يتمثل

فى خمسة عشرة حالة هى :

١ - التركة كلها لبيت المال حيث لا وراث للمتوفى ولا وصية .

٢ - مع وجود اخوة لأم فقط يرث بيت المال الثلثان .

٣ - مع وجود أخ لأم فقط يرث بيت المال خمسة أسداس .

٤ - مع وجود أخوات لأب فقط يرث بيت المال الثلثان .

٥ - مع وجود أخت لأب فقط يرث بيت المال النصف .

٦ - مع وجود أخوات لأبوين فقط يرث بيت المال الثلث .

٧ - مع وجود أخت لأبوين فقط يرث بيت المال النصف .

٨ - مع وجود جدة فأكثر فقط يرث بيت المال خمسة أسداس .

٩ - مع وجود أم فقط يرث بيت المال الثلثان .

١٠ - مع وجود زوجة فأكثر فقط يرث بيت المال ثلاثة أرباع .

١١ - مع وجود زوج فقط يرث بيت المال النصف .

١٢ - مع وجود بنات الابن فقط يرث بيت المال الثلث .

١٣ - مع وجود بنت الابن فقط يرث بيت المال النصف .

١٤ - مع وجود بنات فقط يرث بيت المال الثلث .

١٥ - مع وجود بنت فقط يرث بيت المال النصف .

ولنا هنا ملاحظات هامة ينبغي ألا نغفل عنها إذا أردنا الرجوع
لشريعة الاسلام قولاً وعملاً وهي :

١ - يذهب كثير من الاشتراكيين الى أفكار حق الارث لأن الملكية
التي هي أساس الارث باطلة وحجتهم في الغاء الارث أن الناس تتفاوت
عقولهم فكيف تسوى بينهم ، وهم في ذلك يخالفون كل الشرائع القديمة
والحديثة ، ولقد نسي هؤلاء أن الملكية غايتها مصلحة الجماعة قبل المنفعة
الفردية حيث الأفراد بنزعتهم القطرية قادرون على حفظ الأموال .

٢ - يرى أستاذي الفاضل الدكتور عيسى عبده أن ما استحدثت
في قوانين الضرائب من فرض ضريبة تركات ورسوم أيلولة سلب لحقوق
الورثة ، وهذا يعد تقنياً باطلاً لا يتفق مع الشريعة السماوية ، وهذا
ما نرجحه .

٣ - يراعى في قسمة التركة ما جاء بفقه المعاملات حيث القسمة
ثابتة بالكتاب والسنة ، والإجماع . ولا ينبغي ترك أمر القسمة بين
الورثة وحدهم منعاً للنزاع .

والقسمة قارة يتولاها الورثة بأنفسهم وقارة يتولاها مندوب القاضي ،
وأنواع القسمة ثلاثة :

(أ) قسمة افراز : وتسمى قسمة التشابهات وهي تجري في الحبوب
والدراهم وسائر المثليات وزناً أو كيلاً أو عدداً .

(ب) قسمة التعديل : فى المشترك بين اثنين أو أكثر أو أقل فإنه كان واحدا كالأرض التى تختلف درجة خصوبتها أو قربها أو بعدها عن الماء •
فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما ، وإن كان شقين فأكثر دارين أو حافوتين متساويى القيمة وطلب أحدهما القسمة لم يجبر الممتنع عن القسمة لاختلاف الأغراض •

(ج) قسمة الرد : وصورتها أن يكون فى أحد جانبي الأرض بشر أو شجرة فتضبط قيمة ما اختص ذلك الجانب وتقسم الأرض على أن يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة^(١) •

* * *

(١) الفقه الميسر - للشيخ أحمد عيسى •

الفصل الثانى

الموارد المالية الخاصة لرأى الامام

• تمهيد :

مع تقسيم الموارد المالية فى الاسلام الى موارد عادية وموارد غير عادية فانه يمكن القول بأن العبادات المالية والفرائض تعد من الموارد العادية أو الدورية مثل الزكاة والخراج والجزية والعشور فهى معلومة المقدار وتحصل كل عام ، بينما يمكن اعتبار الموارد التى يقررها الامام بأنها من الموارد غير العادية أو غير الدورية لأنها تخضع للمرونة بحسب مقتضيات الأحوال كالتوظيف مثلا لمواجهة الأوبئة والفيضانات والحروب .. ويمكن ايضاح الموارد غير العادية فى الأقسام الأربعة التالية :

القسم الأول : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق الثروات المملوكة (الدومين الحكومى) •

القسم الثانى : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق قيامها بأنشطة اقتصادية •

القسم الثالث : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق القروض •

القسم الرابع : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق ولايتها على الشئون العامة •

القسم الأول

الدخل الذى يرد للدولة عن طريق الثروات المملوكة لها (الدومين الحكومى)

الأراضى — الأنهار والبحار — المعادن والمناجم — دراسة حول
الأموال التى يجوز فيها الامتلاك والتى لا يجوز امتلاكها .

أولا : الأراضى

وتعتبر الأراضى من أهم موارد الدولة الإسلامية ، وليس الغرض
من استيلاء الدولة على الأراضى تغطية نفقاتها عن طريق الربيع الذى تلمره
هذه الأراضى ، بل الغرض من ذلك منع حدوث أى توسع فى ملكية
الأراضى يؤدى الى سلب حقوق الآخرين .

والأراضى التى تمتلكها الدولة الإسلامية أو تشرف عليها هى :

١ — الأراضى التى استولى عليها المسلمون من بلاد الكفار دون
قتال ، سواء أكانت أراضى محياة أو موات وهى من الأقطال .

٢ — أراضى الفتح الإسلامى العامة ، وهى ملك للمسلمين يشرف
عليها الامام ويؤجرها أو يستثمرها ويصرف عائدها على المسلمين ،
وهى لا تخص جيل دون جيل وإنما هى للأجيال جميعا .

٣ — أراضى دار الإسلام (البائرة) والأراضى الموات ملك للأمة
يصرف ريعها على شئون الأمة ، . . فإذا أحيها أحد باذن الامام جاز
له أن يتصرف فيها مقابل خراج أو عشر يدفعه للدولة . . لقوله عليه
السلام : « من أحيأ أرضا ميتة فهى له » .

٤ — الأراضى الموقوفة التى يتولى شأنها الامام ، وتكثر مثل
هذه الأراضى فى بلاد المسلمين .

ولو قدر للمسلمين أن يطبقوا نظام الأراضي بهذا الشكل ، لما كانوا يواجهون اليوم مشكلة باسم « مشكلة الأراضي » أو « الإقطاع » ولما احتاجوا الى الحلول اللخيلة لمعالجة مشكلة الأراضي .

والأراضي الزراعية في أيدي أهلها ليست ملكا مطلقا ولكنها ملكية اقتناع أي أنهم يملكون المنفعة ولا يملكون الرقبة ويباح لهم التصرف بالبيع أو الشراء والاجارة والمزارعة والاعارة وتورث لأنها حق مالى والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من ترك حقا أو مالا فلورثته » .

وتقرر أن ولى الأمر العادل له حق الاقتراع أين رأى ضرا أو مصلحة أكبر ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حوى أرضا بالمدينة لترعى فيها خيل المسلمين - أى جعلها للعامة ومنع أن تقوم عليها حيازة خاصة .

وتنتهى من هذا الى ثلاثة أمور :

(أ) أن المنقولات تجوز فيها الملكية المطلقة بحكم الشرع وأن هذه الملكية تجب حمايتها من ولى الأمر ، الا اذا أدت الى ضرر كالاحتكار مثلا فان لولى الأمر أن يتدخل .

(ب) وأن المعادين تكون للدولة الاسلامية على أرجح الأقوال فى الفقه الاسلامى ، ومع المخالفين فقد جعلوا للدولة حظا عظيما .

(ج) أن الأراضي التى فتحها المسلمون فى يد أصحابها تمثل حق اقتناع وليست ملكا مطلقا .

ثانيا : الاتجار والبحار

وتعد أيضا من الأفعال التى يملكها الامام ، وللبحار أهمية كبرى من الناحية التجارية والحربية والأسفار ، كما أنها تدر ربحا كبيرا على الدولة عن طريق الصيد .

والأنهار كذلك تزود الأراضي الزراعية والمدن والقرى بالماء ،
كما يمكن استغلالها لتوليد الطاقة الكهربائية (١) .

ثالثا : المعادن والمناجم

١ - المعادن على ثلاثة أصناف .. المعادن الفلزية كالذهب والفضة
والرصاص والنحاس والحديد .

٢ - المعادن المائية .. كالنفط والزئبق .

٣ - المعادن الجامدة .. وهى التى لا تقبل الصهر كالأحجار
الكريمة .

وهذه المعادن التى يتم استخراجها من المناجم تمد الصناعة بالمواد
الأولية ، ولذلك فاستيلاء الدولة على المناجم يعنى استيلاء الدولة على
الاقتاج الصناعى بصورة عامة والتسكن من تكييفها بالشكل الذى يلائم
العدالة الاجتماعية .

والامام (رئيس الدولة) مفوض فى التصرف فى أموال الأمة ومن
ثم اتفق الفقهاء على أن المعادن لا تسلم كلها لواحد ما ويكون جزء منها
أو كلها للتكافل الاجتماعى العام ، واختلاف الفقهاء هو فى مقدار
ما يكون للدولة أى ما يكون مؤمنا .

والمالكية قالوا : اذا وجدت المعادن فى أرض مملوكة ملكا خاصا
فانها تكون تابعة للأرض لأنها بمنزلة ما ينبت فيها من نبات وهذا
ما يرجحه الامام الشافعى .

ولكن البعض الآخر يرى عكس ذلك اذ قالوا : من وجد فى أرض
يملكها بئر فقط فانه لا يملك منه شيئا لأنه لا يملك الا الأرض ، وهذا

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبيده .

ماذهب اليه الشيخ محمد أبو زهرة إذ قال : إن المعادن ليست كالزروع
لمسيبين :

(أ) أن الزرع من الأرض يجعل الإنسان • وهذا لا يتحقق في
المعادن •

(ب) أن المعادن موجودة في الأرض قبل أن يملكها المالك فهو
يحتلك سطحها دون باطنها •

وأبعا : دراسة حول الأموال التي يجوز امتلاكها
والتي لا يجوز فيها الامتلاك

رغم أن الملكية حق للناس أعطاه الله تعالى فليست كل الأموال قابلة
للامتلاك إذ منها ما يقبل الامتلاك الفردي ومنها ما لا يقبل الامتلاك
الفردي بل تكون ملكيتها عامة أي تكون ملكيتها مؤمنة للأمة كلها •
ونرى أن الشريعة تمنع الملكية الخاصة في ثلاثة أنواع من المان :

● النوع الأول :

الأموال التي ترصد للمنافع العامة ولا يمكن أن تؤدي مقاصدها
في ملكية خاصة كالمكتبات والمدارس والمصالح والطرق ومجاري
الأنهار ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يؤدي ثمارها إلا حيث تكون
الجماعة ، وكذا الأوقاف الخيرية وهي الأموال التي رصدها أصحابها
للبر ، أي للنفع الإنساني العام مغانها بحكم وقفها وجبها لله لا تكون
ملكا لأحد كما جاء في الفقه الحنفي : « الوقف يخرج العين عن الملكية
الخاصة إلى حكم ملكية الله تعالى » ، فإذا كان بعض الفقهاء قال أنها
تكون ملكا للموقوف عليهم فإن ذلك يكون له أثره إذا كان الوقف على
غير النفع العام وهو ما يسمى بالوقف الأهلي أما الوقف الخيري فإنه
يعتبر ملكا للجميع لا لقوم بأعيانهم ويخرج بالوقف عن الملك الخاص
إلى الملك العام •

● النوع الثانى :

ما تكون فيه الثمرة غير متكافئة مع العمل الذى ينتجه كالمعادن فى باطن الأرض فإن الثمرة التى تجيء منها لا يتكافأ معها العمل الذى عمل لاستخراجها .

واطلاق اليد فى هذه الأموال فيه ضرر شديد بالأمة وتقع كبير مفرط للأحاد فكان المنطق ألا تثبت فى هذا ملكية خاصة .

وقد اختلف الفقهاء فى ذلك ، وإن كانوا قد أجمعوا على حق الجماعة بقدر كبير .

● النوع الثالث :

وهى التى يكون للدولة حق الولاية عليها فلا تكون ملكا خاصا بل تبقى على حكم الملكية العامة وإن أقطعها ولى الأمر لبعض الناس يكون اقطاع منفعة لا اقطاع رقة^(١) .



القسم الثانى : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق

قيامها بأنشطة اقتصادية

١ - دراسة حول دور الدولة فى هذا المجال بين الاسلام وكلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى .

٢ - الكلا العام كأحد مستلزمات الانتاج الأساسى فى قطاع استثمار المواشى .

(١) محاضرات فى المجتمع الاسلامى - للشيخ محمد ابو زهرة .

أولاً : دراسة حول دور الدولة في هذا المجال بين الإسلام وكلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي

تزداد حاجة الناس إلى المرافق العامة والتكافل الاجتماعي كلما تقدمت حياة الإنسان ، وفي الحالات العامة التي يقتصر الدخل المالي الذي يرد للحكومة عن طريق الضرائب والثروات لمواجهة نفقاتها تضطر الحكومة إلى البحث عن موارد مالية جديدة لتغطية هذه النفقات .

وتتجه اليوم الدول الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء إلى القيام بإنشاء مشاريع تجارية وصناعية وزراعية .

وقد قامت كثير من الدول الرأسمالية بإنشاء مشاريع حكومية للبناء والكهرباء وغير ذلك للشئون الاجتماعية وحاجات الإنسان .

والدولة الإسلامية في حياة صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم وفي عهد الخلفاء الأوائل .. لم تكن بحكم الظروف الاجتماعية في حاجة إلى مزيد من الدخل العادي .. وفي الوقت نفسه لم تغلق على نفسها أبواب هذا السبيل المشروع عندما تضطر الظروف إلى البحث عن موارد مالية جديدة .

ويعتبر إنشاء المشاريع الحكومية للتجارة والانتاج من أهم هذه الوسائل التي تدر على الحكومة دخلاً كبيراً يغطي كثيراً من نفقاتها .

وقد رأينا فيما تقدم في النظام المالي للدولة الإسلامية أن الدولة تستولي على الأراضي المحيطة بالموات المفتوحة غرة ، والأراضي التي انجلى عنها أهلها ولا يجوز لأحد أن يتصرف في شيء من هذه الأراضي بغير إذن خاص من الإمام .

وفي ظل ذلك لا يجوز لأحد أن يملك من الأراضي الزراعية أكثر من حاجته الخاصة بشكل يؤدي إلى الإضرار بالآخرين .

والدولة وحدها هي التي تملك الامكانيات النقدية السيادية التي

تمكنها من إحياء مقطع كبيرة من الأراضي لحسابها ، وللقيام بممارسة النشاط الزراعي بصورة ولحمة تتجاوز حدود ملكة الفرد ، واحداث مزارع وحقول نموذجية تخضع للتطورات الزراعية الجديدة - وهذا في "المجال الزراعي" .

وفي المجال التصنيعي تستولي الدولة على كافة المواد الخام المعدنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

والشركات الصناعية الخاصة لا يتيسر لها أن تحصل على شيء من هذه المواد الا بمقدار . والدولة وحدها بحكم السيادة يتيسر لها أن تقيّم مؤسسات صناعية كبيرة وتراقب سير التصنيع في البلاد .

ومع تسيير النشاط التصنيعي والزراعي فسوف تلتجئ الى مساومة النشاط التجاري لنقل هذه المنتجات الى الأسواق ، ومنها الى أيدي المستهلكين ولا يمكن فصل النشاط الاتاجي مهما كان شكله وحدوده .

وتدخل الحكومة في النشاط التجاري والاتاجي لا ينبغي أن يكون بهدف الدخل المادي فحسب ، وانما الغرض منها قبل كل شيء تكييف وضع الاتاج والتجارة في البلاد ، وتنسيق الأجواء التجارية والاحتاجية والمحافظة على مستوى الأسعار ومنع الاحتكار .

وعلى العكس من النظم الاشتراكية المتطرفة لا يحاول الاسلام أن يضيق الأسواق التجارية ويقضي على النظام الاتاجي والتجاري في البلاد ، فإن الفردية ركن هام من أركان النشاط الاتاجي والقضاء على الاتاج الفردي يؤدي الى شلل جهاز الاتاج في البلاد .

والجهاز الحكومي للاتاج والتجارة لا يتأتى له أن يستمر في العمل ما لم يحصل على ربح مادي تستخدمه في تسيير مرافق البلاد العامة (1) .

(1) النظم المالية في الاسلام - للدكتور عيسى عبده .

ثانياً: الكلا القام كأحد مستلزمات الانتاج الاماشى

فى قطاع استثمار المواشى السائمة

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء فى الماء والكلا والنار ، ذلك أن هناك أنواع معينة من الأموال لا تكون محلاً للملكية الفردية ولا يمكن أن يحوزها أحد انما هى مباح للناس كافة .

وفى هذا يقول أبو عبيد :

أول ذلك ما أباحه النبى صلى الله عليه وسلم للناس كافة وجعلهم فيه اخوة هو الماء والكلا والنار ، حيث ينزل القوم فى أسفارهم وبواديعهم الى الأرض التى فيها النبات ، الذى أخرج الله للأنعام مما لم ينصب فيه أحد بحرث ولا غرس ولا نقى وهو لمن سبق اليه وليس لأحد أنه يملك منه شيئاً دون غيره ، ولكن ترعاه أنعامهم ومواشيهم ودوابهم مما وترد الماء الذى فيه كذلك ، فى شأنه هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا حصى الا لله ورسوله » ويكون ذلك على وجهين :

(أ) أحدهما أن تحصى الأرض للخيال الغازية فى سبيل الله وقد عمل بذلك النبى صلى الله عليه وسلم .

(ب) الوجه الآخر أن تحصى الأرض لنعم الصدقة الى أن توضع فى مواضعها وتفرق فى أهلها وقد عمل بذلك عمر رضى الله عنه وفى شأن ذلك قال أبو عبيد : أتى أعرابى عمر فقال : يا أمير المؤمنين ، بلادنا قاتلنا عليها فى الجاهلية وأسلمنا عليها فى الاسلام علام نحبها ؟ فقال عمر : « المال مال الله والعباد عباد الله » والله لولا ما أحصل عليه فى سبيل الله ما حيت من الأرض شبراً فى شبر .

وبالنسبة للسوق كان على بن أبى طالب رضى الله عنه يقول :

« سوق المسلمين كمصلى المسلمين من سبق فى شىء فهو له حتى
يلعبه » (١) .



القسم الثالث : القرض

- ١ - تعريف القروض .
- ٢ - آراء بعض الفقهاء حول القرض الاسلامى .
- ٣ - المبادئ الاسلامية العامة لجواز الاقتراض على بيت المال .

● تمهيد :

كثيرا ما تقوم الدول با إنشاء مشاريع صناعية وزراعية وتجارية
وثقافية وصحية وعسكرية كبيرة كانشاء المصانع وبناء السدود والجسور
والمدن والقرى النموذجية وتعبيد الطرق وخلافه .

وانشاء هذه المشاريع يتطلب رصيذا ماليا كبيرا يزيد عن موارد
الحكومة ولا تفى الضرائب والموارد الأخرى الدورية بتمويلها .

وفى مثل هذه الأحوال تجد الدولة الاسلامية مبررات شرعية
لتمويل هذه المشاريع عن طريق عقد قروض طويلة الأجل ، تدفعها
الحكومة على شكل أقساط يمتد أداؤها الى الأجيال اللاحقة .

اولا : تعريف القرض

القرض هو تقديم مال من مقتدر الى من يحتاج . وفى هذا يختلف
عن القراض الذى يعنى مشاركة أو مضاربة اذ القراض معناه رجل
نو مال يقدم حصة من مال الى شخص يحسن استخدام المال وتثميره
لصالح الطرفين مشاركة فى الأرباح أو العائد بواقع الثلث أو النصف
أو الثلثين .

(١) مفاهيم ومبادئ فى الاقتصاد الاسلامى - للدكتور شوقى
اسماعيل .

وإذا كان صاحب العمل أجيرا فلا يعد ذلك قراضا وإنما يسمى عقد اجارة •

والقرض ينشأ عنه علاقة بين طرفين مقرض (دائن) ومقترض (مدين) والقرض في الاسلام هبة دليله في كتاب الله قوله تعالى : «وتعاونوا على البر والتقوى» (١)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » ، والقرض هنا يختلف عن الربا .. فكل قرض جر نفعا فهو ربا •

كما يختلف القرض عن الوديعة التي هي عين يضعها مالكها عند أحد ليحفظها ، وأصلها في القرآن قوله تعالى : «فليؤد الذي أؤتمن أمانته» (٢) •

وفي شأن الوديعة يقول المقرئى : « ان النقود مثل الجسود ان حبستها عطلتها » بل هناك من يعتبر حبس المال جريمة .. ولهذا نجد أنه يجوز للمودع اليه تشغيل الودائع بشرط الضمان وبشرط المثليات (مثل النقود) فالسيارة مثلا تحفظ كوديعة دون ركوبها •

والقرض كما يذكر الدكتور عيسى عبده هبة من المقرض للمقترض .. فإن كان المقرض متعشرا فعلى المقرض اما السماح بتأجيل الدفع (بدون فوائد) واما التنازل عن كل حقه أو جزء منه •

ثانيا : آراء الفقهاء حول القرض الاسلامى

وعمليات القرض جائزة شرعا دليل ذلك أطول آية في القرآن وهي الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة :

(٢) البقرة : ٢٨٣

(١) المائدة : ٢

﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه ،
وليكتب بينكم كاتب بالعدل ۝ ١٠٠ ﴾ (١) ... الى آخر الآية .

فهذه الآية تبين بوضوح أدق المسائل القانونية التي ثبت الحق
اذلا ما تلجأ الدائن الى القضاء ۝ وما ينطبق على الأفراد - ينطبق على
الدول .

وهذه الكتابة - هي ما اضطلع عليه العصر الحديث بالكمبيالة بين
الأفراد أو الاتفاقات الائتمانية - بين الدول .

وتلجأ الدولة في عقد القروض طويلة الأجل الى أفراد الأمة
مباشرة ، وقد ترجع الى البنوك الأجنبية ، كما قد ترجع الى الدول
الأخرى .

ولا يجوز للدولة أن تدفع ازاء هذا القرض فوائد نقدية أو غير
نقدية الا اذا كانت تضطر الى ذلك لحاجة ضرورية لها بعض المبررات
الشرعية التي يذكرها الفقهاء في باب « الربا » من الفقه وفي حدود
الضوابط الشرعية .

وهنا يبدو للباحث اعتراضان على هذا النحو من القروض نحاول
أن نجيب عليهما بصورة سريعة .

فقد يكون التساؤل عن جواز تحصيل خزانة الدولة تبعات أداء هذه
القروض ولا سيما اذا كانت خزانة الدولة قاصرة عن أداء نفقات هذه
المشاريع .

وقد تساءل ثانيا عن مشروعية تحميل الأجيال التالية تبعات أداء هذه
القروض التي عقدتها الأجيال السابقة ولم تشترك هي في شأن من
شئونها .

ويظهر الجواب على التساؤل الأول اذ علمنا أن النظام المالي
للمجتمع الاسلامي قرر مسهما خاصا من أسهم الزكاة لأداء ديون
الغارمين - اذا كانت هذه الديون لأغراض مشروعة .

وفيما يختص بالتساؤل الثاني ، ينبغي أن نشير إلى أن الاستفادة من هذه المشاريع لا يخص الجيل الحاضر ، بل يتاح للأجيال التالية أن تستفيد من هذه المشاريع بصورة أوسع .

والدولة - كشخصية معنوية - لا تتأثر بموت الامام ، ولذلك فليس هناك ما يمنع من تحمل الدولة لأعباء هذه القروض في الأجيال اللاحقة - نظرا لاستمرار شخصية الدولة ، ووجود المصلحة المبررة ، ونظرا لاستغلال الأجيال المقبلة لهذه المشاريع .

بهذه الصورة نجد أن الدولة الإسلامية تستطيع أن توفر لنفسها موردا ماليا للقيام بأعمال عمرانية وزراعية وصناعية عن طريق عقود القروض الطويلة الأجل (١) .

ويذكر الدكتور محمد عبد الله العربي أن البنوك في كل دولة لها نشاط خارجي كبير ، بعض هذا النشاط لا ربا فيه مثل طلبات الضمان أو الاعتمادات التي يصدرها البنك إلى فروعها في الخارج ، ولكن النشاط المصرفي الخارجي يتجه في الجانب الأكبر إلى التداول في الكمبيالات ويستولي على فائدها الربوية مقابل انتظار موعد الاستحقاق .

هذه العملية تلعب دورا كبيرا في المعاملات المالية الخارجية مع تصدير واستيراد ووفاء بالديون الخارجية فهل نستطيع أن نجد بديلا اسلاميا يستبقى هذه الأداة الهامة ويظهرها من وصمة الربا ؟

هنا يفرق الدكتور العربي بين الكمبيالات في النطاق الداخلي والكمبيالات في المجال الدولي . وعن الكمبيالات في النطاق الداخلي يقول :

«على البنك أن يصرف قيمة الكمبيالة دون خصم مقرر الطئدة عن مدة الانتظار لمداة المستفيد عميلا في البنك وحسابه الجاري لا يحصل فيه على فوائد» .

(١) النظم المالية في الاسلام - للدكتور عيسى عبده . .

أما عن الكمبيالات في المجال الدولي فيقول :

« ما دمتنا مضطرين الى التعامل مع البلاد الأجنبية في عقد قروض تمويل بعض نشاطنا الاتجاري وفي استيراد سلع لم نصل لاقتاجها بعد فلا مناص من التفاوض عن وزر الربا الذي يشوب معاملاتنا معهم وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية : « الضرورات تبيح المحظورات » .

وتعليقا على رأى الدكتور العربى تقول : ان ما ذكره بشأن الكمبيالات في النطاق الداخلى لا غبار عليه ، وأما عن فتواه بشأن الكمبيالات في المجال الدولي فهذا أمر خطير ولا نرى له ضرورة شرعية مع الاستمرار في السياسة العصرية الوضعية دون ضوابط اسلامية وخصوصا وأن هناك دولا اسلامية لديها مليارات الدولارات مودعة في بنوك الغرب لم تجد من يستثمرها .

بل ونرى أن تعدد المذاهب السياسية واختلاف النظم الاقتصادية غير الملتزمة بالضوابط الشرعية واقامة الفواصل بين دول العالم الاسلامى تهدد مستقبل الشعوب الاسلامية .

وفي شأن القروض يقول الامام الشافعى : « شروط الاستقراض على بيت المال فى الأزمات » :

« الاستقراض فى الأزمات انما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر وأما اذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث لا تقى فلا بد من جريان حكم التوظيف » (الضريبة) .

وعلى ضوء ذلك يشير الشيخ محمد أبو زهرة فى كتابه « أصول الفقه » أنه لا ينبغى للدولة أن تطلب قرضا من احدى الدول أو المؤسسات أو من الأفراد عن طريق منندات حكومية الا اذا كانت هناك إيرادات حكومية مؤكدة تحصيلها مستقبلا يتعسر الحصول عليها على الفور .

فمثلا يمكن للدولة أن تقرض لأجل محدود لحين بيع القطن وقمناح سلف للمزارعين .. بل هناك من يجيز للدولة اصدار أوراق بشكوت

بدون غطاء بشرط ألا تتجاوز النسبة ١٠٪ من جلة الاصدار النقدي ،
وبشرط سحب هذه الأوراق بعد موسم القطن^(١) .

وهذا ما يسمى الآن بالتمويل بالعجز ويشترط أن تكون هناك
ضوابط .



ثالثا : المبادئ الإسلامية العامة لجواز الاقتراض

على بيت المال

١ - يجوز التمويل بالعجز بشرط الالتزام بضوابط تشريعية
واقتصادية دقيقة في الاستخدامات الجارية مثلا في الأجور والمصروفات
الجارية والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية .

٢ - تعتبر القروض على بيت المال « دين عام » وهي بدون
فوائد الا عند ضرورة شرعية يفتى بها أهل الحل والعقد ويلزم
سدادها .

٣ - بالنسبة للاستخدامات الاستثمارية في المرافق العامة للدولة
والبنیان الاقتصادي لا يجوز تمويلها بالاقتراض على بيت المال .

٤ - بالنسبة للمشروعات الاستثمارية التي تدر ربحا وعائدا يتم
تمويلها بالمشاركة بحصص معلومة شائعة في الربح والخسارة وليس
بطريق الاقتراض . فالقراض هو أفضل السبل .

وبالنسبة لما يراه رجال الاقتصاد المعاصرون فانهم أجمعوا بأن
القروض ينبغي اتفاقها في المشروعات الاستثمارية حتى تغل هائدا في
المستقبل يمكن سداد أقساط القروض منه^(٢) .



(١) مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي - للدكتور شوقي اسماعيل .

(٢) إحدى محاضرات الدكتور عيسى عبده بمعهد الدراسات
الإسلامية في القاهرة .

القسم الرابع

الدخل الذى يرد للدولة عن طريق ولايتها

على الشئون العامة (التوظيف)

إذا رجعنا الى الفكر المالى الاسلامى نجد أن هناك مجموعة من الموارد غير العادية وغير الدورية، وقد عولجت على أساس سد الثغرات وقضاء النواقص التى يبررها الآن علماء المالية العامة المحدثون فى الإيرادات العامة غير الدورية وغير العادية من أنها يصعب تقديرها على وجه الدقة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها .

ويتفق الفقهاء على أن فى المال حقا سوى الزكاة يؤخذ بنسب غير محدودة من أموال الأغنياء فقط لصالح الخزانة العامة عند الطوارئ الطهية اذا عجزت موارد الخزانة العامة عن مواجهتها وهذا يستند لقوله تعالى :

﴿ ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبين، وآتى المال على حبه ذوى القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، والسائلين، وفى الرقاب، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ﴾ (١) .

والاحكام بعد تطبيق ما ورد بالكتاب والسنة له أن يجتهد فى تطبيق نظام ضريبى بمشورة أهل العلم والعقد فى وقت الأزمات . . . وله أن يفرض ما يشاء بغير حدود ما دام عادلا ويستدل على ذلك بقوله تعالى :

﴿ اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ (٢) . .

ويذكر الشيخ محمد أبو زهرة فى كتابه « أصول الفقه » :

« إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند ، وليس فيه

ما يكفيكم فلامام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال
الى أن يظهر مال في بيت المال أو يكون فيه ما يكفي ثم له أن يجعل
هذه الوظيفة في أوقات حصاد الغلات وجنى الثمار لكيلا يؤدي بالأغنياء
الى الضيق • ووجه المصلحة أن الامام العادل لو لم يفعل ذلك لضعفت
شوكته وصارت الدنيا عرضة للفتنة واستيلاء الطامعين فيها •



الفصل الثالث

الإيرادات العامة فى النظم المالية المعاصرة

● تمهيد :

فى مقابل أن تقوم الدولة بالخدمات فإنها تحتاج الى أموال تستعملها من مصادر مختلفة تبعاً لنوع الخدمات ، ويمثل اتساع حجم القطاع العام وتزايد نشاطه فى العصر الحاضر ظاهرة من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف البلاد على ما بين نظمها من تباين .

وقد صحب اتساع القطاع العام زيادة مشترياته من السلع والخدمات وزيادة مدفوعاته الأخرى كذلك ، وهنا تتساءل :

كيف يحصل القطاع العام على المال اللازم لهذه المشتريات والمدفوعات ؟

ما هى المصادر التى يحصل فيها على الدخل الذى يستخدم لهذه الأغراض المتعددة ؟

للإجابة على هذا التساؤل نلاحظ أن القطاع العام قد يباشر قدراً من النشاط الإنتاجى ويحصل بالتالى على الدخل المتولد من هذا النشاط .

كما أن فى وسع القطاع العام أن يزيد من دخله بواسطة الاقتراض سواء من الأفراد فى الداخل أو من هيئات أجنبية .

كما تعتبر الضرائب تحويلات إجبارية من الدخل الخاصة الى الهيئات الحاكمة بغرض اشباع الحاجات العامة ، ومن ثم يمكن تمييز الموارد العامة كما يلى :

١ - الدخل من المشروعات العامة .

٢ - القروض الداخلية والخارجية .

٣ - الضرائب .

أولا : الدخل من المشروعات العامة

ترتبط أهمية هذا المصدر بزيادة النشاط الإنتاجي والتجاري للقطاع العام ، ففي الدول التي يترك فيها هذا النشاط للقطاع الخاص كلية ، تتضاءل أهمية الدخل من المشروعات العامة بين مصادر الإيرادات العامة ، وهذا ما نراه في الدول الرأسمالية .

بينما في الدول الاشتراكية التي يمارس فيها القطاع العام قدرا كبيرا من النشاط الاقتصادي تزداد أهمية ما تحصل عليه من دخل نتيجة لهذا النشاط .

ويشمل الدخل من المشروعات العامة أرباح أو فائض هذه المشروعات ، ويشمل كذلك الدخول من الأملاك كالفوائد والريع .

وقد سبق أن أشرنا الى أنه في الموارد الإسلامية هناك دخول مما يسمى بالدومين الحكومي ، وهذه الأملاك تضيق وتتسع بحسب ما يراه ولي الأمر بما يحقق المصالح العامة وبما يتفق مع المقاصد الشرعية ، وليس نظاما مطلقا مثل النظام الرأسمالي الذي يترك النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص أو نظاما اشتراكيا يجعل القطاع العام مهيمنًا على كل أدوات الإنتاج ولا يترك للأفراد ممارسة حقوق الملكية والأعمال الحرة .



ثانيا : القروض الداخلية والخارجية

تزايدت أهمية هذا المصدر ، وكافت الحروب أحد الأسباب الرئيسية للالتجاء الى الاقتراض لتمويل الاتفاق العام وخاصة ما يتعلق بالدفاع .

وفي الوقت الحاضر يتزايد الالتجاء الى الاقتراض في مختلف البلاد وبصفة خاصة في البلاد المتخلفة. «وذلك لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل ومختلف برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

● وظيفة القروض في النظام المالي الحديث :

تقبل عام ١٩٢٩. كلفت القروض مصدرا غير عادي ليرادات الدولة ولكن نظرا لحقلة الادخار في الدول النامية وسوء توجيهها مع وجود البطالة لعدم توظيف بعض عناصر الانتاج، وكل ذلك تطلب الاقتراض الحكومي للعلاج اذ يتحتم أن يحل الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص .

وأصبحت للقروض حتى في الدول المتقدمة وظائف أهمها :

١ - أصبحت القروض وسيلة لتمويل نفقات الدولة .

٢ - تنظيم اصدار أوراق النقد وضبط حجم الائتمان ، والمعروف أن معظم الدول لجأت الى احوال سندات الدين العام محل الذهب كغطاء للاصدار .

وفي مصر يتألف غطاء أوراق النقد من :

(أ) الذهب (يبلغ حوالي سدس الاصدار) .

(ب) أذونات على الخزانة المصرية (ويكون الجزء الأكبر منه) .

(ج) سندات حكومية أجنبية .

وهناك ارتباط بين القرض والضريبة .. فكل قرض يسدد يؤدي لزيادة الضريبة .

١ ● أنواع القروض العامة :

تنقسم القروض العامة من حيث صفة الدائن الى قروض دولية

وقروض وطنية • كما تنقسم القروض من حيث مدة القرض الى قروض طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل •

وتعتبر السندات الحكومية سواء آكانت محلية أو أجنبية من قبيل القروض طويلة الأجل ، أما أذونات الخزانة فتعتبر من الديون قصيرة الأجل التى تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة أشهر قلما تصل الى سنة كاملة •

وتعرض أذونات الخزانة على البنوك عن طريق المناقصة ويكتب فيها البنك الذى يمنح القرض للحكومة • وتتعدد الأغراض التى تصدر من أجلها هذه الأذون ، فقد تكون لمواجهة العجز المسمى فى ميزانية الدولة أو لتوفير غطاء إصدار أوراق النقد •

● نشأة الدين العام :

يبدأ نشأة الدين بإصدار القرض ، وتشترك فى هذه العملية السلطان التشريعية والتنفيذية وقد يصدر القرض بمقدار محدد كما كان الحال فى قروض الاتاج التى صدرت عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ بمصر كما قد يصدر بمقدار محدد القيمة كما كان فى القرض الوطنى الصادر عام ١٩٤٣

وتتعدد طرق الإصدار فقد يطرح القرض أمام الجمهور للاكتتاب العام وقد تعرض سندات الدين على البنوك عن طريق المناقصة ، كما قد تعتمد الحكومة الى بيع السندات فى البورصة مباشرة •

وينقضى الدين بواحدة من الطرق الآتية :

١ - تثبيت الدين : ويقصد به قيام الخزانة بالاقتراض بواسطة بيع السندات الحكومية وذلك لدفع التزاماتها من الديون السابقة •
٢ - تبديل الدين : ويقصد به إحلال سندات جديدة محل سندات قديمة حان سدادها •

٣ - استهلاك الدين : ويقصد به تقليل قيمته الأصلية ، وتخفيض ما يدفع عنه من فوائد • والغرض من ذلك التخلص منه نهائيا ، ويتم

ذلك الاستهلاك باستخدام موارد الميزانية • وقد يخصص صندوق لاستهلاك الديون والوفاء بها عندما يحين موعد استحقاقها •

والملاحظ هنا أن القروض سببها الرئيسى الحروب ، وبسبب العجز فى الميزان التجارى بالنسبة للدول المتخلفة ، كما أنها تمثل أعباء على الدولة المدينة بما فى ذلك الفوائد البسيطة بالنسبة للقروض القصيرة الأجل أو المركبة بالنسبة للقروض طويلة الأجل •• وهذا فى حد ذاته يزيد من الضعف المالى للدولة وخصوصا اذا لم تكن هناك موارد منتظرة لسداد هذه القروض بفوائدها •

● حكم الاسلام فى القرض :

اذا نظرنا الى حكم الاسلام فى القرض •• نجد أن القروض لا يوافق عليها الا اذا خلا بيت المال من الأموال بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون هناك أموال منتظر تحقيقها بالتأكيد ولا يمكن توافرها الآن •

(ب) أن القروض فى الاسلام هبة من المقرض الى المقترض من حيث لا يتحمل المقترض فوائد وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اما بتأجيل السداد واما بالتنازل عن جزء من القرض أو القرض كله •

(ج) عدم القبول بالفائدة التى هى عين الربا •

ويرى رجال المسالية أن تكون القروض للمشروعات الاستثمارية حتى يكون السداد من غلة هذه المشروعات فلا يمثل عبئا على الأجيال القادمة •

ثالثا : الضرائب

احتلت الضرائب المكافاة الأولى بين مصادر الموارد العامة فى العصر الحديث فى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على السواء •

وفى العصور القديمة كانت الضرائب فى شكل جزية يفرضها الغزاة فى كثير من الحالات وفى العصور الوسطى كانت سلطة الملوك محدودة فكانت الضرائب تتخذ صورة الاعاةة من رجال الاقطاع فى القرى والكنايس فى المدن .

وبظهور الدول القوية وتركيز القوة السياسية فى أيدي السلطة المركزية ازدادت النفقات الادارية والدفاعية وبالتالي ازدادت أهمية الضرائب .

ويذكر بعض الكتاب أن الدولة تلجأ الى فرض الضرائب على أعضاء المجتمع لما لها من حق السيادة لأنها ملزمة برعاية الحاجات الجماعية لتحقيق التضامن القومى .

والدولة يمكنها بذلك تحويل قدر من ثروات المجتمع وتخصيصه لاشباع الحاجات العامة ، ويمكن تمييز عناصر الضرائب كما يلى :

١ - تحويل الموارد من الأفراد الى الدولة ، وقد يتم التحويل عينا ، وكانت هذه هى الصفة الغالبة قديما ، أو نقدا وهذه هى الصورة الغالبة فى المجتمعات الحديثة بعد تطوير النظم النقدية . وهذا ما يسمى بقاعدة العمومية .

٢ - الضرائب تحويلات اجبارية وليست اختيارية ، وقد كانت فى الماضى بمثابة اعاةة وهذا ما يسمى بقاعدة الالزامية .

٣ - الضرائب دون مقابل خاص . وهذا ما يسمى بقاعدة المجانية ، والغرض من الضريبة هو زيادة الموارد لاشباع الحاجات العامة وكذلك تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة .

وقد تعرض آدم سميث لهذا الموضوع فأشار الى أهم مقومات النظام الضريبى وهى :

(أ) العدالة : ويقصد به مساهمة جميع المواطنين فى تمويل النفقات

العامة .. من كل بحسب قدرته أو بحسب ما يحصل عليه من منافع الخدمات العامة .

(ب) الملائمة للممول : ونجاحه متعلق بطريقة دفع الضرائب والوقت الذى تدفع فيه .

(ج) اليقين أو الوضوح : أى أن تكون الضريبة محددة ومعروفة.

(د) الاقتصاد : ويعنى به انخفاض تكاليف الجباية والتحصيل .

وبعد أن كانت الضريبة محايدة لا هدف من ورائها سوى التحصيل المالى .. وهذا ما يراه أنصار المذهب الحر . نجد أن أنصار التدخل يرون أن للضرائب أهدافاً أخرى اقتصادية واجتماعية وعليه فهم يحدون استخدامها لإعادة توزيع الثروة وتوجيه الاستثمار وترشيد الاستهلاك . وأصبحت الضريبة من أهم الوسائل التى تلجأ إليها الدولة لتحقيق سياستها المالية^(١) .

● انواع الضرائب :

من أهم أنواع الضرائب التى تضمها النظم الضريبية الحديثة هى :

١ - الضرائب على الانفاق :

وهى الضرائب غير المباشرة وتضم قائمة الضرائب على الانفاق ما يلى :

(أ) الرسوم الجمركية (على الصادرات والواردات) .

(ب) رسوم الإنتاج (على المنتجات الصناعية المحلية) .

(ج) الضرائب على المبيعات (أو المشتريات) ومن بينها الضرائب على رقم الأعمال .

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس أسعد عبد الملك .

(د) الضرائب على خدمات بعض السلع الرأسمالية واستعمالاتها
(الضريبة على السيارات نظرا لتعميد الطرق وانارتها وعساكر
المرور .. الخ ، والضريبة على المباني العقارية مقابل المرافق العامة
حيث تقدم خدمات الانارة والمياه والأمن .. الخ) .

٢ - الضرائب على الدخل والثروة (اي الضرائب المباشرة وتشمل) :

- (أ) الضرائب على دخول الأفراد .
- (ب) الضرائب على دخول الأعمال .
- (ج) الضرائب على رأس المال .

ويرتبط بالضرائب من حيث طبيعتها والغرض منها وتنظيمها الفنى
العناصر الايرادية العامة الآتية :

— مدفوعات التأمينات الاجتماعية .

— أثمان الخدمات العامة (مثل رسوم الدفعة ، ورسوم التليفون
.. الخ) .

— فروق الأسعار التى تقررها مجالس التسويق المتنوعة ، والآن
تقررها وزارة الخزانة على بعض الصناعات الهندسية المحلية .

٣ - سعر الضريبة :

يقصد بها نسبتها الى المادة الخاضعة لها وسعر الضريبة يتخذ
احدى الصور الآتية :

(١) الضريبة النسبية :

وهى تفرض بسعر ثابت لكل وحدة من وحدات المادة الخاضعة
للضريبة كأن تفرض ضريبة سعرها ١٠٪ على كل وحدة مبيعة من سلعة
معينة أو على جميع الدخول .

(ب) الضريبة التنافسية :

وهي التي يقل سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها .

(ج) الضرائب التصاعدية :

وهي التي يزيد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها ويتخذ هذا النوع من الضرائب نوعين هما :

— نظام التصاعد بالطبقات : حيث يخصص سعر معين لكل طبقة فيرتفع السعر للطبقات العليا عنه في الطبقات الدنيا .

— نظام التصاعد بالشرائح : وفيه تقسم المادة الخاضعة للضريبة الى عدة شرائح ويطبق على كل شريحة منها سعر خاص بها ويرتفع السعر للشرائح العليا عنه في الشرائح الدنيا .

٤ — طرق تحديد الوعاء الضريبي لدخول الأفراد :

(أ) طريقة التقدير الإداري المباشر . وتتصرف الى ما للإدارة المالية من حق تقدير دخل كل فرد بناء على مختلف المعلومات التي تحصل عليها .

(ب) طريقة التقدير بناء على العلامات والمظاهر الخارجية .

(ج) طريقة التقدير الجزافي وتعتمد الإدارة المالية في تحديد الدخل على عدد من القرائن القانونية .

(د) طريقة الاقرار المباشر : وهذه الطريقة تعتمد على الاقرار الذي يقدم عن دخل الممول سواء بواسطة الممول نفسه أو بواسطة الغير^(١) .

* * *

(١) المالية العامة — للدكتور رياض الشيخ .

الفصل الرابع

دراسة مقارنة للموارد العامة بين الاسلام والنظم المعاصرة

- *** أسس فرض الضرائب .
- *** دستور الضرائب .
- *** موافقة الموارد الاسلامية لنظام التعدد .
- *** الأساليب المتبعة فى قياس الدخل .
- *** الموارد الاسلامية تمثل فيها العينية والشخصية .
- *** النسبية والتنازلية والتصاعدية فى الموارد الاسلامية .
- *** منع الازدواج الضريبى فى الاسلام .
- *** مدى ارتباط إيرادات الدولة الاسلامية برأس المال أو الدخل .

● تمهيد :

أهم الموارد فى النظام المالى فى الاسلام على الاطلاق هو الزكاة على المسلمين أو على وجه التحديد الأغنياء منهم .. ويقابل ذلك الجزية على غير المسلمين .. ويقابل ذلك فى العصر الحديث (أى فى النظام المالى الوضعى) الضرائب على الدخول والضرائب على الأعمال والضرائب على رؤوس الأموال ، ومن الموارد الأخرى فى الاسلام الخراج ويقابله فى العصر الحديث الضريبة على الأرباح الزراعية ، والعشور يقابلها فى العصر الحديث الرسوم الجمركية ، والنذور يقابلها فى العصر الحديث الاعانات أو التبرعات ، والكفارات ويقابلها فى العصر الحديث الغرامات ، والوقف والحمى ويقابلها فى العصر الحديث القطاع العام .

ويمكن عرض دراسة مقارنة بين الموارد الإسلامية والنظم الضريبية الحديثة من خلال الموضوعات الآتية مع مراعاة أن الزكاة وإن كانت قريبة الشبه بالضريبة إلا أنها ليست ضريبة سواء من حيث المصادر الخاضعة لها أو المصارف الموجهة إليها والمقارنة هنا بغرض التقريب العلمى فحسب •

أولا : أسس الضرائب

للباحثين فى أسس الضرائب نظريتان هامتان :

أولاهما : تقوم على فكرة التعاقد ••

أى الأفراد فى سبيل حماية حرياتهم من الدولة يتنازلون عن جزء منها • وقال البعض : ان ذلك يعد عقد إجارة ، وآخر قال : عقد شركة ، وفريق ثالث قال : عقد تأمين •

وثانيتهما : تقوم على أسس التضامن الاجتماعى أو القومى ••

حيث الدولة تقوم بعدة خدمات للمواطنين ، وهذه الخدمات غير قابلة للتجزئة والأفراد يحكم كونهم أعضاء فى الجماعة ملزمين بالتضامن يتحمل نفقات هذه الخدمات بقدر الاستطاعة •

وفى الاسلام نجد أن الزكاة فرضت على ذوى الأموال بأمر من الله كما جاء بالكتاب والسنة ومع التزام هؤلاء الممولين بدفع الزكاة يتحقق لهم أمران هما :

١ - أمنهم على أنفسهم وأموالهم من ضغائن المعوزين وأطماعهم • وفى شأن هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « حصنوا أموالكم بالزكاة » •

٢ - تزكية هذه الأموال وتتميتها والمحافظة عليها •

والجزية : تنطبق عليها ما ينطبق على الزكاة بالنسبة لغير المسلمين ،
والامام لا يحق له جباية الجزية اذا لم تستطع الدولة حمايتهم .

ثانيا : دستور الضرائب

وضع آدم سميث أربع قواعد تعد دستورا للضرائب الحديثة هي .

(ا) العدالة او المساواة فى المقدرة :

وهذه القاعدة تتوفر فى الزكاة فإن تغير نسبتها باختلاف أنواع
الزكاة هو السائد فمثلا زكاة المائ ربح العشر بينما زكاة الزروع بألة
نصف العشر وبغير آلة العشر وفى الغنائم الخمس .

(ب) قاعدة اليقين :

وهذه القاعدة أيضا حددتها السنة بتحديد المقادير الواجب أخذها
من كل نوع من أنواع الزكاة كما حددت طريقة التحصيل بشكل ميسر
حتى لا يحصل ضرر للممول ولا نقص لحقوق الخزانة والخراج كان مقدرا
على جريب من الأرض بنسب معلومة ، كذلك الجزية .

(ج) قاعدة الملاءمة :

ونجد هنا أن زكاة الزروع والثمار تجبى فى أكثر الأوقات ملائمة
وفى شأن هذا يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ (١) .

(د) قاعدة الاقتصاد :

فى مصارف الزكاة حق معلوم للعاملين عليها ويرى بعض الفقهاء أن
يكون فيها ثمن المتحصل والبعض الآخر حددها بأجر المثل وهذا هو
الأرجح بشرط مراعاة الاقتصاد . وفى شأن هذا نصح أبو يوسف هارون
الرشيذ قائلا : « ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة » .

(١) الأنعام : ١٤١

من هنا نعلم أن قواعد الجباية في الاسلام كانت عادلة وسباقة
والجباة ليسوا في حاجة الى الاستعانة بنظم وضعية سائلة .

ثالثا : هل اخذ الاسلام بنظام الضريبة الواحدة

ام الضرائب المتعددة ؟

يعنى نظام الضريبة الواحدة أن الدولة تعتمد على ضريبة واحدة
رئيسية . . . أما نظم الضرائب المتعددة فانه يعنى فرض ضرائب متنوعة على
فروع الدخل المختلفة .

وبالطبع تتميز الضريبة الواحدة بسهولة وقلّة نفقات جبايتها .
أما نظم الضرائب المتعددة فتتميز بغزارة الحصيلة . . . وأقرب للعمالة الا أن
التغالي في تعدد الضرائب يؤدي الى زيادة نفقات الجباية لتعدد ادارات
الضرائب مما يرهق الممولين .

وقد اتجه الفقه الاسلامي الى تنويع الضرائب على فروع الدخل
المختلفة بفرض الزكاة على عروض التجارة وفرضها على الانتاج الزراعي
والانتاج الحيواني وتوج ذلك بزكاة المال .

رابعا : الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في الاسلام

هناك في علم المالية العامة معياران لتحديد النوعين هما :

(١) المعيار الاداري :

حيث الضريبة المباشرة هي التي تحصل من الممولين مثل ضريبة الأرباح
التجارية والصناعية والضريبة غير المباشرة هي غير ذلك مثل الرسوم
الجمركية .

(ب) معيار نقل عبء الضريبة :

فإذا كانت الضريبة يمكن نقل عبئها الى الغير اعتبرت ضريبة غير مباشرة ، وذكر الدكتور ابراهيم فؤاد أن الاسلام قد جمع بين النظامين ففرض ضرائب مباشرة كزكاة المال ، والزروع والثمار والسائمة والجزية والخراج وأخرى غير مباشرة كخمس الغنائم والعشور .

* * *

خامسا : الأساليب المتبعة فى قياس الدخل

سبق الإشارة للأساليب المتبعة فى الضرائب الحديثة أما فى الاسلام فهناك أسلوبان فى القياس :

أولهما : أن على المكلفين حسن استقبال عمال الزكاة ويقروا بما لديهم من أموال تستحق الزكاة وعلى العمال ألا يَغضبوا المتصدقين .

ثانيهما : طريقة الخرص أو التقدير . . وقد اتبعت هذه الطريقة منذ زمن النبی صلى الله عليه وسلم فى تقدير زكاة الثمار التى تجف كالنخيل والرطب .

* * *

سادسا : العينية والشخصية فى الضرائب

الحديثة والموارد الاسلامية

الضرائب العينية هى تلك التى تقتصر فى تحديد القدرة التكاليفية للممول على حجم الثروة دون اعتبارات شخصية أو عائلية أو مهنية . . بينما الضرائب الشخصية هى تلك التى لا تقتصر على حجم الثروة بل تأخذ فى الاعتبار المسائل الشخصية والعائلية والمهنية .

وفى الاسلام نجد أن ضريبة الزكاة عينية ولكنها مصبوغة بالصيغة الشخصية ففى الزكاة روعى تكامل النصاب وما دونه أعفى منها ، وهو ما يقابل الحد الأدنى لمستوى المعيشة .

كما راعى الشارع الاسلامى أن يختلف سعر الزكاة بحسب اختلاف مصادر الدخل بينما لم تتجه التشريعات المالية هذا الاتجاه الا فى العصر الحديث •

سابعاً : النسبية والتنازلية والتصاعدية فى الضرائب الحديثة

بالنسبة للضرائب الحديثة فقد سبق الإشارة اليه •

أما اذا نظرنا الى الزكاة فى الاسلام نجد أن سعر الضريبة على المال وعروض التجارة نسبى اذ يظل ثابتاً مهما زاد المال المفروض عليه الزكاة فهو بنسبة ٢٥٪ متى بلغ النصاب •

أما زكاة السائمة فالسعر متناقص وذلك تشجيعاً على الاستثمار • كما نلاحظ أن المشرع الاسلامى قد أخذ بمبدأ التصاعد فى النظام الضريبى عامة اذ جعل زكاة المال ٢٥٪ والمحاصيل ٥٪ أو ١٠٪ والمعادن ٢٠٪

ثامناً : منع الازدواج الضريبى فى الاسلام

بالنسبة لازدواج الضريبة نجد أن التشريع الاسلامى راعى عدم الازدواج ففى الحديث الشريف : « لا تثنى فى الصدقة » فمثلاً لا تؤخذ زكاة العين مع زكاة عروض التجارة ولا تحصل ضريبة العشور الا مرة واحدة فى السنة ، ومنع الامام أبو حنيفة الجمع بين العشر والخراج^(١) •

تاسعاً : هل تربط الضرائب الاسلامية

على رأس المال ام على الدخل ؟

ذكر الشيخ محمد الغزالى فى كتابه «الاسلام والأوضاع الاقتصادية»

(١) الموارد المالية فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد •

أن الاسلام أوجب اخراج ربع العشر من رأس المال الذى يبلغ مائتى درهم فما فوقها ، والزكاة فى هذه الصورة معتبرة برأس المال فقط .

وفرض زكاة الزروع والثمار بنسبة العشر أو نصف العشر ، والزكاة فى هذه الصورة اعتبرت على أساس الدخل الناتج من عليه العام أو لم يمر ولا عبء برأس المال .

ومن هنا نستطيع الحكم بأن قاعدة فرض الزكاة فى الاسلام قد تكون رأس المال وقد تكون مقدار الدخل .

فخلص من هذا الى أن من له دخل لا يقل عن دخل المزارع الذى تجب عليه الزكاة يجب أن يخرج زكاة مساوية ولا عبء مطلقا برأس المال ولا بما يتبعه من شرط .

فالطبيب والمحامى والمهندس والصانع وطوائف الحرفيين والموظفين وأشباهم تجب عليهم زكاة ولا بد أن تخرج من دخلهم الكبير .

وإذا كانت الضرائب الاسلامية قد تكون من رأس المال ، وهنا يشترط النصاب وحولان الحول ، وقد تكون من الدخل المتولد وهنا لا يشترط حولان الحول ولا النصاب فإن النظم الضريبية الحديثة قد جعلت رؤوس الأموال المختلفة والدخول المختلفة أوعية للضرائب المتعددة وهذا ما انتهى اليه الاسلام منذ قرون عديدة .

الباب الثالث

الانفاق العام في الإسلام وفي النظم الوضعية « دراسة مقارنة »

- الانفاق العام في الإسلام .
- أبواب الانفاق العام في الدولة الإسلامية .
- الضوابط الشرعية في توجيه النفقات العامة .
- دراسة مقارنة للانفاق بين الإسلام والنظم المعاصرة .
- الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة
- قواعد وآثار الانفاق العام بين الإسلام والنظم المعاصرة .

● تمهيد :

الحمد لله الذي أمر عباده المؤمنين بالاتفاق مما جعلهم مستخلفين فيه ، والصلاة والسلام على رسول الله القائل : « حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة » .

وبعد ..

فقد تأصلت نظرية الاتفاق العام في العصر الحديث ، وتبلورت قواعد الاتفاق وتوسعت وتكشفت آثار الاتفاق العام في النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن لا تنسى أن الإسلام قد أولى موضوع الاتفاق عناية تامة ، ووضع له قواعد وضوابط متكاملة في الوقت الذي كان فيه الحكام يدمجون مالية الدولة في أموالهم الخاصة وينفقون كيف يشاءون دون مراعاة للمصالح العام .

وقد بلغ من عناية الإسلام بالاتفاق أن القرآن الكريم تضمن آيات تتعلق بالاتفاق عددها ٢٣٤ آية في ٥٧ سورة بلفظ الاتفاق أحيانا ولفظ الزكاة أو الصدقات أو اطعام المساكين في آيات أخرى منها قوله تعالى : ﴿ وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا . انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا ﴾ (٣) .

وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الاتفاق في كثير من

(٢) التوبة : ١٠٣

(١) البقرة : ١٩٥

(٣) الأنسان : ٨ ، ٩

الأحاديث منها (من بين سبعة يظلمهم الله يوم القيامة يوم لا ظل الا ظله) :
« ورجل ألتق يمينه فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه » ،
وقال : « من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » ، وقال :
« ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم » .

بالانفاق فى سبيل الله يزداد الدخل القومى ويتوافر الأمن وتسود
المحبة بين الناس فلا تحدث المنازعات بل ان الغنى الذى يتصدق يجد من
يبد له يد العون كلما احتاج الى شىء ، كما ان المال الزكى به يحرك
الدورة الاقتصادية من خلال ذوى الحاجات بدرجة أكبر من أسلوب انفاق
الاغنياء . فى شأن هذا يقول النبى صلى الله عليه وسلم : « ما نقص مال
من صدقة » .

ولقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية لمثل ذلك فأعطت الدول
الفقيرة اعانات ضخمة ، وقد يظن البعض أنها تخسر بذلك لكن الحقيقة
أها تكسب الكثير اذ أنه بإقامة الصداقة مع الشعوب تضمن سوقا رائجة
لاستيراد الخامات اللازمة وتصدير منتجاتها فى أسواق العالم .

وقد بلغ من عناية الاسلام بالاتفاق أنه بعد أن اتسعت الفتوحات
الاسلامية وانتشار الدين الاسلامى فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
أن قام أمير المؤمنين بإنشاء بيت المال وخصص لكل نوع من الإيرادات
بيت مال خاص به . فكان هناك بيت مال للزكاة وبيت مال للنفى (يشتمل
الخراج والجزية والعشور) وبيت مال للخمس (خمس الغنائم وخمس
الثروة المستخرجة من باطن الأرض ومن البحصار) وبيت مال رابع
الأموال الأخرى يسمى بيت مال الضوائع .

وهكذا اتبع الاسلام قاعدة التخصيص بتخصيص إيرادات معينة
لنواح معينة من الاتفاق أى إيرادات كل بيت مال تنفق فى الأوجه
المخصصة لها .

وإذا كان بعض الاقتصاديين في العصر الحديث ينادون بتطبيق تلك القاعدة لما لها من أثر طيب على المولين فإن الاسلام كان سابقا الى ذلك . وقد اهتم الاسلام بأوجه الاتفاق وترشيده حيث لا يجوز أن يعهد بالاتفاق الا للراشدين ، وفي شأن هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ (١) ، ومن نصائح القاضي أبي يوسف لهارون الرشيد : « رأيت - أبقى الله أمير المؤمنين - أن تتخذ قوما من أصل الصلاح والدين والأمانة فتولهم الخراج » .

ومن القواعد الهامة في الاسلام التي يجب أن تراعى هو الاعتدال في الاتفاق أى القصد دون تقتير أو اسراف في شأن هذا قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (٢) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « إن من تقوى الله القصد في الغنى والفقر ... » ، وقال أيضا : « إذا أراد الله بقوم خيرا استعمل عليهم الحكماء وجعل أموالهم في أيدي السحفاء ، وإذا أراد الله بقوم بلاء استعمل عليهم السفهاء وجعل أموالهم في أيدي البخلاء » (٣) .

* * *

(٢) الفرقان : ٦٧

(١) النساء : ٥

(٢) الاتفاق العام في الاسلام - للدكتور إبراهيم نواد ،

الفصل الأول

الاتفاق العام في الإسلام

● تمهيد :

نحاول في هذا الفصل دراسة النواحي المتعلقة بالنفقات العامة في النظام المالي الإسلامي مع الأخذ في الاعتبار أن تصورنا الأنواع النفقات في الإسلام سيكون من خلال معرفتنا لمصارف الموارد المالية في الدولة الإسلامية سواء أكانت هذه الموارد اختيارية أم الزامية .

وبالنسبة للزكاة فقد كانت اختيارية أثناء اقامة الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة وكانت مجرد احسان فلم يكن لها نظام معين أو تشريع خاص .. وفي المدينة صارت الزكاة اجبارية على المؤمنين يتولى ولي الأمر جبايتها واثاقها في مصارف معينة ، اذ أصبح للإسلام دولة لها شئون عامة كالدفاع والأمن والقضاء والتكافل الاجتماعي ونشر الدعوة .

والزكاة من الموارد المحلية التي تنفق في المكان الذي حصلت منه دليل ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن قال : « ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله وابنهم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » .

وقد ظل القرآن الكريم يحض المسلمين على الاتفاق دون تحديد لما ينفق منه وقد سأل المسلمون الرسول عما ينفقون فكان يجيبهم كما جاء بالقرآن ببيان مواضع البذل والعطاء دون تحديد واضح فسألوه

مرة بقولهم : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فللوالدين
والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما نفعلوا من خير فان
الله به عليم ﴾ (١) .

وسألوه مرة أخرى : ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ (٢) .
أى الفائض عن حاجتهم .

وقد أراد أبو بكر رضى الله عنه أن ينفق كل ماله ولكن الرسول
صلى الله عليه وسلم أبى عليه ذلك قائلا : « ولماذا أبقيت لعيالك » ؟ وأراد
سعد بن أبي وقاص أن ينفق النصف من ماله فقال له : « الثلث ، والثلث
كثير » .

ويمكن تقسيم النفقات العامة فى الإسلام الى عدة تقسيمات فوجزها
فيما يلى :

أولا - تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها الى :

١ - نفقات دورية أو عادية : وذلك لاتصافها بالتكرار فى نفقاتها
كمصروفات ادارة الدولة والضمان الاجتماعى .

٢ - نفقات غير دورية أو غير عادية : وهى التى لا تتكرر بصفة
منتظمة وذلك مثل نفقات الحروب ومكافحة الأوبئة والفيضانات .

ثانيا - تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها الى :

١ - نفقات حقيقية : وهى النفقات العامة التى يقابلها الحصول
على خدمات .

٢ - نفقات تحويلية : وهى نفقات من جانب واحد دون مقابل وهى
التي يتم تحويلها من أفراد أغنياء الى أفراد فقراء كالمصروفات الاجتماعية .

(١) البقرة : ٢١٥

(٢) البقرة : ٢١٩

ثالثاً - تقسيم النفقات العامة من حيث أغراضها الى :

نفقات ادارية - نفقات تسيية المجتمع - نفقات اقتصادية - نفقات
حرية .

وأهمية هذا التقسيم هو اعطاء فكرة عامة عن اتجاهات نشاط ولى
الأمر وامكان وضعها تحت أقطار جماعة المسلمين^(١) .

وتتناول فى هذا الفصل دراسة الاتفاق العام فى مبحثين كما يلى :

المبحث الأول : أبواب الاتفاق العام فى الدولة الاسلامية .

المبحث الثانى : الضوابط الشرعية فى توجيه النفقات العامة .

(١) تحليل النظام المالى فى الاسلام - للدكتور محمود محمد نور .

المبحث الأول

أبواب الانفاق العام في الدولة الإسلامية

تتناول في هذا المبحث ما يلي :

- ١ - أبواب انفاق الزكاة .
- ٢ - أبواب انفاق الفئ (الخراج والجزية والعشور) .
- ٣ - أبواب انفاق الخمس (الفنائم والمعادن والمستخرج من البحار) .

أولاً : أبواب انفاق الزكاة

● تمهيد :

ما إن صار الاسلام دين ودولة في المدينة الا وتهيأت نفوس المؤمنين بتحديد الزكاة من حيث الأموال المستغلة التي تجبى منه ومن حيث أوجه الانفاق اذ أصبحت ركنا من أركان الاسلام .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يجمع الزكاة ويقسمها بالرأى والاجتهاد - ولكن بعض المنافقين بدافع الطمع سعوا الى النيل من الرسول والظعن في تقسيم الزكاة اذا لم يعطوا منها ، ورد ذلك في قوله تعالى : ﴿ ومنهم من يلغزك في الصدقات فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون ﴾ (١) .

على أثر ذلك نزلت الآية الكريمة محددة لمصارف الزكاة (سورة التوبة) : ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ (٢) . عند هذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

(١) التوبة : ٥٨

(٢) التوبة : ٦٠

« إن الله لم يرض في قسمة الأموال بملك مقرب ولا لنبي مرسل حتى
تولى قسمتها بنفسه » •

ومن هذه الآية القرآنية (رقم ٦٠) من سورة التوبة نجد أن
أبواب الزكاة ثمانية كالآتي :

١ ، ٢ - الفقراء والمساكين :

يرى الامام الغزالي أن الفقير هو الذي ليس له مال ولا قدرة له على
الكسب أما المسكين فهو الذي لا يفي دخله خرجه •

وعند الأحناف : الفقير من له شيء دون النصاب فلا تحل له المسألة
أما المسكين فهو الذي لا يملك شيئاً أصلاً فتحل له المسألة •

ويرى الشيخ أبو زهرة أن الفقير هو المحتاج الذي لا يستطيع العمل
أو لا يجد عملاً أما المسكين فهو المريض الفقير • ومع المقابلة بين وجهات
النظر فرجح قول الامام الغزالي وقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم
من يستحق الزكاة بقوله : « لا تعطى الزكاة لغنى ولا لدى مرة قوى »
واختلف الفقهاء في قدر ما يعطى من الزكاة للفقير والمساكين •

فالامام الغزالي يرى اعطاؤه ما يكفيه سنة حيث إن الرسول صلى
الله عليه وسلم ادخر لعياله قوت سنة ، بينما يرى البعض الاقتصار على
قوت يومه ، ورأى ثالث يقول : يأخذ مقدار ما يشتري به ضيعة ليستغنى
بها طول عمره •

وما رآه الامام الغزالي هو الأقرب الى الاعتدال وهو اعطاء الفقير
أو المسكين كفاية سنة هذا بالنسبة للفقير الذي لا يستطيع أن يعمل
وأما بالنسبة للقادر على العمل فيعطى له ما يستطيع أن يشتري به
أداة للاقتاج ليستغنى بها طول عمره وما وراء ذلك خطر وفيما دونه
تضييق •

وفي هذا الزمن تكاد تكون مصارف الزكاة مقصورة على الفقراء

فقط أى على مصرف واحد من ثمانية مصارف .. وفى تضييق ما كان ينبغى أن يكون .

٢ - العاملون على الزكاة :

وهم السعاة الذين يعثهم الامام لأخذ الزكاة من أربابها ويشترط فى العامل على الزكاة أن يكون حرا - مسلما - عادلا - عالما بأحكام الزكاة وخصوصا اذا كان من عمال التفويض ، أما ان كان من عمال التنفيذ فالشرط يكون أخف .. وفى عصور الحكم الاسلامى كان هناك فى كل ولاية اسلامية ما يسمى بوالى الصدقات .. ومما قاله أبو يوسف فى شأن حصة العاملين أو أجورهم للرشد : « ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة » وهذه القاعدة هى ما يسميها علماء المالية العامة بقاعدة الاقتصاد وقيل ان واضعها هو آدم سميث مع أن الاسلام وضعها قبل ذلك بعنة قرون .

وفىما يختص بمقدار ما يعطى العامل على الزكاة هناك رأيان :

الرأى الأول : يعطى العامل الثمن مما يقوم بجبايته .

الرأى الثانى : يعطى العامل على الزكاة بقدر عمله .. وهنا يجيز الامام فى أن يستأجر العامل (عقد اجارة) أو يجعل له جملا معلوما من عمله وهذا ما يسمى فى الفقه الاسلامى بـ « الجعالة » .

وبالنسبة للرأى الأول نجد أن الثمن يوازى ١٣/٥٪ وهذه النسبة تعد هى النسبة المثلى فى المؤشرات الاقتصادية فيما يختص بعلاقة الأجر بالايراد أو الاقتاج .

ولهذا أرى التوفيق بين القولين بما يلى :

« ويعطى للعاملين على الزكاة بقدر عملهم كما جاء بالرأى الثانى ولكن بشرط ألا يتجاوز ما يعطى لهم فى مجنوعه عن ١٣/٥٪ من حصيللة الزكاة وتكون هذه هى الحصة المقررة لهم كحد أقصى » .

٤ - المؤلفه قلوبهم :

قوم دخلوا فى الاسلام حديثا وقد انقطعوا عن أسرهم فهم يأخذون من مال الزكاة لكيلا يكون عليهم حرج فى اسلامهم . ومنهم من يسلمون وقومهم لا يزالون على الشرك ، فيعطون من المال ما يمكنهم من دعوة أقوامهم للإسلام . . . ويجوز توجيه ذلك المصرف الآن فى الدعوة الإسلامية ونشر حقائقها بين الجاهلين بها .

وقيل ان المؤلف هو السيد المطاع فى عشيرته ممن يرجى اسلامه أو يخشى شره ، أو يرجى باعطائه الدفاع عن المسلمين . . . وقال الامام أبو حنيفة : انقطع سهم هؤلاء لأن الله تعالى أظهر الاسلام وقمع المشركين فلا حاجة الى التأليف . ولكن صاحب الشرح الكبير يقول : انه ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أعطى المؤلفه من المشركين والمسلمين ولا يجوز مخالفة كتاب الله وسنة رسوله بلا حجة ، وما حدث من اسقاط سهم هؤلاء فى عهد عمر وعثمان وعلى إنما كان ذلك بحسب مقتضيات حال ذلك الزمان . . . ونرى الأخذ فى العصر الحاضر برأى القائلين بعدم اسقاط سهم المؤلفه قلوبهم كما يرى كل من الشيخ أبو زهرة والدكتور ابراهيم فؤاد .

٥ - فك الرقاب :

هو اخراج الرقاب من الرق الى الحرية وكان الاسلام أول من حارب الرق بجميع أنواعه فى وقت كان العالم كله (العصور الوسطى) ينقسم الى سادة وعبيد .

ويمكن فى عصرنا الحاضر صرف هذا السهم فى فك الأسرى حتى لا يقع عليهم استعباد من الأعداء . فكم كان الاسلام عظيما حيث بدأ بفك الرقاب بما لم يكن فى أذهان قادة ومفكرى الفرس والروم ، وكم كان الاسلام عظيما حين حث المؤمنين على معاملة من بقى من العبيد

معاملة الأحرار يأكلون من مآكلهم .. وقال تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝ (١) وَيَلْبَسُونَ مِنْ مَلْبَسِهِمْ وَيَسْكَنُونَ مِنْ مَسْكَنِهِمْ وَلَا يَجْعَلُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ ۝ وَحِينَ يَعْمَلُونَ يَعاوَنُونَ مِنْ أَسْيَادِهِمْ ۝ وَأَرَى دَحْضًا لافْتِرَاءَاتِ الْأَعْدَاءِ دِرَاسَةَ الرِّقِّ فِي الْإِسْلَامِ وَالرِّقِّ فِي النِّظْمِ الْوَضْعِيَّةِ الْآخَرَى وَخُصُوصًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْعَبْدَ فِي أَوْرُوبَا كَانَ مُلْكًا لِسَيِّدِهِ يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَشَاءُ بِمَا فِي ذَلِكَ الْقَتْلُ وَالتَّعْذِيبُ ۝

٦ - الفارمون :

وهم المدينون الذين لزمته ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن هذا الدين لاسراف أو ترف بل كان لأسباب يسوغها الشرع والعقل ويصح سداد ديون بعض المدينين مع قدرتهم المالية - كالذين يستدينون لخدمة اجتماعية مثل الذين تركبهم ديون بسبب عملهم للصلح بين طائفتين من الناس .. هؤلاء تسدد الدولة عنهم الديون ولو كانوا أغنياء تشجيعا لأعمال الخير والصلح بين الناس . ونرى أنه يمكن تحصيل هذا السهم أيضا للتاجر المفلس حتى يعود لتجارته وخصوصا إذا كان من ممولى الزكاة فهو أحق بذلك .. وفى هذا خدمة للمجتمع الاسلامى لأن التاجر جالب والجالب مرزوق .. كما يمكن للدولة أن تفرض من هذا السهم للمحتاجين الذين يمكن أن تتوافر لديهم الأموال مستقبلا سواء أكان المحتاج منتجا أو مستهلكا ، ويكون القرض للمنتج قرضا اقتاجيا ، وللمستهلك قرضا استهلاكيا بشرط أن يكون بدون فوائد أو تحمیل مصاريفه (قرض حسن) .. ومن آثار ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والضمان الاجتماعى .

٧ - فى سبيل الله :

يرى الكثير من الفقهاء وغيرهم من المحدثين منهم أبو زهرة أن « فى سبيل الله » تعنى الجهاد فى المرتبة الأولى ، والاتفاق فى الجهاد

له أبواب أخرى غير مصارف الزكاة .. وعلى لولى الأمر أن ينظر فى ترتيب للمصارف بما يراه على أن تكون الأولوية للفقراء .

ويقول الشيخ عبد الوهاب خلاف : « لا أرى موجبا لأن تقصر المراد بـ « فى سبيل الله » على خصوص الجهاد والحج فإن كل ما يصرف فى المنافع العامة تقتضيه حاجات الأمة هو فى سبيل الله ، وهذا الرأى يتفق مع الأوضاع السائدة حيث لفظ « فى سبيل الله » يعنى : فى سبيل المجتمع والمصلحة العامة .

٨ - ابن السبيل :

وهو الذى يكون غريبا فى أرض ليس له فيها مال وله فى أرضه مال ، وعلى الدولة أن تقوم بسد حاجاته حتى يعود الى أهله .. واللاجئون العرب يعتبرون الآن من أبناء السبيل .. ويمكن للدولة أن تخصص لهم معاشا شهريا من هذا السهم .

وقد قرر الفقهاء أن أموال الصدقات لا يجوز أن تخرج عن هؤلاء الثمانية .. ولكن هل توزع هذه الأموال على المصارف الثمانية بالتساوى ؟ قال الامام انشافى : يوزع بينهم ولا يصح أن يفضل صنف من هذه الأصناف .. بينما يرى جمهور الفقهاء أن لولى الأمر أن يوزعها بما يراه (١) .

ثانيا : أبواب اتفاق القىء (الخراج والجزية والعشور)

تشمل أبواب اتفاق القىء ما يلى :

- *** مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم وأهل بيته .
- *** عطاء أمير المؤمنين .
- *** عطاء العمال .

(١) محاضرات فى المجتمع الاسلامى - للشيخ محمد ابو زهرة .

• • عطاء الجند وعامة الشعب •

• • المصالح العامة للدولة •

● تمهيد :

الفىء هو كل مال وصل من غير المسلمين عفوا بغير قتال ولا ايجاف (بغير خيل ولا ركاب) سواء أكان ذلك بالصلح مع الكفار أو بعد التخريف من غير قتال •

وأصل الفىء ما ذكره الله تعالى فى سورة الحشر وقه نزلت فى غزوة بنى النضير فقال تعالى : ﴿ وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير ﴾ (١) •

وقد اختلف الفقهاء فى شأن تقسيم الفىء •• هل يقسم الى خمسة أقسام كما تقسم الغنينة التى أخذت من غير المسلمين بالقتال أم لا يخمس ؟ ذهب الامام الشافعى الى أن الفىء يقسم : أى يخمس •

بينما ذهب كل من الامام أبى حنيفة والامام مالك الى عدم تخميس الفىء وكذلك الامام أحمد بن حنبل حيث قال : « الفىء فيه حق لكل المسلمين ويبدأ بالأهم فالهم من المصالح العامة التى بها حفظ المسلمين فيبدأ بجند المسلمين الذين يدافعون عنهم ثم الأهم فالهم من عمارة الثغور وكفاية أهلها ثم صيانة الجسور وكبرى الأنهار (أى حفرها) وتنظيفها وعمل القناطر واصلاح الطرق والمساجد واجراء أرزاق القضاة والأئمة والفقهاء وبالجملة كل ما يحتاج اليه المسلمون ويعود نفعه عليهم فانه مصرف للفىء » •

والراجح أن الفىء لا يخمس كالغنينة حيث ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يخمس أموال بنى النضير وجعلها فيئا فكان عليه

(١) الحشر : ٦

انصلاة والسلام ييقى فله الأله ثقة سنة وما بقى يعله فى الكراع
والسلاح علة فى سبيل الله وعلى ذلك سار أبو بكر وعمر حيث أثبت
ابن رشد أنهما لم يخمسا الفى بل صرفاه فى مصالح المسلمين وذكر كل
من أبى يوسف وأبى عبيد ويحى بن آدم مثل ذلك .

والفى كما علمنا يشمل الأنواع الثلاثة الآتية :

(أ) الخراج : ومعناه لعة : الكراء ، وشرعا : هو ما فرض على
الأرض من حقوق تؤدى عنها وهى تقابل الآن ضريبة الأطين
الزراعية .

(ب) الجزية : وهى تفرض على رؤوس من دخل فى ذمة المسلمين
وهى تقابل الزكاة المفروضة على المسلمين .

(ج) العشور : وهى الضريبة المفروضة على القادمين من دار الحرب
الى الديار الاسلامية وهى تقابل الآن الرسوم الجمركية على الواردات
والصادرات فى العصر الحديث .

وتشمل أبواب اتفاق الفى النواحي التالية :

١ - مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم وأهل البيت :
كانت من أموال بنى النضير وبنى قريظة مما آفاه الله على رسوله
مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله خاصة ينفق منها
على أهل بيته ثقة سنة وما بقى يعله فى الكراع والسلاح علة
فى سبيل الله . وكانت مخصصات آل البيت فى عهد عمر بن الخطاب
تسلم الى العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم ليوزعها ، كما رقت
معاشات لزوجات الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاة الرسول وأهل
بيته أصبحت هذه المخصصات تؤول الى بيت المال لتنفق فى المصالح
العامة للدولة .

٢ - عطاء امراء المؤمنين :

(أ) أبو بكر الصديق رضى الله عنه : ترك التجارة وتفرغ لشئون

المسلمين وفرضوا له ستة آلاف درهم في العام بما يكفيه ويكفي أولاده .

(ب) عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وكان عطاؤه مثل أبي بكر وتساوى بذلك مع كل من شهد بدرا ، وحين سئل عما يحل له من بيت المال قال : « حلتين : حلة للشتاء وحلة للصيف وما أحج عليه وأعتمر من الظهر وقوت أهلي كرجل من قرش ليس بأغناهم ولا أفقرهم » .

(ج) علي بن أبي طالب رضي الله عنه : يحدثنا أبو عبيد في كتابه عن زهده فيقول : حدثنا يزيد عن عيينة عن أبيه قال : « لم يرزأ علي بن أبي طالب من بيت مالنا حتى فارقنا غير جبة محشوة وقميصة » .

(د) عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : منذ باشر السلطة لم يأخذ درهما من بيت المال . بل رد ممتلكاته وممتلكات أهل بيته إلى بيت المال من أرض ومتاع ولم يترك لنفسه إلا عينا بالسويداء وكانت تدر عليه غلة سنوية قدرها ١٥٠ ديناراً . . . وسئل يوماً : لماذا لا تأخذ من بيت المال كما كان يأخذ عمر بن الخطاب ؟ قال : « إن عمر لم يكن له مال أما أنا فمالي يغنيني » .

٣ - عطاء العمال (الولاة) :

في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن هناك مخصصات ثابتة للعمال وقد حدث أن قيس بن مالك حين استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على قومه همذين أقطعه من ذرة قساره مائتي صاع ومن زبيب حيوان مائتي صاع وكذلك رزقا دائما له ولعقبه من بعده ، وفادرا ما كان العطاء نقودا إذ لم يكن ذلك إلا لعتاب بن أسيد فقد رتب له الرسول صلى الله عليه وسلم درهما كل يوم حيث استعمله على ولاية مكة .

وأما عمر بن الخطاب فقد أجرى للأمراء والعمال والقضاة والكتاب

أعطيات تتناسب مع المنصب وما يتطلبه من الأعمال مع ما يتطلبه
ضروريات المعاش ومشقة العمل •

وذهب أبو يوسف الى أن أجرى على العمال والقضاة الأرزاق من
بيت المال دون الصدقة حيث لا يأخذ إلا والى الصدقة (العامل عليها) •

٤ - عطاء الجند وعامة الشعب :

فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفته أبى بكر الصديق
لم يكن للجند فرض مقرر وكان أمرهم اذا غزا المسلمون وغنموا أخذوا
نصيبا من الغنائم قرره الشريعة بأربعة أخماس للجند والخمس لبيت
المال يوزع بالتساوى ولا يبقى منه شيء •

وفى عصر عمر بن الخطاب وضعت الدواوين وفضل عمر فى العطاء
على قدر القربى من الرسول صلى الله عليه وسلم والسابقة فى الاسلام
وكان يعطى كل فرد زيادة على عطائه طعام جريين كل شهر وفى
المخصصات نجد أن عمر فضل المهاجرين على الأنصار ممن شهدوا بدرا
وفضل المقاتلين قبل الفتح عن المقاتلين بعد الفتح وهكذا • • ونجده
لم يميز نفسه عن المهاجرين وهو أمير المؤمنين • وذكر الدكتور
ابراهيم فؤاد فى كتابه « الاتفاق العام فى الاسلام » دراسة مقارنة
يأسس تحديد الأجور فى الاسلام وأسس تحديدها فى العصر الحديث
فقال :

« هناك اعتبارات اقتصادية وبعضها سيكلوجية وبعضها
إدارية • • الخ يهتدى بها فى تحديد الأجر فى العصر الحديث » ولنضرب
مثلا ببعضها ونقارنه بما جاء فى الاسلام • •

فلا اعتبارات اقتصادية منها :

(أ) نوع المعيشة فى الطبقة الاجتماعية التابعة لها كل فئة من
العاملين •

(ب) طبيعة الأعمال التي يقوم بها الموظف فكلما كانت هذه الأعمال عقلية أو فنية وجب أن يرتفع المرتب لأنها استلزمت تأهبا طويلا العهد غالى الثمن •

(ج) غلاء المعيشة يجب أن يعتد به حسب اختلاف الأزمنة واختلاف محال الإقامة وحسب المركز العائلي للموظف إن كان عزبا أو متزوجا أو كان ذا ولد أو لا ولد له ، والارتفاع فى غلاء المعيشة يجب أن يصحبه ارتفاع مناسب فى مرتبات الموظفين •
والاعتبارات السيكولوجية :

ضمان استمرار المرتب وعدم تعرضه لشبح البطالة وإذا أصابه مرض لا يخفض مستوى معيشته ويكون له معاش عند تقاعده يعجز وفى حالة وفاته يرتب معاش لأولاده القصر ولأرملته حتى تتزوج •

وبعقد مقارنة بين هذه الأسس وأملك التي تقررت فى الإسلام نجد تشابها بينهما فالجندى يلاحظ عند تقدير عطائه حالته الاجتماعية ويراعى المكان الذى يعمل فيه من حيث الغلاء والرخص ويقدر راتبه على هذا الأساس^(١) •

هـ - المصالح العامة للدولة :

توجه إيرادات الدولة الإسلامية بصفة عامة لسد احتياجات الكافة ومصالح الجميع دون تغذية منافع فردية أو تفضيل اقليم على اقليم ونجد عندما فتح عمرو بن العاص مصر عمل على تخصيص الخراج بقدر ما يطيق الناس وكان ينفق من الخراج والجزية فى حفر الخللجان واقامة الجسور والقناطر واصلاح ما أفسده الروم من مرافق البلاد •

(١) الاتفاق العام فى الإسلام - للدكتور إبراهيم فؤاد •

ثالثا : أبواب انفاق الخمس

(الغنائم والمعادن والمستخرج من البحار)

- * * سهم لله ورسوله •
- * * سهم لذوى القربى •
- * * سهم اليتامى •
- * * سهم المساكين •
- * * سهم أبناء السبيل •

ويقصد بالخمس ما يلى :

١ - خمس غنائم الحرب :

تعرف الغنيمة بأنها المال المأخوذ من غير المسلمين بالقتال وتشمل الغنيمة : الأسرى - السبى - الأرض - الأسلاب - الأموال •

ويقوم الامام باخراج الخمس من جميع الغنيمة ليقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم كما قال الله تعالى فى آية الغنائم رقم (٤١) من سورة الأنفال :

﴿ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ •

والمعنى هو : سهم لله وللرسول ، وسهم لذوى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل •

وذكر أبو يوسف فى كتابه « الخراج » أن الناس بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم اختلفوا فى سهمى الرسول وذوى القربى ، فقال قوم : سهم الرسول للخليفة من بعده ، وقال آخرون : سهم ذوى القربى لقراة الخليفة •• ولكن جمهور الفقهاء أجمعوا على جعل هذين السهمين

فى الكراع والسلاح أى أن الاعتمادات التى كانت مخصصة للرسول وأقربائه فى حياته انقلبت بعد الوفاة الى مصارف الفىء •• لتصرف فى المصالح العامة للدولة ، أما الاعتمادات التى كانت مخصصة لليتامى والمساكين وأبناء السبيل فقد ظلت على ما هى عليه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم •

أما الأربعة أخماس فتقسم على الجند ومن ساعدوهم • وفى هذا قال الشافعى : ان للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد ، ولا تقسم الغنائم والحروب قائمة حتى تنجلي لتحقيق النصر وحتى لا يتشاغل المقاتلة بها فيهمزموها ، كما حدث فى غزوة «أحد» ، ويرى الإمام أبو حنيفة أنه لا يجوز تقسيمها فى دار الحرب حتى تصير الى دار الإسلام ، وعند الحنابلة يجوز تقسيمها فى دار الحرب •

٢ - خمس المعادن والركاز :

وفيه أيضا الخمس لبيت المال والأربعة أخماس لمستخرج المعدن أو الركاز ومصرف الخمس فيها هو نفس مصرف خمس الغنائم ولا يجب خصم نفقات الاستخراج من الخمس •

٣ - خمس المستخرج من البحار :

يرى البعض أنه لا خمس فيه بينما يرى البعض الآخر الخمس قياسا على الغنائم ودليلهم أن عمر بن الخطاب وابن عباس كانا يجريان فيما يخرج البحر الخمس ، وهذا ما رآه أبو يوسف ، والأربعة أخماس مستخرج تلك الأشياء ، ومصرف الخمس هو مصرف خمس الغنيمة •



المبحث الثاني

الضوابط الشرعية فى توجيه النفقات العامة

وتتناول دراستنا لهذا المبحث أمرين هما :

- ١ - الضوابط الشرعية فى الاتفاق .
- ٢ - توجيه النفقات العامة فى النظام المالى الاسلامى .

اولا : الضوابط الشرعية فى الاتفاق

من حق ولى الأمر التدخل بما تقتضيه مصلحة المجتمع . . وهذا التدخل يتسع ويضيق بحسب ما يراه ولى الأمر طبقا للظروف المحيطة به . فمالك المال ليس حرا فى أن ينفق ماله كما يشاء بل إن هناك قيودا يفرضها ولى الأمر أو ضوابط لا بد أن يراعيها الفرد والمجتمع . . هذه الضوابط تكليف بأمر أو نهى . . وقد وضع الدكتور محمد عبد الله العربى ثمانية ضوابط لاتفاق المال فى الاسلام تلخص فيما يلى :

١ - تقييد حرية المالك فى توجيه الاتفاق والزامه بالسعى لاستثمار ماله اذا كان من مصادر الانتاج حتى يتحقق فى الاستثمار نماء ثروة المجتمع . . فالاسلام يفض الفقر . . والاستثمار يعود بالنفع على صاحبه وعلى المجتمع بزيادة فى الدخل القومى .

٢ - الزام مالك المال بأداء زكاته متى وجبت فيه الزكاة .

٣ - الزامه بالاتفاق فى سبيل الله على النحو الذى يفى بمطالب المجتمع .

٤ - الزامه بأن لا يجعل من استعماله لماله مصدر ضرر لغيره أو للمجتمع حيث لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام .

٥ - الزامه بالامتناع عن تنمية ماله يربا أو بغيره أو باحتكار وقد أصبحت هذه الوسائل شائعة في الاقتصاد المعاصر ويستطيع ولي الأمر كشف الغش عن طريق ما يسمى بنظام الحسبة .

٦ - الزامه بالامتناع عن التقير وعن الاسراف .

٧ - الزامه بالامتناع عن استغلال ماله لحيازة نفوذ سياسى .

٨ - الزامه بعدم الخروج على فرائض الارث والوصية .

* * *

ثانيا : توجيه النفقات العامة فى مالية الدولة الاسلامية

● تمهيد :

من خلال تتبع أوجه اتفاق الموارد المالية فى الاسلام نجد أن النفقات فى الاسلام تغطى الجوانب التالية :

١ - نفقات الضمان الاجتماعى

٢ - نفقات الدفاع بما فيها نفقات الدعوة الاسلامية .

٣ - نفقات تنمية المجتمع الاسلامى .

هذا الى جانب النشاط التقليدى للدولة من المحافظة على الأمن الداخلى والقضاء والمرافق العامة .

وحيث اننا بصدد بحث النفقات العامة فسوف تناقش فيما يلى جوانب الاتفاق العام :

١ - نفقات الضمان الاجتماعى :

الفكر الاسلامى يواجه الضمان الاجتماعى فى المجتمع الاسلامى على أكثر من مرحلة ، فهناك مواجهة على مستوى الأسرة ثم على مستوى

الوحدة الأكبر وهى القرية أو المدينة ثم على مستوى الدولة ثم على المستوى العالمى الاسلامى كوحدة واحدة •

ولقد تحددت أوجه اتفاق الزكاة ومن هذه الأوجه نجد أن الجزء الأكبر من الزكاة ينفق للأغراض اجتماعية وهذه الأوجه الاجتماعية التى تغطيها الزكاة هى :

- (أ) حاجة الجماعة بسبب الفقر : « الفقراء والمساكين » •
- (ب) حاجة الجماعة بسبب الرق : « وفى الرقاب » •
- (ج) حاجة الجماعة بسبب ظروف طارئة : « وهم الغارمون وابن السبيل » •

كما أن الضمان الاجتماعى يغطى أيضا من أموال الغنيمة والفىء - كما تبين فى أبواب اتفاق الفىء والخمس •

٢ - نفقات الدفاع والامن بما فيها الدعوة الاسلامية :

النفقات العامة على الدفاع والامن باعتبارهما من أهم الوظائف فى الدولة يمكن ايضا ح أهمية ذلك كما يلى :

من بين أوجه اتفاق الزكاة : الاتفاق فى سبيل الله ويراد به الجهاد فى سبيل الله وقد يرى البعض أن سبيل الله يمثل كل ما فيه مصلحة المجتمع وأيا كان التفسير الذى تأخذ به فإن احتياجات الدفاع تعد جزءا من هذا المورد كما نجد أن تغطية نفقات الدفاع أوضح اذا رجعنا الى الغنيمة والفىء حيث تخصص الأربعة أخماس للمقاتلين وهذا بالنسبة للغنيمة جاء نتيجة القتال الفعلى بينما الفىء مصدره الجماعة ولذلك كان الجزء المخصص للدفاع فى الغنيمة أكبر بسبب اشتراك المقاتلين الفعلى فى الحصول عليها •

كما أنه قد سبق لنا دراسة التوظيف ضمن موارد الدولة الاسلامية

وتبين أن التوظيف لمواجهة الطوارئ الداهية اذا عجزت موارد الخزنة العامة عن مواجهتها ولا شك أن الحروب هي احدى هذه الطوارئ ان لم تكن أهمها وعلى ذلك فتغطية نفقات الدفاع والأمن للدولة الاسلاميه يعطى جزء منها من خلال التوظيف •

وأما بالنسبة للنفقات المخصصة لنشر الدعوة فهي شاملة لنفقات الدفاع والأمن لحماية الديار الاسلاميه وتوفير الأمان والاستقرار الاقتصادي للمسلمين •

وبالإضافة الى ما سبق فان نفقات الدعوة تشمل أيضا حماية الأقليات الاسلاميه فى العالم وانشاء المؤسسات التعليمية والخدمه الاقتصادية لهم ولمن يدخل فى الاسلام •

٣ - نفقات تنمية المجتمع الاسلامى :

من دراسة التوظيف نجد أنه أحد الاجراءات المالية فى يد الدولة الاسلاميه التى تواجه بها الحاجات الطارئة فى المجتمع ومن أهم هذه الجوانب جانب يحقق أهداف تنمية المجتمع •

كما أن الوصية تشكل دورا كبيرا فى اتساع النواحي العلميه والصحية والوصية تنصرف أول ما تنصرف الى أنها لمواجهة الضمان الاجتماعى والمشرع المصرى استطاع أن يستشف أحد الأهداف الحيويه للوصية فأصدر قانون الوصية فى رجب سنة ١٣٦٥ وتنص المادة السابعة على أنه : « تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلميه والمصالح العامة » •

من خلال هذا الفهم للوصية نجد أنها تلعب دورا فى التنمية العلميه للمجتمع ولعلنا لا نبعد عن الحقيقة اذا قلنا ان المجتمعات العربيه الغير اسلاميه تعرف الآن هذا الشكل من أشكال الرعاية العلميه • • فمراكز البحوث هناك يلعب فيها تمويل الأفراد والهيئات دورا رئيسيا •

وتشبه الوصية في آكارها الوقف ويعنى بها حبس العين عن أن تباع أو توهب أو تورث والتصلق يربعها على جهة من جهات الخير .

ووجه اهتمامنا بالوقف هنا فى مجال دراسة احتياجات تسيه المجتمع الاسلامى أن المسلمين السابقين قد وقفوا على حقيقة تشريع الاسلام للوقف ويتضح ذلك من الأموال التى وقفت لطلاب العلم أو للمدارس أو المساجد التى تهض رسالة الثقافة فكان الوقف بحسب التصور الاسلامى له يلعب دورا فى التنمية العلمية والثقافية للمجتمع^(١).

* * *

(١) تحليل النظام المالى فى الاسلام - للدكتور محمود محمد نور .

الفصل الثانى

دراسة مقارنة للاتفاق بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة

المبحث الأول : الاتفاق العام فى النظم المالية المعاصرة

المبحث الثانى : قواعد وآثار النفقات العامة بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة .

● تمهيد :

يهدف النشاط الانسانى الى اشباع الحاجات وهو قسمان :

أحدهما : يقوم بأشباعه النشاط الخاص وهو يشبع الحاجات الخاصة ، والآخر : يقوم بأشباعه النشاط العام وهو يشبع الحاجات العامة .

فأما الحاجات الخاصة فهى ما يحتاج اليه الفرد والأسرة التى يعولها كأن يجد القوت والكساء والمأوى . وأما الحاجات العامة ، فتخرج عن هذا النطاق الى ما يصلح من حال المجتمع كالمحافظة على الأمن الداخلى وسلامة الحدود والصحة العامة ونشر التعليم وترقية مستوياته واقامة التوازن الاجتماعى والاقتصادى .

والأهمية التمييز بين ما هو خاص وما هو عام من الحاجات حاول الكتاب أن يضعوا المعايير والضوابط الحاكمة فقال بعضهم باتخاذ الجهة التى تقوم بأشباع الحاجات أساسا للفرقة . وقال آخرون : تتخذ المستفيد من اشباع الحاجة ، وفريق ثالث قال باتخاذ المجهود الأقل .

وأما المحدثون من علماء المالية العامة فيقولون بأن وضع المعيار الدقيق يقتضى أولا وضع الحاجة الجماعية التى يحس بها الانسان فى أضيق دوائر التنظيم الاجتماعى كالأسرة مثلا ، ويمكن القول بأن نطاق

الحاجات العامة قد أخذ في الاتساع مع تطور الفلسفة التي تسيطر على الفكر الانساني وانتقال الدولة الى مراحل مميزة : هي الدولة الحارسة ثم المتدخلية وأخيرا « الدولة الاشتراكية » .

والدولة الحارسة في ظل الاقتصاد الرأسمالي التقليدي كانت وظائفها ثلاثا فقط هي : الأمن والدفاع واقامة العدالة ، وتبعاً لذلك كان الجزء الذي يذهب الى الدولة من الدخل العام أقل ما يمكن .. وجاءت بعد ذلك الدولة المتدخلية أو الاشتراكية فزاد الاتفاق العام حتى بلغ في الشيوعية كل الدخل القومي .

ومع التطور الذي مر به مفهوم الدولة تطورت أيضا نظرية النفقات العامة تحت تأثير اعتبارات ثلاث يباها كالآتي :

١ - التوسع في النفقات العامة الى حد أنها أصبحت تشكل نسبة عالية من الدخل القومي .. مع الاستمرار في هذا الاتجاه .

٢ - النفقات العامة لم تعد مقصورة على وظائف الدولة التقليدية بل زاد عليها أن أصبحت من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - الغرض من جمع الإيرادات العامة لم يعد مقصورا على النطاق المالي بمعنى تغطية النفقات العامة بل امتد الى كل من النطاق الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن نحدد المقصود بالنفقة العامة فلاحظ ما ينبغي أن يتوافر لها وذلك :

١ - أن تكون النفقة صادرة من جهة عامة .

٢ - أن النفقة هادفة الى تحقيق مصلحة عامة (١) .

* * *

(١) الاقتصاد الاسلامي .. مدخل ومنهاج - للدكتور عيسى عبده .

المبحث الأول

الاتفاق العام في النظم المالية المعاصرة

وتتناول في هذا المبحث الموضوعات التالية :

- ١ - مجالات الاتفاق العام في النظم المالية المعاصرة .
- ٢ - مؤشرات هامة عن الاتفاق العام في النظم المالية المعاصرة .
- ٣ - كفاية الأداء في القطاع العام .

أولا : مجالات الاتفاق العام في النظم المالية المعاصرة

في العصور القديمة كانت مجالات الاتفاق العام غير واضحة حيث لم يكن هناك تمييز بين نفقات الحاكم الفردية والنفقات العامة واستمرت المميزات قائمة في العصور الوسطى (عصر الاقطاع) ثم قام النظام الرأسماني على اثر اتيار النظام الاقطاعي وحلت الضرائب محل الموارد الاقطاعية واتجهت نفقات الدولة الى التزايد نتيجة لما استجد من عوامل اقتصادية واجتماعية جديدة .. وقد شهد اتيار الاقطاع انكماش نظام الدومين وانتشرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومع زيادة النشاط الاقتصادي زادت الحاجات العامة وزادت النفقات العامة وتصدرت مصادر الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة وزادت أهمية الضرائب والقروض والاصدار .

وقد كان مجال الاتفاق حتى القرن الثامن عشر والتاسع عشر محددا وذلك في عهد الدولة الحارسة أو المستهلكة أو دولة المذهب الفردي الحر فقد كانت الدولة مجرد حارس وتقوم على الأمن الخارجي والداخلي وتقوم أيضا بنفقات اقامة العدالة وبعض الأعمال العامة اللازمة للجماعة وهي ما تسمى بالمرافق العامة التقليدية .

وكان النظام المالي في تلك العصور قاصرا على النواحي المالية فقط وذلك بالحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية الاقواق التقليدية .. أى أن دور المالية العامة كان محايدا بمعنى أنه لم يكن لها أهداف غير مالية فلم تهدف الى أحداث تغيير فى الهيكل الاقصادى بما يحقق التوازن الاقصادى والاجتماعى وتنج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة كما أن دور الميزانية أصبح هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة .

وفى القرن العشرين تطور دور الدولة كما سبق أن ذكرنا الى دور الدولة المتلخطة ثم الى دور الدولة الاشتراكية أو المنتجة ، وخرجت الدولة عن دورها الحيادى التقليدى الى دورها فى أحداث التوازن الاقصادى والاجتماعى وتعددت وظائف الدولة وزادت تبعاً لذلك النفقات العامة وتنوعت وظائفها فاتخذت النفقات العامة أداة لاعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيرة للحد من الفوارق بينها وبين الطبقات الغنية ، وتوسعت الدولة فى الاقواق على الخدمات العامة من صحة وتعليمية وغيرها .. كما توسعت الدولة فى منح الاعافات النقدية وهى ما تسمى الآن بالدخول التحويلية لمواجهة حالات المرض والمعجز والشيخوخة والبطالة .

ومن المفهوم أن لتلك الدخول التحويلية أثرا فى زيادة دخول الفقراء الذين يتمتعون بميل مرتفع للاستهلاك كما قرر ذلك الاقصادى المشهور « كينز » فى العقد الرابع من القرن العشرين وهذا له تأثير فى زيادة الطلب الفعال ويساعد على الوصول الى حالة التشغيل الكامل التى تقتقر اليها غالبية الدول الآخذة فى النمو فتزيد بذلك فرص الاستثمار والعمالة^(١) .

* * *

(١) الانفاق العام فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

ثانيا : مؤشرات هامة عن الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة

١ - أغراض الانفاق العام :

من المعلوم أن نفقات الدولة المقدرة هي مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية أما النفقات الفعلية فتمثل الجزء المستخدم من هذه الاعتمادات كما يظهر في الحساب الختامي وتسعى الدول ذات الميول الاشتراكية الى تحقيق الأهداف الآتية :

(أ) أداء بعض الخدمات وهي على نوعين : خدمات قابلة للتجزئة وأخرى غير قابلة للتجزئة .

(ب) التأثير على توزيع الدخل عن طريق الجهاز الضريبي أو النفقات التحويلية .

(ج) التأثير على نشاط المجتمع بدعم بعض القطاعات وفرض ضرائب على قطاعات أخرى .

(د) تعجيل التقدم الاقتصادي وتنمية الدخل القومي عن طريق الانشاءات الاستثمارية .

٢ - ظاهرة تزايد نفقات الدولة :

ويرجع ذلك للأسباب الظاهرية وأخرى حقيقية .

ومن الأسباب الظاهرية :

(أ) التغير الذي طرأ على النظم المالية حيث كانت الحكومة القديمة تلجأ الى نظام السخرة وجباية الضرائب عينا .

(ب) عدم استخدام المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لانقصان كلا منهما عن الآخر .

(ج) انخفاض قيمة العملة نتيجة التضخم الناشئ عن الثبات النسبي للمنتج القومي مع زيادة الأسعار .

(د) زيادة السكان بمعدلات متزايدة قد تفوق معدلات التنمية الاقتصادية .

(هـ) تحويل بعض المنشآت بسبب التأمين من القطاع الخاص الى القطاع العام .

أما الأسباب الحقيقية فهي :

(أ) التكاليف الباهظة التي تسببها الحروب الحديثة .

(ب) انتشار الديمقراطية واشتراك الهيئات النيابية في تحضير الميزانية واعتمادها ، وقد أصبحت ظاهرة التدخل الحكومي في القطاعات المختلفة هي سمة هذا العصر حتى في الدول الرأسمالية .

٢ - تقسيم النفقات العامة :

هناك عدة تقسيمات مختلفة للنفقات وهي :

(أ) التقسيم الإداري الحكومي .. مثال ذلك :

رئاسة الجمهورية - الوزارات - الهيئات النيابية .. الخ .

(ب) التقسيم الوظيفي للاتفاق الحكومي .. مثال ذلك :

نفقات السلطات العليا - نفقات الأمن الداخلي والخارجي - النفقات اللازمة لتوفير الرخاء العام .

(ج) تقسيم الاتفاق الحكومي من حيث الغرض .. مثال ذلك :

المرتبات والأجور (باب أول) - المصروفات الجارية (باب ثاني)
المصروفات الاستثمارية (باب ثالث) - المصروفات التحويلية (باب رابع) .

(د) التقسيم الاقتصادي للاتفاق الحكومي .. مثال ذلك :

نفقات مستنفذة (إدارية - استشارية) - نفقات تحويلية
(اقتصادية - اجتماعية - مالية)^(١) .

* * *

ثالثا : كفاية الأداء فى القطاع العام

يضم القطاع العام الوحدات الاقتصادية التى يرتكز تنظيمها على
قاعدتين هما :

(أ) الملكية العامة للأدوات الإنتاج .

(ب) إدارة هذه الأدوات واستخدامها لاشباع حاجات عامة .

ومن حيث علاقة القطاع العام بجهاز السوق نجد قلة أهمية جهاز
السوق كوسيلة يهتدى بها القائمون على شئون القطاع العام فى اتخاذ
قراراتهم .

ومن حيث القرارات نجد أنها قرارات سياسية ، فتوفير الخدمات
العامة لا يتم وفقا لتوقعات الأرباح كما يكشف عنها جهاز الأسواق
ولكنه يتم بواسطة قرارات سياسية وإدارية وعلى أساس الأهداف
الاجتماعية المشتركة . وبالمثل يتم تحديد الأثمان وحجم الإنتاج فى
المشروعات العامة على أساس موازنة الاعتبارات السياسية والاقتصادية
للدولة وقد ذهب « فاجنز » فى دراسته للتطور التاريخى للاتفاق العام الى
ما أسماه بقانون تزايد النشاط الاقتصادى للدولة وقانون نمو الاتفاق
العام - وهذه بالفعل هى العوامل التى تعتمد عليها الشعوب فى طريق
النمو .

وهناك مؤثرات دائمة على الاتفاق هى :

١ - التطور الفنى والتكنولوجى الذى يصحب التطور الاقتصادى :

ويتجلى ذلك فى تعميق وتوسيع نطاق تقسيم العمل والتخصص

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس أحمد عبد الملك .

ولهذا آثاره على مهمة الحكم اذ يصبح أكثر تعقيدا وأعلى تكلفة ويتطلب ذلك قدرا من الموارد والانتاج .

٢ - الزيادة في عدد السكان :

وهناك علاقة وثيقة بين نمو السكان ونمو الاتفاق العام وهي علاقة طردية . . . وزيادة السكان قد تكون مع عدم زيادة مناظرة في الانتاج . . . هنا تكون السياسة المتبعة هي مواجهة حالات الفقر ويكون من الصعب التحول من القطاع الخاص الى القطاع العام بفرض مزيد من الضرائب مثلا .

كما قد تكون الزيادة بمعدل يقل عن معدل نمو الناتج القومي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ، وهذه هي الحال الأكثر شيوعا في الدول النامية - في هذه الحالة يسهل زيادة الاتفاق العام بسهولة ، وهنا تكون الزيادة في الاتفاق ليست بسبب زيادة عدد السكان فحسب بل على التركيب السكاني كذلك (نسب الأطفال والشباب والشيخوخ الى اجمالي عدد السكان) .

وهنا يكون الاتفاق العام مرتبطا ببعض قطاعات السكان دون البعض الآخر (كالتعليم والصحة - المعاشات - مدفوعات الضمان الاجتماعي . . الخ) .

٣ - التغيرات في مستويات الأسعار والعمالة :

وتؤدي هذه التغيرات الى احداث مناظرة في حجم الاتفاق العام فارتفاع الأسعار يدفع بحجم الاتفاق العام التقسدي الى الارتفاع (أو الانخفاض في حالة الاستغناء عن السلع التي يرتفع سعرها وخصوصا اذا كانت هناك سلع بديلة) وذلك للحصول على كمية ثابتة من الموارد لتوفير مستوى ثابت من الخدمات العامة .

وبالمثل تؤدي التغيرات في مستوى العمالة الى تغيرات مستوى

الاتفاق العام ، فمثلا انخفاض مستوى العمالة يؤدي الى زيادة الاتفاق العام (١) .

ويذكر الدكتور منيس عبد الملك في كتابه « اقتصاديات المالية العامة » عن كفاية الأداء الحكومي أنه يمكن استخراج نسبة الاتفاق الحكومي الى مجموع الاتفاق القومي كمؤشر يستدل به على مدى اتجاه الدول نحو الاشتراكية . ففي النظام الرأسمالي لا تزيد النسبة عن $\frac{1}{30}$ في حين تصل هذه النسبة في النظام الجماعي الى $\frac{1}{100}$ في حين لا تتجاوز النسبة $\frac{1}{70}$ في مصر نظرا للتنسيق بين القطاعين العام والخاص .

وقد لجأ البعض الى استخدام طرق التحليل الاقتصادي في مجال الاتفاق لقياس مدى اتاجية هذا الاتفاق . وهناك طريقة تعرف بـ « تحليل المزايا والتكاليف » فمثلا لتحديد مقدار اتفاق الحكومة الذي يحقق أكبر مزايا ممكنة مع مراعاة التكاليف يحسن تقدير التكلفة الحدية لكل مشروع .

* * *

(١) المالية العامة - الدكتور رياض الصبيح .

المبحث الثاني

قواعد وآثار النفقات العامة

بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة

يتناول هذا المبحث موضوعين أساسيين هما :

١ - قواعد الاتفاق العام بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة .

٢ - آثار النفقات العامة بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة .

أولاً : قواعد الاتفاق العام بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة

قواعد الاتفاق العام في الدولة الحديثة ثلاثة هي :

١ - قاعدة المنفعة التي تستهدف تحقيق الاتفاق العام لأقصى نفع للمجتمع .

٢ - قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة التي تقتضي عدم الاسراف في الاتفاق وعدم الشح أيضاً بمعنى أن يكون الاتفاق وسطاً بين الاسراف والتقتير .

٣ - قاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة بين السلطة المختصة حتى يكون هناك ضوابط للاتفاق .

وإذا نظرنا الى الاتفاق العام في الاسلام نجد أن هذه القواعد متوافرة فيه قبل أن تعرفها الدولة الحديثة . . فقاعدة المنفعة رعاها الاسلام منذ بدايته فقد اهتم عمر بن الخطاب بتشجيع الاقتاج والاتفاق عليه من بيت المال ليعود نفعه على المسلمين ، وأمر عمرو بن العاص عند فتح مصر أن يتبع أحسن الوسائل المؤدية الى تعمير أرض مصر وزيادة اتاجها فيزيد تبعاً لذلك خراجها ، وقد سئل عمرو بن العاص المقوقس عن مصر

من أين يأتى عمارتها وخراجها فرد عليه المقوقس أن عمارتها وخراجها على وجوه هي :

١ - أن يستخرج خراجها فى وقت واحد عند فراغ أهلها من زروعهم •

٢ - أن تحفر فى كل سنة خلجانها وتصلح قرعها وجسورها •

٣ - ولا يظلم أهلها •

وفى نصيحة أبى يوسف لهارون الرشيد بشأن الخراج أشار عليه بقيام العمال بعمارة الأرض وشق الأنهار وتطهيرها لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للأهالى وجاء فى النصيحة ما يلى :

« رأيت أن تأمر عمال الخراج اذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فيذكروا أن فى بلادهم أنهارا وأراضى كثيرة فليقوموا بإصلاح هذه الأنهار مع العمل على أن يجرى الماء فى هذه الأرضين الغامرة وبذلك يزيد خراجها » •

كما نجد أن قاعدة القصد فى الاتفاق موجودة فى الدولة الإسلامية واذا كانت هذه القاعدة قد طالب الاقتصاديون بمراعاتها فى الدولة الحديثة فان الإسلام رعاها قبل ذلك بقرون عديدة .. واذا كان « آدم سميث » يرى مراعاة الجباية بأقل هفوات ممكنة فان القرآن الكريم دعا إلى القصد فى الاتفاق .. فقال تعالى :

« والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » (١) •

وهذا أبو يوسف يقول لهارون الرشيد :

« وانما ينبغى أن تتخير للصدقة أهل العفاف والصلاح فان وليتها رجلا وجاء من قبله من يوثق فى دينه وأمانته أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى ، ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة » ونجد أن الإسلام

(١) الفرقان : ٦٧

لخص العاملين على الزكاة بأن جعل لهم جزءا من حصيلة الزكاة حتى لا تمتد اليها اليد وفي هذا ضمان لتحقيق الاقتصاد المطلوب في نفقات الجباية .

وأما عن قاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة من الهيئة التشريعية فقد طبقها الإسلام في العصور الوسطى التي لم تكن تعرف هذه القاعدة ، فلم يقرر أبو بكر ولا عمر مرتباتهما بأنفسهما بل ان المسلمين وكبار الصحابة اجتمعوا وتشاوروا وقرروا المرتب المناسب كما تفعل تماما المجالس النيابية في الدولة الحديثة بالنسبة لاعتماد النفقات العامة ونذكر هنا ما قاله عمر بن الخطاب عن مال المسلمين :

« واني لا أجد هذا المال يصلحه الا خلال ثلاث :

أَنْ يُؤْخَذَ بِالْحَقِّ وَيُعْطَى فِي الْحَقِّ وَيَمْنَعَ مِنَ الْبَاطِلِ ، اِنَّمَا أَنَا وَمَالُكُمْ كَوَلِيَّ الْيَتِيمِ إِنْ اسْتَغْنَيْتَ اسْتَعْفَفْتَ وَإِنْ افْتَقَرْتَ أَكَلْتَ بِالْمَعْرُوفِ » وكان عمر يحاسب عماله ويتشدد في محاسبتهم محافظة منه على أموال المسلمين فكان يجمع عماله بمكة في موسم الحج من كل عام ويسألهم عن أعمالهم ويسأل الناس عنهم ليرى مبلغ دقتهم في الاضطلاع بواجبهم ونزاهتهم عن أموال المسلمين وكان يحصى أموال الولاة قبل ولايتهم فاذا زادت بعدها زيادة تضع نزاهتهم موضع الشبهة قاسمهم أموالهم وقد يستولى على كل زيادة فيها ويردها الى بيت المال وكان يقول لهم : « نحن انما بعثناكم ولاة ولم نبعثكم تجارا » .

ثانيا : آثار النفقات العامة بين الإسلام والنظم المالية المعاصرة

للفنقات العامة آثار على النواحي التالية :

١ - أثر الإنفاق على الإنتاج القومي :

من المعلوم أن اتفاق الدولة على المرافق الأصلية وهي الدفاع وحفظ الأمن والعدالة وبعض المرافق الأخرى يعتبر ضروريا للإنتاج من حيث

انه يصيب الظروف الملائمة لزيادة الانتاج .. وبدون ذلك فان الانتاج يتأثر لفقدان عنصر الطمأنينة لدى الشعب . والاتفاق على المرافق العامة الأخرى كالتعليم والصحة والمواصلات فانه يزيد مقدرة الأفراد على العمل والادخار .. وتأمين مستقبل الأفراد بمنحهم معاشات أو إعانات قد يدعو الى انصراف البعض عن العمل وعن الادخار ولذلك فمن الأفضل ألا تمنح إعانات للأفراد الا في الأحوال الاضطرارية كالمرض والبطالة الاجبارية .

٢ - اثر الاتفاق في توزيع الدخل القومي :

من المعلوم أن من النفقات العامة ما يؤدي الى خلق دخول جديدة وهذا هو ما يعرف بالنفقات الحقيقية ومنها ما يؤدي الى تحويل جزء من الدخل من فئة اجتماعية الى فئة اجتماعية أخرى وهذا هو ما يعرف بالنفقات التحويلية .

٣ - اثر الاتفاق في الاستهلاك القومي :

للفنقات العامة آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على الاستهلاك القومي ، ويقصد بالآثار المباشرة الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك أما الآثار غير المباشرة فيقصد بها الزيادات التالية في الطلب .

والخلاصة أن الاتفاق بعد أن كان محايداً أصبح يحقق أهدافاً اجتماعية واقتصادية وفي الاسلام نجد أن مجالات الاتفاق لم تستهدف تحقيق النواحي المالية فحسب بل استهدفت تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية أيضاً كما نجد أن الاتفاق العام في الدولة الاسلامية له آثار هامة في الانتاج القومي .. فعمر بن العاص يعمل على تعمير البلاد من أموال الخراج ، وأبو يوسف ينصح هارون الرشيد بحفر الأنهار واستخدام العمال الأكفاء حتى يزيد الانتاج وتحسن أحوال البلاد .

وللزكاة تأثير قوي على الانتاج اذ تحارب الاكتناز وتشجع على الاستثمار وزيادة الناتج القومي ، وبالنسبة لتوزيع الدخل القومي نجد

أن الزكاة أداة هامة في إعادة توزيع الدخل بنقل جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء والمساكين ، وبالنسبة للاستهلاك القومي نجد أن الزكاة بإعطائها للفقراء ذوى الميل المرتفع للاستهلاك فإن ذلك يعمل على زيادة الاستهلاك القومي ، ونجد أن الاسلام قد راعى الأثر النفساني للبشر فأرسى قاعدة تخصيص موارد معينة للاتفاق منها في نواح معينة . . . فمثلا بالنسبة للزكاة معلوم أنواع مصادرها ومعلوم أيضا أوجه الاتفاق الثمانية ، وبالنسبة للنفائى نجد أن أربعة أخماسها للمحتاجين تشجيعا لهم على الجهاد فى سبيل الله ، وحده مصارف الخمس الباقى^(١) .

وبالنسبة لآثار الاتفاق الحكومى نجد أنه عند دراسة ذلك لا بد من التحرى عن المورد الحكومى لمواجهة الاتفاق اذ يختلف الأثر تبعاً لاختلاف مصدر التمويل . . . ففي حالة الضرائب مثلا لا يؤدي الاتفاق الى خلق وسائل دفع جديدة أما فى حالة القروض واصدار أوراق نقد اضافية فإن الاتفاق يؤدي الى كثرة المتداول من وسائل الدفع .

وكذلك فى حالة الاستثمار اذا قامت الدولة بتحصيل الضرائب لتمويل الاستثمار فلا يترتب على ذلك ارتفاع فى الأسعار .

* * *

(١) الاتفاق العام فى الاسلام — للدكتور ابراهيم فؤاد .

بيت المال في الإسلام وميزانية الدولة في العصر الحديث

- بيت المال ونشأة الدواوين في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم
والخلفاء الراشدين .
- الدواوين في عصر الخلافة الأموية .
- الدواوين في عصر الخلافة العباسية .
- ميزانية الدولة في النظم المالية
المعاصرة .
- الموازنة الإسلامية بين الضرورات
والحاجات والتحصينات .

● تنبيه :

الحمد لله الذي رفع السماء ووضع الميزان ، والصلاة والسلام على رسول الله الذي أتى بالاسلام شريعة ومنهاجا ..

وبعد ..

ففي بدء عهد الدولة الاسلامية كانت الأموال غير كثيرة نسبيا .. بل لا تكاد تفيض عن حاجات الدولة والأفراد المتنوعة المستمرة . وكانت السياسة التي اتبعها الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لا يؤخر تقسيم الأموال واتفاقها في وجوهها .

روى حنظلة بن صيفي كاتب الرسول صلى الله عليه وسلم وكان يضع عنده خاتمه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « الزمنى وذكرنى بكل شيء لثالثة » فكان لا يأتي على ما ولا طعام ثلاثة أيام الا أذكره فلا يبيت رسول الله وعنده شيء منه .

ولذا لم يكن هناك مال مدخر أى لم يكن هناك بيت مال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن هناك سجل يجمع أسماء المسلمين . وجري الأمر على ذلك في عهد أبى بكر فكان اذا ورد المدينة مال من بعض البلاد أودع في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ووزع بين مستحقيه ، وناب عنه في توزيع المال في العام الأول من خلافته « أبو عبيدة » اذ قال له حين تولى الخلافة : « أنا أكفيك المال » .

ولما توفي أبو بكر جمع عمر الأماناء وفتح بيت المال فلم يجد فيه شيئا غير دينار سقط من غراره . ومن هنا نعلم أنه لم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر رضى الله عنه للمسلمين عطاء مقررًا .

ولكن الأحوال تغيرت عقب الفتوحات فقد كثرت الأموال واستولى

المسلمون على أرض كسرى وقيصر كما كثر عدد الجند وأصبح من العسير ضبطهم بدون ديوان ، ولما كانت الدولة قد تحولت فى الواقع الى امبراطورية كإن لا بد من ايجاد نظم ادارية ومن وضع قواعد ثابتة للاستقرار ومن أجل هذا أنشأ عمر « الديوان » (١) .

وقامت الدولة الاسلامية التى أسسها النبى صلى الله عليه وسلم لتحل محل الكسروية والقيصرية ولم يعد الأمر مجرد ارادة الحكام أو الطبقات بل أصبح الهدف تحقيق العدل المطلق والمصلحة العامة للأمة بإتباع أصول ثابتة من الكتاب والسنة .

* * *

(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .

المبحث الأول

بيت المال ونشأة الدواوين في عصر النبي

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين

تتناول في هذا المبحث الموضوعات التالية :

- ١ - بيت المال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٢ - بيت المال في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه .
- ٣ - بيت المال وتكوين الدواوين في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
- ٤ - تقسيم العطاء في عهد أبي بكر وعمر .
- ٥ - النظام المالي في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه .
- ٦ - الدواوين في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

أولاً : بيت المال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

لم يكن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بيت مال بالمعنى المعروف فقد كان يبعث عماله إلى مختلف الجهات لجمع الزكاة والجزية وهما الموردان الأساسيان في عهد النبوة ، وكان يوصي عماله بتحرى العدالة في جمعها والحرص على عدم امتداد أياديهم إلى شيء مما يجمعونه .

ويحدثنا أبو عبيد عن ذلك فيقول : عن عدي بن عتبة الكندي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من استعملناه منكم على عمل فكنتمنا مخطئا فما فوقه فهو غلول يأتي به يوم القيامة » .

فالرسول صلى الله عليه وسلم يبين هنا أن من كتم مالا حصنه فهو غلول أى خيانة ، ولا بد من الجأى أن يوصل المال قل أو كثر الى الرسول ليقسمه بمعرفة .

وكان كل ما يرد الى الرسول يصرف فى مصرفه كما أمر الله فى كتابه ، فالصدقات فى مصارفها الثمانية والجزية تنفق فى حاجات الغزو والجهاد وسائر المصالح العامة والغنائم تقسم ، أربعة أخماسها بين القائمين وخمسها يقسم كما بين الله فى كتابه الكريم ، وما كان هناك فصل للإيراد على المصروف ، ولا حاجة الى حفظ مال فى بيت المال ، وما أهملت مصلحة عامة من مصالح المسلمين ولا أخذ من فرد غير ما يجب عليه .

ولم يكن للدولة الإسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بركة نظام مالى مقدر موارده أو محدد أبواب مصروفاته بل كلما دعت الحاجة الى مال لشراء بعض الأرقاء أو إعانة بعض فقراء المسلمين يقوم بعض الصحابة بدفعه من ماله طيبة به نفسه إيمانا واحتسابا لوجه الله وظلت الحالة على هذا المتوالى حتى هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم بدين الله من مكة الى المدينة وأصبح للدولة كيان قائم ونزلت الآيات القرآنية التى أوجبت على المسلمين فريضة الزكاة فى أموالهم فى قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ (١) وهذا ظهر أول ايراد منظم للدولة تستعين به على قضاء مصالحها ومواجهه أحوالها ، كما بينت آية التوبة مصارف الزكاة بقوله تعالى :

﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ (٢) .

وقد فصلت السنة النبوية أنواع الأموال التى تجب فيها الزكاة

(١) التوبة : ١٠٣

(٢) التوبة : ٦٠

ومقدار النصاب والواجب فيه والشروط التي يجب توافرها في المزكى وفق المسال نفسه بما لا يدع مجالا للشك أو الاجتهاد .

كما أوضحت آية الأنفال موردا آخر من موارد الدولة وهو مورد الغنائم وحددت أبواب مصروفاته بقوله تعالى : ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان ، والله على كل شيء قدير ﴾ (١) فلم تترك مجالا للاجتهاد .

ويرى الدكتور عيسى عبده أن الآيات (٦ ، ٧) من سورة الحشر قد حددت موردا ثالثا من موارد الدولة الاسلامية هو مورد الفئ ببقوله تعالى : ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير . ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، ان الله شديد العقاب ﴾ (٢) .

كما فرضت الشريعة موردا رابعا من موارد الدولة المالية في الآية (٢٩) من سورة التوبة وهو مورد الجزية التي فرضت على غير المسلمين ممن لم يدخل في الدين الاسلامى بقوله تعالى ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (٣) .

ويذكر الدكتور ضياء الدين الرئيس أن أول غنية للمسلمين

(٢) الحشر : ٦ ، ٧

(١) الأنفال : ٤١

(٣) التوبة : ٢٩

كانت بعض ابل أصابتها سرية على رأسها عبد الله بن جحش سنة ٢ هـ بين مكة والطائف وفي رمضان من نفس العام حدثت موقعة بدر الكبرى غنم فيها المسلمون أموالا وسلاحا ولكنهم اختلفوا في تقسيمها وهنا أنزل الله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) •

فقسمت غنائم بدر بين المسلمين ولم تقس •

وبعد موقعة بدر نقض يهود بنى قينقاع العهد فأجلاهم الرسول صلى الله عليه وسلم عن المدينة وتوجهوا الى الشام فغنم المسلمون أموالهم وفي هذه المناسبة نزلت آية الغنائم السابق ذكرها وقسم للرسول صلى الله عليه وسلم الغنيمة وخمسها وكانت هذه أول غنيمة خست في الاسلام •

وكانت أول أرض تملكها الرسول صلى الله عليه وسلم هي أرض مخيريق وهو حبر من أحبار اليهود أسلم واستشهد في غزوة «أحد» وكان قد أوصى بها للنبي فجعلها صدقة ، وأول أرض افتتحها الرسول صلى الله عليه وسلم هي أرض بنى النضير بعد أن نقضوا عهدهم في غزوة «أحد» فحضرهم وصالحوه بعدها على الجلاء وجلا بعضهم الى الشام وبعضهم الى خيبر وسمح لهم بما تحمل الابل ما عدا السلاح وقسم الرسول صلى الله عليه وسلم ما سنوى الأرض من أموالهم على المهاجرين دون الأنصار وجلس الأرض على نفسه فكاف من صدقاته ينفق منها على أهله نفقة سنة وما بقى جعله في الكراع والسلاح علة في سبيل الله •

وفي شأن بنى النضير نزلت سورة الحشر بأكملها منها آيات الفء السابق ذكرها •• ثم كانت غزوة الأحزاب عام ٥ هـ بتأليب من يهود

بنى النضير مع يهود بنى قريظة اذ حرضوا قريشا ثم غطفان على قتال الرسول وبعد عودة قريش ذهب الرسول صلى الله عليه وسلم لقتال بنى قريظة وانتهى بالنزول على حكم سعد بن معاذ اذ حكم بقتل المقاتلة وتقسيم الأموال وفي هذه الغنائم قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم وأخرج منه الخمس .

وبعد هدنة الحديبية حدثت غزوة خيبر حيث أخضع المسلمون اليهود بعد قتال عنيف وكانت لهم ثمانية حصون فتحت منها ستة عنوة فخمسة وحصتان فتحتا صلحا فجعلها الرسول صلى الله عليه وسلم وقفا ودفع الرسول أرضها ونخلها لأهلها مقاسمة على النصف ما يخرج الثمر والحب .

وأما بالنسبة لفدك فقد صالحوا النبي على أن يكون له نصف أرضهم وظلهم ، لأنه لم يوجف عليهم بخيل ولا ركاب وكذلك وادي القرى .

وأما أهل تيماء فقد صالحوا النبي على الجزية وظلوا بأرضهم . أما مكة فقد فتحت عنوة ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم ردها على أهلها منا عليهم ولم يقسمها وقال لهم الرسول صلى الله عليه وسلم قوله المشهورة : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

وفي غزوة حنين اقتصر المسلمون بعد قتال عنيف فغنموا الأموال وغنم الرسول صلى الله عليه وسلم عن السبي ، وفي غزوة تبوك لم يلق الرسول صلى الله عليه وسلم كيذا وصالح أهلها على الجزية فجعل على كل رجل بأرضه دينارا سنويا .

ووفد على الرسول صلى الله عليه وسلم « حير » بإسلامهم فعرّفهم الإسلام وبين لهم أن الأرض فيها العشر فيما سقت السماء ونصف العشر فيما روى بآلة كما جعل على أهل اليمن من أهل الذمة على كل حال دينارا . . حتى أن هذان أسلمت كلها في يوم واحد .

كما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم أهل نجران وهم عروب
نصارى على الجزية بشرط الضيافة للرسول وعدم أكل الربا وتمهده لهم
بألا يطاء أرضهم جيش وكذلك أهل «هجر» فى البحرين وكانوا مجوساً^(١).



ثانيا : بيت المال فى عهد الصديق رضى الله عنه

كان بيت المال فى عهد أبى بكر رضى الله عنه ليس فيه مال مدخر
وكل ما يرد يوجه فى مصارفه ، وحين تولى الخلافة حرص على ألا يأخذ
دينارا له من مال المسلمين واستمر فى حرفة التجارة لكنه لم يتمكن من
التوفيق بينهما فاستأذن الصحابة فى أن يأخذ ما يكفيه .

ولم تختلف موارد الدولة الإسلامية ومصروفاتها فى عهد أبى بكر
الصديق رضى الله عنه عما كانت فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
الا أننا نلمح فى عهد أبى بكر هذه النقاط :

١ - فيما يتعلق بالايادات :

تضخم حجمها بسبب الغنائم التى استولى عليها المسلمون فى حروب
الردة وبسبب زيادة حجم الزكاة نتيجة زيادة عدد المسلمين وزيادة ثروتهم
وخصوصا بعد حروب الردة ضد مانعى الزكاة .

٢ - فيما يتعلق بالنفقات :

- (أ) زيادة النفقات بسبب الفتوحات وحروب الردة .
- (ب) تخصيص أعطيات محددة للمسلمين الذين تحملوا عبئا خاصا
فى حمل الرسالة الإسلامية وكاف هذه الأعطيات تتكرر عادة مع ورود
ايادات جديدة^(٢) .



(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .
(٢) تحليل النظام المالى فى الاسلام - للدكتور محمود محمد نور .

ثالثا : بيت المال وتدوين الدواوين في عهد عمر رضى الله عنه

الديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم من الجيوش والعمال .. وأول من وضع الديوان في الاسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

● اسباب وضع الديوان :

اختلف المؤرخون في أسباب وضع عمر للديوان فذكر منها :

(أ) يقال إن أبا هريرة قدم بمال من البحرين فقال له عمر : ماذا جئت به ؟ قال : خمسمائة ألف درهم ، فاستكثره عمر وقال : أتدرى ما تقول ؟ قال : نعم مائة ألف خمس مرات . فقال عمر : أطيب هو ؟ (أى هل هو حلال أم أخذه ظلما) فقال : لا أدري (يريد أبو هريرة برده هذا أنه من المؤكد أن هذا المال حلال) فصعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « أيها الناس ، قد جاءنا مال كثير فإني شئتكم كلنا لكم كيلا وإن شئتم عددنا لكم عدا » فقام إليه رجل فقال : « يا أمير المؤمنين ، قد رأيت الأعاجم يدنون ديوانا لهم فدون أنت لنا ديوانا » .

(ب) روى عابد بن يحيى عن الحارث بن تقي أن عمر رضى الله عنه استشار المسلمين في تدوين الدواوين فقال على بن أبي طالب : تقسم في كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تمسك منه شيئا . وقال عثمان بن عفان : أرى مالا كثيرا يسع الناس وإنه لم يحصوا حتى يعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشيت أن يتشر الأمر .

فقال خالد بن الوليد : قد كنت بالشام فرأيت ملوكها دونوا ديوانا وجندوا لها جنودا ، فدون ديوانا وجند جنودا . فأخذ بقوله عمر ودعى عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من كتاب قریش فقال : اكتبوا الناس على منازلهم ، فبدعوا يبنى هاشم فكتبوهم ثم أتبعوهم قوم أبي بكر وعمر وقومه وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة أى جعلوا ترتيب القبائل في الديوان على حسب قرىهم في

النسب من القبيلة التي فيها الخلافة ثم رفعوا ذلك الى عمر فلما نظر فيه قال : لا ، ما وددت أنه كان هكذا ، ولكن ابدءوا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب فالأقرب حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله .. فشكره العباس رضى الله عنه .

ولما استقر ترتيب الناس في الدواوين على قدر النسب المتصل برسول الله فضل بينهم عمر في العطاء على قدر السابقة في الاسلام .
وقد كانت الدواوين موزعة في الجهات فلم تكن كلها بالمدينة .. فكان هناك ديوان « حمير » باليمن عند واليها ، وديوان « البصرة » عند واليها ، وديوان كل امانة عند واليها وبهذا أصبح كل رجل من المسلمين يقبض عطاء من البلد الذي هو فيه .

وكافت سياسة عمر رضى الله عنه في المال سياسة رشيدة روعى فيها المصالح العامة والخاصة وكانت موارد المال على عهد منحصرة في الصدقات بأنواعها وفي العشر والخراج والجزية والغنائم والفى والعشور ومال اللقطة وتركته من لا وارث له وكل مال ليس له مالك .

وفي عهد نجد أن الأساس المالى الاسلامى ثابت ولكن حدثت بعض التطورات البالغة الأهمية بعضها في التنظيم الإدارى وبعضها في حجم الموارد وحجم النفقات .. نورد فيما يلى بعض هذه التطورات :

١ - حين فتحت العراق والشام ومصر طالب الجند بتقسيم الأراضى وفق القاعدة الخاضعة بغنائم الحروب وكتبوا بذلك الى عمر رضى الله عنه .. فعرض الأمر على الصحابة وكان يرى عدم تقسيمها واستبقائها في يد الدولة الاسلامية لينفق منها على المرافق العامة .

٢ - وأما فيما يتعلق بكيفية تقسيم العطاء فكان لعمر رضى الله عنه رأى آخر اذ لم يسو بين الناس في العطاء ، ونجد أن عمر وضع المعايير التي يتم على أساسها التفاضل في العطاء ، وكان لعمر في النظام الذى وضعه جوانب أخرى منها :

(أ) أنه قرر العطاء حتى للمولود .

(ب) وضع معيارا اقتصاديا هو الرجل وحاجته في الاسلام .

(ج) أن يسوى بين العرب وغير العرب في العطاء

٣ - وفي مجال التنظيم المالي والاداري نجده قد أدخل نظام الدواوين كأداة تنفيذية تشرف على متطلبات النظام المالي الاسلامي .



رابعاً : تقسيم العطاء في عهد أبو بكر وعمر

اتبع أبو بكر في التقسيم طريقة المساواة بين الناس فكان يعطي صغيرهم مثل كبيرهم والملوك مثل الحر والأثني مثل الذكر وحديث أن جاء في عام مال كثير فقسمه بين الناس فأصاب كل انسان عشرين درهما فجاء ناس من المسلمين لأبي بكر وقالوا له : يا خليفة رسول الله ، انك قسمت هذا المال فسويت بين الناس ومن الناس أقام لهم فضل وسوابق وقدم ، فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم ؟ فقال أبو بكر : أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بذلك انما ذلك شيء ثوابه عند الله جل ثناؤه وهذا معاش الأسوة فيه خير من الأثرة .

وقد رأى أبو بكر التسوية خشية أن يظلم أحدا من شلة ورعه وبهذا أخذ على بن أبي طالب وما قال به الشافعي ومالك .

أما عمر بن الخطاب فقال : لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه ، وفرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والأنصار ممن شهدوا يدرا خمسة آلاف ولن لم يشهد بلرا أربعة آلاف درهم أما العباس ابن عبد المطلب فجعل له اثني عشر ألف درهم وزوجات الرسول عشرة آلاف درهم الا عائشة رضى الله عنها فجعل لها اثني عشر ألف درهم .

ومما يجدر ملاحظته هنا أن عمر بن الخطاب لم يميز نفسه في العطاء عن غيره من المهاجرين والأنصار الذين شهدوا بلرا وهو أمير

المؤمنين ولا يستطيع الانسان الا ان ينمى اجلالا واكبارا اذ انه لم يجعل مركزه منفذا للغنائم والاستغلال بل جعل نفسه كأي فرد في الدولة الاسلامية بقدر السابقة في الاسلام .

ومما يجدر ملاحظته أنه عمر بن الخطاب جعل لكل مولود عطاء ومن قبل كان يجعل العطاء للمفطوم ولكنه عدل عن ذلك بعد أن علم أن الأمهات يكرهن أولادهن على القمام .

وقد اعترض الدكتور محمد حسين هيكل في كتابه « الفاروق عمر » على تفضيل عمر بعض الناس على البعض الآخر وقال : هذه نزعة أريد بها تقسيم الناس طوائف وهي نزعة لم ينزعها أبو بكر ولم ينزعها عمر نفسه في أول عهده ، والقرآن لم يفضل طبقة من المسلمين على أخرى بالقرابة ولا بمساهمة المواقع وإنما قال ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ (١) بل إن عمر رضى الله عنه قال : والله لئن جاءت الأعجم بالأعمال وجئت بغير عمل فهم أولى منا يوم القيامة فلا ينظر رجل الى القرابة وليعمل لما عند الله فمن قصد به عمله لم يسرع به نسبه .

والواقع أنه لا محل لاعتراض على تصرف عمر في توزيع العطاء فانه اتبع أسسا للتوزيع هي : القرابة من رسول الله والسابقة في الاسلام والشجاعة في الجهاد ، أما قرابة الرسول فقد أوصى الله سبحانه وتعالى بهم خيرا فجعل لهم سهما في الفء : ﴿ ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى ﴾ (٢) .

ولكن لما كثر المال قال عمر رضى الله عنه : « لئن عشت الى هذه الليلة من قابل لألحقن آخر الناس بأولاهم حتى يكونوا في العطاء سواء » ، ولكنه توفي رحمه الله قبل ذلك ، ويفهم من ذلك أن عمر بن الخطاب في آخر حياته عزم على أن يسوى بين الناس في العطاء كما فعل أبو بكر الصديق .

(١) الحجرات : ١٣

(٢) الحشر : ٧

والجدول الآتى يبين مقادير العطاء للطبقات المختلفة :

- ١ - كل من شهد بدرا من المهاجرين ٥٠٠٠٠ درهم .
- ٢ - عمر بن الخطاب ٥٠٠٠٠ درهم .
- ٣ - العباس بن عبد المطلب ١٢٠٠٠٠ درهم .
- ٤ - لكل من شهد بدرا من الأنصار ٤٠٠٠٠ درهم .
- ٥ - أزواج الرسول صلى الله عليه وسلم لكل واحدة ١٠٠٠٠٠ درهم .
- ٦ - السيدة عائشة رضى الله عنها ١٢٠٠٠٠ درهم .
- ٧ - لكل من هاجر قبل الفتح ٣٠٠٠٠ درهم .
- ٨ - لكل من أسلم بعد الفتح ٢٠٠٠٠ درهم .
- ٩ - عمر بن أبى سلمة المخزومى ٤٠٠٠٠ درهم .
- ١٠ - أسامة بن زيد ٤٠٠٠٠ درهم .
- ١١ - عبد الله بن عمر ٣٠٠٠٠ درهم .
- ١٢ - أهل اليمن والشام والعراق من ٢٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ درهم .
- ١٣ - وفرض للبولود ١٠٠ درهم .
- ١٤ - لنساء المهاجرين والأنصار كل واحدة من ٢٠٠ الى ٦٠٠ درهم^(١) .

* * *

خامسا : النظام المالى فى عهد عثمان رضى الله عنه

وحين تولى عثمان رضى الله عنه الخلافة كان رائده العمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من قبله اذ وجد نظاما ماليا محكما وأساسا ثابتا قويا فلم يغير من سياسة عمر رضى الله عنه ولا من نظامه ولا من حكمه وقد زادت الفتوحات واستقرت جباية الخراج والجزية فى عهد عثمان وزادت الأموال زيادة عظيمة واستطابت الرعاية لى عثمان وحلمه فلم يشاطر الولاة أموالهم كما كان يصنع عمر وأذن للعرب العمل فى الأرض واستقطعوا القطائع فى الأرضين التى جلا

(١) الموارد المالية فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

عنها أصحابها من أهل الذمة وتناولوا في البنيان وأكثروا من مظاهر الثروة وكان عثمان يميل إلى ذلك إذ شيد الدور الكبيرة بالحجارة في المدينة وجعل أبوابها من العاج ووجد من الصحابة موسرون يسارا عظيمًا كالزبير بن العوام ومثله في الثراء طلحة وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار وقد فاضل في العطاء كما كان يصنع عمر لأن ذلك محل رضا الجميع وقد سمح للممولين بإخراج الزكاة بأنفسهم بعد أن زادت الإيرادات مخالفًا بذلك من سببه لأنه وجد أن النقود وعروض التجارة — وهو ما يعرف بالأموال الباطنة — قد تضاعف مقدارها ، واكتفى بجباية الأموال التي تعرف بالأموال الظاهرة وهي الزروع والثمار والمواشي السائمة .

* * *

سادس : الدواوين في عهد علي رضي الله عنه

كان علي أقرب الخلفاء الراشدين إلى عمر بن الخطاب فقد كان يراقب عماله ويحول دوين طغيانهم وكانت سياسته أشبه بسياسة عمر عظيمًا في زهده من المال حريصًا على ألا يعطى إنسان أكثر مما يستحقه وكان هذا الأمر شديدًا على نفسه وأولاده ومن حوله مما أغضب بعض الصحابة وفارقوه إلى معاوية بالشام ، ومن مبادئه في المالية ما كتبه إلى واليه الأشتر النخعي يقول : « وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في إصلاحه وصلاحهم صلاحًا لمن سواهم وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلًا .

ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختيارًا ولا توليهم محاباة وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام فانهم أكثر أخلاقًا وأبلغ في عواقب الأمور » .

وقد سار على ما رآه عمر من المفاضلة فى العطاء وكان يقسم
ما يكون فى بيت المال كل ما جمعه كما كان يقسم من حقه على
المحتاجين ويكتفى بالكفاف حتى ان عمر قال فيه : « والله انه احرى ان
يملككم على الحق » (١) .

* * *

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبده .

المبحث الثاني

الدواوين في عصر الخلافة الأموية

يتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

تمهيد - ظاهرة تزايد النفقات - اصلاح العملة - تعريف الدواوين - العناية بالزراعة - حالة الضرائب - اصلاحات عمر بن عبد العزيز - بعض الظواهر الاقتصادية في العصر الأموي •

● تمهيد :

انحصرت الدواوين في عصر الخلافة الأموية في أربعة دواوين هي :

(أ) ديوان الخراج •

(ب) ديوان الرسائل وكان لصاحبه حق الاشراف على الولايات والرسائل التي ترد من الولاة •

(ج) ديوان المستغلات أو الايرادات المتنوعة •

(د) ديوان الختم وقد أنشأ معاوية بن أبي سفيان وهو أكبر دواوين الحكومة وكان فيه نواب مهنتهم نسخ أوامر الخليفة وايداعها في هذا الديوان بعد أن تحزم بخيط وتختم بالشمع بخاتم صاحب الديوان كما هو الحال اليوم في قلم المحفوظات •

(هـ) كان عام ٤١ هـ هو بداية الدولة الأموية ويسمى بعام الجماعة ، وقد انتظمت ادارة الدولة بفضل سياسة معاوية وكفاءة معاونيه كالمغيرة وزياد وعمرو بن العاص ، وهذا في حد ذاته ضمان للخراج وزيادة في الانتاج •

وفي عهد معاوية كثرت الأموال حيث استصلحت أرض البطائح
في العراق وبلغت غلتها ١٥٠ ألف ألف درهم .

وطالب معاوية عامله أن يجبي من أهل السواد هدايا النيروز (بداية
الصيف) والمهرجان (بداية الشتاء) كما كانوا يفعلون قبل الفتح
الاسلامي هذا بالإضافة الى الأراضي التي كان يمتلكها معاوية منها ضيعة
البلقاء وقد أوصى برد نصف ماله الى بيت المال بعد وفاته .



أولا : ظاهرة تزايد النفقات

بالرغم من كثرة الموارد الا أن النفقات كانت كثيرة أيضا لأن ولاية
معاوية لم تقم على اجماع وكان معاوية في حاجة الى استمالة القلوب حتى
مع خصومه بالمعطايا والهبات بالإضافة الى الأعطيات المقررة للجند .

فنجده أن معاوية صالح الحسن بن علي بجعل ما في بيت مال الكوفة
له وكان يقدر بخمسة آلاف ألف درهم كما اشغلت الدولة بالفتوح
في افريقيا وجبتي الروم والسند .

وفي عهد يزيد حدثت فتنة اذ كان عبد الله بن الزبير بالحجاز
فاختلت ماليات الدولة وكان يزيد مبذرا وهوجمت الدولة الاسلامية من
الترك في الشرق وتوقفت الفتوح في الغرب وزحفت جيوش الروم من
الشمال .

وفي النهاية تمكن عبد الملك بن مروان من التغلب على الفتنة
وسمى عام ٧٤ هـ بعام الجماعة واقتصر المسلمون على الروم واستؤقت
الفتوح في افريقيا وفتحت الأندلس .

ثانيا : اصلاح العملة

كانت الدولة الاسلامية حتى ذلك الوقت لا تزال تتعامل بالعملات
الأجنبية (الدناير الرومية والدرهم الفارسية) .

وكان عبد الملك بن مروان هو أول من ضرب الدنانير المنقوشة سنة ٧٤ هـ وضرب الدراهم سنة ٧٥ هـ وعم ذلك جميع النواحي سنة ٧٦ هـ وقيل ان سبب ضرب الدنانير هو وجود عبارات على النقود الرومية بتأليه المسيح ، وبالنسبة للدراهم كان بسبب اضمحلال فارس وفسادها ففسدت نقودهم •

وكانت النقود الاسلامية خالصة وصار تداولها في السوق •• ولكن طبقا لقانون « جريشام » الذي يرى فيه أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة ، فان عدم تحديد نسب بين النقود الاسلامية وكلا من النقود الفارسية والرومية كان عائقا للنشاط الاقتصادي وكانت الدولة تجد صعوبة حين تريد استيفاء حقها من الخراج والجزية •

ويذكر الدكتور عيسى عبيد أن عمر رضى الله عنه أول من ضرب الدراهم في الاسلام على مثال الدراهم الكسروية سنة ١٨ هـ أما الدنانير فلم تضرب الا في عهد عبد الملك بن مروان •

وقد أجرى عبد الملك اصلاحات شاملة لتحديد عيار ثابت للدراهم والدنانير وتم تحريم ضرب النقود خارج الدار المخصصة لسك النقود وبطل التعامل بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية وصارت العملة موحدة في جميع الأقطار •

وكان ذلك حجر الأساس للنهضة التجارية الاسلامية التي بلغت أوجها في العصر العباسي الأول •

* * *

ثالثا : تعريب الدواوين

وقد تم تعريب دواوين الخراج (الموارد) اذ أن دواوين الجند وهي صرف الأموال (النفقات) كانت باللغة العربية منذ نشأتها •

فالجباية والحسابات كانت في العراق وسائر بلاد الفرس بالفارسية

وفى الشام بالرومية ومع تعريب جانب الموارد كان فى ذلك ضبط
للدواوين ومنع الغش . فكان ذلك جزءا هاما من الاصلاح المادى .

* * *

رابعاً : العناية بالزراعة

الزراعة أساس الخراج ولذا وجهت اليها الدولة العناية ولا سيما
بالعراق فحضرت الأنهار منذ عهد عمر بن الخطاب وأكمل ذلك الحجاج
بالإضافة الى الأنهار فى « كسكر » وفى « السند » وعمل على زيادة
الأيدي العاملة وتربية المواشى ومنع ذبح الأبقار لاستخدامها فى الزراعة .
ومما يؤكد أهمية الزراعة هو أن عمرو بن العاص والى مصر فى
عهد عمر بن الخطاب لم يكن يرسل الى الخلافة فى المدينة الخراج
المطلوب الا بعد اقتطاع ما تحتاج اليه البلاد من خمر خلجانها واقامة
جسورها وبناء قناطرها وقطع جزرها .

* * *

خامساً : حالة الضرائب

فى عهد عبد الملك وابنيه الوليد وسليمان اتخذت بعض اجراءات
أريد بها تعديل الضرائب لزيادتها وضبط طرق الجباية ومن ذلك :
— أن الجزية التى كانت مفروضة على كل فرد هى ديناراً ومديان
قمحا وقسطان زيتا وقسطان خلا فجعلها على كل فرد أربعة دقاير .
— وضرب محمد بن يوسف (شقيق الحجاج) والى اليمن خراجا
عليهم ولكن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ألغاه مكتفيا بالشر ، ولكن
نريد بن عبد الملك أعاده .
— وفى مصر فرض عبد العزيز بن مروان الجزية على كل راهب
بمقدار دينار وكانوا من قبل مغفون منها .

— وفى عهد سليمان بن عبد الملك فصلت الولاية العامة عن ولاية
الخراج •

سادسا : اصلاحات عمر بن عبد العزيز

كان من خيار الخلفاء .. عالما زاهدا تقيا غاية حكمه ولا سيما
فى الشئون المالية أن تكون مطابقة الأحكام الشريعة وانتقد سياسة
أسلافه الأمويين اذ قال : « اللهم قد امتلأت الأرض ظلما وجورا فأرح
الناس » • وقال عن يزيد بن المهلب وآل بيته : « هؤلاء جابرة لا أحب
مثلهم » وعزله عن العراق وخراسان •

ومن اصلاحاته أنه رد الحقوق لأصحابها وبدأ بأهل بيته ورد مظالم
بنى أمية على أهلها •

ورد القطائع التى ورثها عن آبائه ومنها فدى .. كما ألغى الزيادات
التي ضربت فى الخراج وألغى هدايا النيروز والمهرجان ونهى عن تعذيب
الناس من أجل الخراج •

وقد أرسل اليه حيان بن شريح والى مصر يقول : ان دخول الناس
فى الاسلام قد أنقص مقدار الجزية ، فكتب اليه يقول : ان الله قد بعث
محمدا صلى الله عليه وسلم هاديا ولم يبعثه جاييا •

وحين علم أن يزيد بن المهلب لديه أموال كان قد جمعها فى فتح
جرجان أرسل اليه ليأخذ الخمس مما أفاء الله على المسلمين فلما أنكر
ذلك حبسه •

سابعا : بعض الظواهر الاقتصادية فى عهد الأمويين

كان المسلمون فى عهد عمر بن الخطاب يعتبرون جندا ولكل منهم
واقب فى الديوان ، ولما آل الأمر الى بنى أمية كان العمال يبدلون

جهدهم في جمع الأموال بأي وسيلة شرعية أو غير شرعية مشال ذلك ما قام به الحجاج بن يوسف اذ استمر في تحصيل الجزية من أهل الذمة بعد اسلامهم .

وصار بيت المال فيها لبنى أمية وانهارت قواعد العدل وأصبح الخلافة ملكا عضوضا وتحققت امتيازات للحاشية ولم يتق الله في مال المسلمين سوى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه .

وهناك حقيقة هامة وهي أن الخراج في ذلك العصر كان أكبر من الخراج في عصر الخلفاء الراشدين لسببين هما :

١ - اتساع مساحة الدولة الاسلامية .

٢ - عناية الأمويين بزيادة الموارد اذ بلغ الخراج في عهد هشام ابن عبد الملك كالاتى :

في العراق ٢٣٠ ألف ألف درهم .

في مصر ٤ آلاف ألف دينار .

في الشام (سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين) ١٧٣٠.٠٠٠ دينار .

ومن بعض الظواهر الاقتصادية الأخرى :

١ - كثرة القطائع : حيث زادت في عهد الدولة الأموية بعد حرق الديوان (٨٢ هـ) أثناء فتنة ابن الأشعث فأخذ كل قوم ما يليهم من القطائع بعد أن كانت ملكا للدولة منذ أيام الفتح وكانت غلتها ٥٠ ألف درهم فصارت كلها أرض عشر واقتطعت هذه القطائع بعد ذلك الى بنى العباس .

٢ - الإلجاء : وهو أن يلجئ الرجل أرضه الى أمير أو قوى يحتوى به فيكتب باسمه ويقوم هو بدفع خراجها وهو نفس نظام الحماية .

٣ - الايفسار : وهو أن يوغر المالك الرجل الأرض فيجعلها
له من غير خراج أو يؤدي الخراج الى السلطان الأكبر فرارا من
العمال .

٤ - التقبيل : وهو أن يجعل شخص قبيلا - أى كفيلا - بتحصيل
الخراج وأخذة لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه وهو ما يسمى بنظام
الالتزام فيستفيد السلطان بتعجيل الدفع ويستفيد المتقبل الفرق بين
ما يدفعه وما يحصله . وعلماء الشريعة لا يجيزون ذلك (١) .

* * *

(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .

المبحث الثالث

الدواوين في عصر الخلافة العباسية

ويتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

- *** نظام الدواوين •
- *** أقسام الدواوين •
- *** وظائف كتاب الديوان •
- *** نظام المقاسمة في الخراج •
- *** القاضي أبو يوسف وهارون الرشيد •
- *** قوائم الخراج •
- *** تقدير العطاء في الجيش •

اولا : نظام الدواوين

لما آل الأمر الى بنى العباس ازداد ميل الخلفاء الى الترف والرخاء فاستنابوا من يقوم مقامهم في مباشرة الأعمال واستحدثوا منصب الوزارة والحسبة وغيرها وتفرعت المناصب وتشعبت حسب مقتضيات الأحوال •

وكان الخليفة في صدر الاسلام هو الذي يراقب الدواوين وكان عماله من أهل الزهد والتقوى ، فلم يكن للخليفة أموال خاصة ولا ضياع ، فلما اتسعت سلطتهم وتبدلت وجهة الخلافة من الدين الى السياسة ومال الخلفاء الى التقاعد وتقليد القياصرة والأكاسرة استنابوا من يقوم بتلك الأعمال فاستخدموا من يياشر أمور الدولة عنهم وهم الوزراء ومن يراقب تصرف العمال في الأمصار وهو صاحب ديوان البريد ومن يتولى ختم الرسائل وتقييدها وهم أصحاب ديوان التوقيع أو الخاتم ومن يتولى النظر في ضياعهم وأملاكهم وهم عمال ديوان الخاص ، واقتضت حضارتهم

أن يضربوا النقود وأنشأوا دواوين أخرى بعضها لعرض الرسائل وبعضها
لغير ذلك مثل ديوان الترتيب وديوان العزيز .

وكان الكاتب في عهد الخلفاء الراشدين هو الذي يتولى الديوان
على ما وضعه عمر فيدون ما يرد من أموال الخراج والجزية وغيرها وما
ينفق على الجنود والعمال والقضاة وغيرهم ويتولى مكاتبة العمال فلما
اتسعت أعمال الدولة تشعب ذلك الديوان إلى دواوين منها :

(أ) ديوان الخراج وهو ما يخص بحسابات الخراج والجزية .

(ب) ديوان الزمام والنفقة وهو ما يخص بالنفقة على الجند وغيرهم .

(ج) ديوان الاقطاع .

(د) ديوان المعادن .

(هـ) ديوان الجند وهو ما يختص بتدوين أسماء الجند وطبقاتهم

ورواتبهم .

(و) ديوان الرسائل أو الإنشاء ومهمة صاحبه اذاعة المراسم
والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة .

وكانت هناك دواوين أخرى مثل ديوان الموالى والعلماء ويسجل
فيه أسماء موالى الخليفة وعبيده وديوان النظر في المظالم وديوان
الأحداث والشرطة وكانت هناك إدارة خاصة للمحافظة على مصالح
غير المسلمين ويدعى رئيسها « كاتب الجيذ » ، ويذكر أمير على مؤلف كتاب
روح الاسلام أن كل ديوان كان له رئيس يسمى الرئيس أو الصدر ،
وكان يمين على هؤلاء الرؤساء مفتشون يسمون المشرفون أو النظار .

وقد ورث العباسيون ملكا عظيما يجبى منه الخراج ، وقد كتب
عبد الله بن المقفع وثيقة اقتصادية إلى جعفر المنصور يعرض فيها طائفة من
المقترحات والنصائح أهم ما فيها أن جند خراسان فيهم منعة وأهل وطاعة
ومن أجل صلاحهم لا يتولى أحد منهم الخراج إذ قال : إن ولاية الخراج

مفسدة للمقاتلة كما اقترح تحديد ميعاد لصرف رواتبهم مع ضرورة إعادة تنظيم الخراج والدقة في اختيار العمال مع مراقبتهم .

ومن أهم الأعمال الاقتصادية التي قام بها المنصور بناء بغداد وكان المنصور مقتصدا بعيدا عن الترف . مات وترك وراءه في بيت المال ثروة عظيمة تقدر بـ ٦٠٠ ألف ألف درهم ، ١٤ ألف ألف دينار وكان الدينار في ذلك الوقت يوازي ١٥ درهما فيكون مجموع التركة ٨١٠ مليون درهم .

* * *

ثانيا : اقسام الدواوين

القسم الاول - ما يخص الجيش في اثبات وعطاء :

واثباتهم في الديوان مقيد بثلاث شروط هي :

١ - الوصف الذي يجوز به اثباتهم - وهي خمسة أوصاف :

البلوغ - الحرية - الاسلام - السلامة من الآفات المانعة للقتال - أن يكون فيه اقدام على الحروب ومعرفة القتال .

٢ - السبب الذي يستحق به ترتيبهم : وهو معتبر من وجهين أحدهما عام والآخر خاص .

فأما العام : فهو ترتيب القبائل والأجناس حتى تتميز كل قبيلة عن غيرها .

وأما الخاص : فهو ترتيب الواحد بعد الواحد بحسب السابقة في الاسلام .

٣ - الحال الذي يقدر به عطاؤهم : وهذا معتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطع عن نهاية البيضة ، والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه هي :

(١) عدد من يعوله من الذراري والمالكة .

(ب) عدد ما يربطه من الخيل والظهر •

(ج) الموضع الذى يحطه فى الغلاء والرخص •

القسم الثانى - ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق :

ويشتمل على ستة فصول هى :

١ - تحديد العمل الذى يتميز به من غيره وتفصيل نواحيه التى تختلف أحكامها •

٢ - أن يذكر البلد هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج وهل اختلفت أحكام نواحيه أم تساوت •

٣ - أحكام خراجه وهل هو ثلث أم نصف وإن كان بحسب اختلاف الزروع يذكر ذلك •

٤ - ذكر من فى كل بلد من أهل الذمة وما استقر عليهم فى عقد الجزية من حيث اليسار والاعسار •

٥ - أن كان من بلدان المعادن أن يذكر أجناس معادنه وعدد كل جنس ليستوفى حق المعدن منها •

٦ - إذا كان البلد ثغرا يتاخم دار الحرب وكانت أموالهم قد دخلت دار الاسلام معشورة عن صلح استقر معهم أثبت فى ديوان عقد صلحهم •

القسم الثالث - ما يختص بالعمال من تقليد وعزل :

ويشمل ثلاثة فصول هى :

١ - ذكر من يصح منه تقليد العمال وهذا يكون من أحد ثلاثة :
أما من السلطان المستولى على كل الأمور ، وأما من وزير التفويض ،
وأما من عامل عام الولاية •

٢ - من يصح أن يتقلد العمالة وهو من يتمتع بالكفاية والثقة والحرية والاسلام .

٣ - ذكر العمل الذي تقلده ويعتبر فيه ثلاثة شروط هي : تحديد الناحية بما يتميز به عن غيرها ، تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر والعلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينتفى عنه الجهالة .

القسم الرابع - ما يختص ببيت المال من دخل وخرج :

وهو كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال .

والأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم الى ثلاثة أقسام : فئ ، وغنيمة ، وصدقة .

أما الفئ فمن حقوق بيت المال لأن مصرفه موقوف على رأى الامام واجتهاده .

وأما الغنيمة فليست من حقوق بيت المال لأنها مستحقة للقائمين الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأى الامام ولا اجتهاد له فى نهيم منها .

أما الصدقة فضربان :

صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال لجواز اسناد أربابه بأخراج زكاته فى أهلها .

صدقة مال ظاهر كأعشار الزروع والثمار وصدقات المواشى فعند أبى حنيفة أنه من حقوق بيت المال لأنه يجوز صرفه على رأى الامام واجتهاده فى اطار مصارف الزكاة المعروفة ، بينما يرى الامام الشافعى أنه لا يكون من حقوق بيت المال لأنه معين الجهات لا يجوز صرفه على غير جهاته .



ثالثا : وظائف كتاب الديوان

ذكر النويرى فى كتابه « نهاية الأرب فى فنون الأدب » الذى ألفه فى القرن الثامن الهجرى طرفا عن مهنة كتابة الديوان وكيف أنها كانت من المهن الرفيعة التى فاقت مهن الكتابة الأخرى .
وقد قسم النويرى مهن كتابة الدواوين الى أقسام كثيرة منها المختصة بالشئون الآتية :

- ١ - مباشرة الجيوش .
- ٢ - مباشرة الخزانة وبيت المال .
- ٣ - مباشرة اهراء الغلال (نظام المخازن) .
- ٤ - مباشرة البيوت السلطانية .
- ٥ - مباشرة الهلالى (الايرادات الشهرية) .
- ٦ - مباشرة الجوالى (الجزية) .
- ٧ - مباشرة الخراجى (الايرادات السنوية) .

الى غير ذلك من الأقسام - وسنتناول بشيء من الإيجاز شرح اختصاصات القائمين على بعض هذه الأقسام كما ذكرها النويرى :

١ - مباشر بيت المال :

يقصد بمباشر بيت المال خازن بيت المال ومباشرة بيت المال عمدته ضبط ما يدخل اليه (الايرادات) وما يخرج منه (المصروفات) .
وضبط الايرادات يتلخص فى أنه يجعل لكل جهة دفاتر تشبه دفاتر الأستاذ المعروفة فى المحاسبة الآن فاذا وصله من جهة مستندات بالايادات قيدها فى دفاتر اليومية (تعاليق المياومة) ثم يرسلها الى دفاتر الأستاذ المختصة بكل جهة . ثم يبلغ الجهة المرسله للمستندات عما اذا كان الحساب صحيحا من عدمه مع بيان الأسباب .
وعليه أن يصور حسابات إجمالية عن الايرادات لكل من الخراج

والجزية والأخماس كل على حدة ويكون لكل جهة حسابات خاصة بها
ويضيف إيرادات السنة السابقة ثم يقفل الحسابات ويخصم من الإيرادات
ما يكون قد صرف بموجب مستندات ثم يستخرج الرصيد النهائي •

وأما ضبط المصروفات فلأن المباشر يقيد كل ما يصل إليه من مطالبات
ويقيد أسماء المستحقين ومقدار الرواتب المقدرة لكل منهم على بيت المال •

ومن هذا يتبين أن النظام المالي الإسلامي لضبط الحسابات
يتشابه كثيرا مع النظام المالي الحديث لضبط إيرادات ومصروفات
الدولة •

٢ - مباشر الجوالى او الجزية :

ومن أهم واجباته :

(أ) قيد أسماء أهل الذمة •

(ب) القيد فى تعاليق المياومة ثم الترحيل الى الجريدة •

(ج) واجبه ازاء رؤساء أهل الذمة بالزامهم كتابة أوراق يسمونها

الرقاع •

٣ - مباشر الخراج :

من المعروف أن الخراج من الإيرادات الستوية وقد قسمه النويرى
الى قسمين :

(أ) خراج الزراعة ويقصد به المفروض على الأرض الزراعية •

(ب) خراج الراتب وهو المفروض على السواقي والبساتين والنخيل^(١)

* * *

رابعا : نظام المقاسمة

حدث تحول خطير فى أمر الخراج وهو أن الدولة قررت الحصول

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبده •

عن نظام المساحة الذى كان معمولاً به فى عهد عمر بن الخطاب وقبل ذلك فى دولة الفرس والعمل بنظام المقاسمة .

ومعنى نظام المساحة هو أن يكون هناك خراج معين على مساحة محدودة من الأرض دون النظر لاختلاف كميات المحاصيل إلا أن الحاكم يمكنه تغيير قيمة الخراج بحسب ما تحمله الأرض ويتحمله الناس .

أما نظام المقاسمة فهو كالثالث للدولة والثالثين للمزارعين دون اعتبار للمساحة إذ يتغير الخراج بتغير المحصول الذى ينتج .

وبالطبع لكلا النظامين منافع ومضار . ولكن كان من أسباب التحول من نظام المساحة الى نظام المقاسمة هو :

١ - رخص أسعار الغلات .

٢ - خراب السواد (الأراضي الزراعية) .

ويبدو أن فى هذا تناقضا والحقيقة أن رخص أسعار الغلات دعا الناس لأن يطلبوا من السلطان أن يطبق عليهم نظام المقاسمة .

ويتوقف نظام المقاسمة على النسبة التى تحددها الدولة وكانت هذه النسب ما يلى :

١ - النصف على الأرض التى تسقى سيجا

٢ - الثالث على الأرض التى تسقى بالدوالي فيما يختص بالزروع

٣ - الربع على الأرض التى تسقى بالدواليب

أما الثمار من نخيل وكروم وخلافه فبقيت على نظام المساحة وبالطبع روعى قرب الأرض من الأسواق .

وكان من فوائد هذا النظام أنه أوجد أساسا موحدا لجميع النواحي والناس وهذه طريقة عادلة للجباية وأصبح الخراج متناسبا مع المحصول . وكان ذلك مفيدا للدولة لأنه جعل الحصول على الخراج ميسورا وكان من نتيجة ذلك فى النهاية زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الخراج .

فى ذلك العهد تم انشاء ديوان الزمام وهو ما يشبه فى زماننا هذا ديوان المحاسبات .

وتتبعه للاسراف المتزايد والحاجة الى المزيد من الأموال فرضت لأول مرة ضريبة الأسواق اذ فرضت على الحوائت وكان ذلك سببا فى حدوث فتنة .

* * *

خامسا : ابو يوسف والرشيد

اتهى ابو يوسف الى أن نظام المقاسمة هو أفضل نظام ينبغى العمل به لأنه يكفل تحقيق مصلحة كل من الدولة والشعب بل يرى ابو يوسف ألا يقتصر ذلك على الزروع فقط بل يمتد ليشمل النخل والكروم ويعمل ذلك بأدلة فقهية اذ قال :

« ابن الأدلة فى العدول الى نظام المقاسمة تتلخص فى أن نشاط التشريع هو مراعاة المصلحة وأن لا توضع على الأرض الا ما تطيق » ، ثم انتهى الى الحكم التالى :

« للامام أن يزيد وينقص فيما يوظفه من الخراج على أهل الأرض » . وقد وجه الرشيد الى القاضى أبى يوسف رسالة محتوية على أسئلة عن كل ما يختص بالخراج وطلب الاجابة عليها فكان نتيجة ذلك كتابه « الخراج » وكان ما قال :

« سألتى أمير المؤمنين أن أضع له كتابا يعمل به فى جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالى وقد أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته والصلاح لأمرهم .. وفق الله أمير المؤمنين » ..

وكتاب الخراج لأبى يوسف من أعظم كتب الفقه الاسلامى لتيان أحكام الخراج ويعد وثيقة تاريخية تحوى ما كان فى عهد الخلفاء الراشدين .. حتى الدولة العباسية .. ومن أقواله المأثورة أيضا :

« رأيت أن تتخذ قوما من أهل الصلاح والدين والإمانة فتوليهم الخراج » .

وقد فنى أبو يوسف عن نظام التقبل (الالتزام) . . . واقترح على الخليفة أن يجلس لنظر مظالم الرعية فى الشهر أو الشهرين مجلسا واحدا يسمع فيه المظلوم وينكر على الظالم .

* * *

سادسا : قوائم الخراج

كان يحيى بن برمك وزيرا مفوضا لدى الرشيد بجانب ما كان له من محبة حيث كان أبوه محل إعجاب أبى العباس لفصاحته وكان مسئولا عن ديوان الخراج والجند وكان ذا كفاءة عالية فى تدبير الأمور . . . ولكن اتفاق المال لم يكن له ضوابط وهذا ما دعا أمير المؤمنين هارون الرشيد الى الاستعانة بالقاضى أبى يوسف لاصلاح مالية الدولة .

وأهم ما يمتاز به العصر العباسى هو أن التاريخ قد حفظ له قوائم مفصلة وكاملة تبين مقادير الخراج التى كانت تجبى من مختلف الأقاليم تبين أنواع العروض الى جانب المبالغ النقدية وهذه القوائم أربعة هى .

- ١ - قائمة الجهشياري التى ذكرها فى كتابه « الوزراء والكتاب » .
- ٢ - قائمة ابن خلدون التى أوردها فى مقدمته .
- ٣ - قائمة قدامة بن جعفر فى كتابه « الخراج » .
- ٤ - قائمة ابن خرداذبه فى « المسالك والممالك » (١) .

* * *

سابعا : تقدير العطاء فى الجيش

نظرا لارتباط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بنقبات الدولة فقد أثرنا أن نذكر ما ذكره الماوردى فى أصول تقدير العطاء وسنرى أنها تتفق

(١) الخراج والنظم المالية - للدكتور ضياء الدين الرئيس .

مع الاعتبارات التي تهتدي بها في أجر الوظيفة في العصر الحديث ..
يقول الماوردي :

إن تقدير العطاء يعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها الجندي عن الشمس
مادة تقطعه عن حماية البيضة (أي الدفاع عن البلاد) وحد الكفاية
عنده على ثلاثة أوجه :

- (أ) ما يعوله من الذراري والماليك .
- (ب) ما يربطه من الخيل والظهر .
- (ج) تقدير كفايته في نفقته وكسوته طوال العام .

واختلف الفقهاء في تقدير رزقه بالكفاية هل يجوز زيادته ؟

يرى الشافعي منع الزيادة وإن اتسع المال لأن المال لا يوضع
إلا في الحقوق اللازمة بينما يجوز الإمام أبو حنيفة زيادته على الكفاية
إذا اتسع المال لها .

والمرجح هو الزيادة إذا زادت الأسعار وزادت الحوائج الضرورية ..
ويكون وقت العطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق فإن كان العطاء
مرة واحدة في السنة جعل العطاء في رأس كل سنة وإن كان في وقتين
جعل العطاء في السنة مرتين وإن كانت تستوفي كل شهر جعل العطاء على
رأس كل شهر .

وإذا مات الجندي أو قتل كان لورثته مستحقات على بيت المال
واختلف الفقهاء في مصدر هذا الاستحقاق هل من مال العشر والصدقة
أم يظل من عطاءه لنفقات ذريته ؟

وفي حالة إصابة الجندي بمرض مزمن اختلف الفقهاء على قولين :
أحدهما يقول بسقوط العطاء لأنه مقابل عمل ، والقول الثاني يقول
بأنه باق على العطاء ترغيبا في التجديد والارتزاق .



المبحث الرابع

ميزانية الدولة في النظم المالية المعاصرة

يتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

تعريف - موضع الميزانية في الحسابات القومية - القواعد الأساسية للميزانية - مدى تطبيق قواعد الميزانية - تحضير الميزانية واعتمادها - تنفيذ الميزانية - مراقبة تنفيذ الميزانية .

أولا : تعريف ميزانية الدولة في المالية العامة

الميزانية تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن وقد أصبحت أداة رئيسية تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

من هذا التعريف نجد أن الميزانية خطة وتقدير مفصل وتعد لفترة من الزمن « سنة » كما أنها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية « البرلمان » وبخصوص تكوين الميزانية نجد أنها ذات شقين أو ميزائيتين :

الميزانية الأولى : وتمثل نشاط الوحدات الحكومية التي تقوم بتأدية خدمات لأشباع حاجات جماعية كالدفاع والأمن والقضاء .. الخ . وقد اتسع ذلك النشاط التقليدي .

الميزانية الثانية : وتمثل نشاطا آخر ذا طابع اقتصادي تجاري وتكون في مجموعها ميزانية الأعمال .

ثانيا : موضع الميزانية في الحسابات القومية

نظرا لأهمية النشاط الاقتصادى للحكومة فان الباحث فى المالىة العامة يتعين عليه الاستعانة بأسلوب المحاسبة القومية لاعداد ما يسمى بالميزانية القومية .

والغرض الذى تهدف اليه المحاسبة القومية هو وضع صورة شاملة للنشاط الاقتصادى للمجتمع شاملة القطاعين العام والخاص والعائلى وبحيث يمكن احتساب الدخل القومى أو الناتج القومى أو الاستهلاك والادخار .

والغرض الثانى للمحاسبة القومية هو دراسة امكانية تنفيذ الخطة الاستثمارية المقترحة كما تستخدم الميزانية القومية لدراسة آثار السياسة المالية - فقد تقرر الحكومة تمويل بعض نفقاتها عن طريق التوسع فى العمليات الائتمانية .

والحسابات القومية المصرية تقسم النشاط الاقتصادى الى القطاعات الآتية :

١ - قطاع الأعمال : ويضم جميع المشروعات الإنتاجية العامة والخاصة .

٢ - القطاع العائلى : ويشمل جميع أفراد المجتمع بوصفهم مستهلكين .

٣ - قطاع الادارة الحكومية : ويشمل جميع المرافق المركزية واللامركزية فيما عدا المشروعات الحكومية التى تدخل فى قطاع الأعمال .

٤ - القطاع الخارجى : ويضم الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وانتقال رؤوس الأموال والنفقات التحويلية .

* * *

ثالثا : القواعد الأساسية للميزانية

وتشمل :

- ١ - قاعدة السنوية : سنة من الزمن •
- ٢ - قاعدة العمومية : وهو أن تدرج فى الميزانية جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا تجيز اجراء المقاصة •
- ٣ - قاعدة عدم التخصيص : وهو أن تواجه جميع مصروفات الدولة بجميع إيراداتها ولا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات •
- ٤ - قاعدة التوازن : والمقصود بها كفاية الموارد لمواجهة جميع المصروفات المعتمدة ولكن السياسة المالية التى تتبعها الحكومات الحديثة اقتضت الخروج عن هذه القاعدة واللجوء الى القروض •
- ٥ - قاعدة الوحدة : وهو أن تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة فى وثيقة واحدة •

* * *

رابعا : مدى تطبيق قواعد الميزانية

يرى البعض تبرير الخروج عن القواعد الأساسية للميزانية لأنها نشأت فى القرن التاسع عشر الذى اتسم بالحرية الاقتصادية ، ومع تدخل الدولة فالأمر يختلف خاصة وأن الميزانية لا تشمل الا جزءا من الدخل القومى (إيرادات) وجزءا من مجموع نفقات المجتمع •

وبالنسبة لقيام الدولة ببعض المشروعات الكبيرة التى تستغرق سنوات فان ذلك يتعارض مع قاعدة السنوية ، كما أن قاعدة عدم التخصيص حالت دون تحقيق التقدم فى البلاد النامية كما أن قاعدة وحدة الميزانية أثارت بعض الاعتراضات وخاصة حين تلجأ الحكومة الى القروض العامة لمواجهة بعض مصروفاتها وتضع لها ميزانية غير عادية الى جانب الميزانية الأساسية •

يسيرى البعض أن تخصص الميزانية العادية للنفقات الدورية. أما المصروفات الأخرى التى لا تتسم بطابع الدورية مثل الأعمال الانشائية الكبيرة فتدخل فى نطاق الميزانية غير العادية فالاقتصادى الفرنسى «هنرى لوفانبرج» يرى ضرورة الرجوع لمبدأ وحدة الميزانية مع تقسيم النفقات الى ثلاثة أقسام كالآتى :

١ - النفقات العادية : وهى نفقات تسيير المرافق العامة مثل الدفاع والأمن والقضاء .

٢ - نفقات التحويل : وهى النفقات التى تتحملها الدولة دون أن تقابلها سلع وخدمات مثل الفوائد وأقساط الاستهلاك والاعانات الاجتماعية .

٣ - نفقات الاستثمار : وهى النفقات التى تزيد مرافق الدولة من طرق وكبارى ووسائل تعليمية وصحية مع تشييدات لمشروعات اقتصادية تؤدى كلها الى تسمية المجتمع .

ونخلص مما تقدم أن من الحكمة هو جمع ميزانيات الهيئات والمؤسسات فى وثيقة واحدة وتوحيد نظامها المالى بقصد إخضاعها للمراقبة ، وفصل ميزانية الأعمال عن ميزانية الخدمات يعتبر أمرا سليما ولا يعد خروجا عن قاعدة وحدة الميزانية ويمكن اعداد ملاحق لميزانيات الأنشطة المختلفة الحكومية فى ميزانية الخدمات والمسألة بعد ذلك لا تبدو الا أن تكون تقسيم لاعتمادات بعض الوزارات .

خامسا : تحضير الميزانية واعتمادها

سبق أن قلنا ان هناك ميزانية للخدمات تدمج فيها ميزانيات الجامعات وبعض الهيئات العلمية وغير ذلك من الخدمات الأخرى بالملاحق .
وفى ميزانية الأعمال التى تشمل عدة ميزانيات كل منها خاص

بشركة أو مؤسسة وهي تختلف عن ميزانية الخدمات من حيث طبيعتها وإجراءات تحضيرها •

وتشمل دراسة تحضير الميزانية واعتمادها الموضوعات التالية :

١ - السلطات المختصة بتحضير الميزانية :

تحضير الميزانية عمل إداري محض تضطلع به السلطة التنفيذية وأعدادها يتطلب مساهمة عدد كبير من الهيئات وهي وزارات المالية والتخطيط والوزارات المختصة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلا أن لوزارة مالية دورا كبيرا في ذلك •

٢ - طريقة تقدير المصروفات والإيرادات :

والطريقة المتبعة هي طريقة التقدير المباشر بواسطة الموظفين المختصين بالنسبة للمصروفات أما الإيرادات فيتبع في تقديرها إما طريقة التقدير المباشر وإما طريقة التقدير الآلى •

وطريقة التقدير المباشر فى الإيرادات لا تختلف عن المصروفات وأساسها أن يستعين المسؤول عن أعداد الميزانية بجميع المعلومات لتحديد الإيرادات المنظورة •

أما طريقة التقدير الآلى فهو يقضى بأن تدرج الإيرادات فى الميزانية الجديدة كما جاء بالحساب الختامى لآخر سنة دون أى تصرف سوى ما تقتضيه الضرورة فقط والغرض من ذلك هو تجنب المغالاة •

وقد ترى السلطة المهيمنة على تحضير الميزانية تقدير الإيرادات على أساس الإيرادات الفعلية للحساب الختامى للسنة قبل الأخيرة بعد زيادتها بمعدل معين (١٠٪ مثلا) •

٣ - اعتماد الميزانية والاجراءات الواجب اتباعها :

الاعتماد من اختصاص السلطة التشريعية وتعتمد الميزانية بابا بابا وتطبق هذه القاعدة على المصروفات يسمى بتخصيص الاعتمادات •

وميزانية الخدمات تقسم الى الهيئات المختلفة (أقسام) وكل قسم الى فروع وفصول بحسب تعدد المصالح التابعة لكل وزارة ويقسم كل فرع أو فصل الى أربعة أبواب كالآتي :

الباب الأول : أجور •

الباب الثاني : المصروفات العامة •

الباب الثالث : المصروفات الاستثمارية •

الباب الرابع : المصروفات التحويلية •

وتطبق قاعدة التخصيص في ميزانية الأعمال فتصبح كل هيئة قسما مستقلا في الميزانية ، وبالنسبة للإيرادات فالقاعدة المتبعة هي عدم التخصيص وتعتمد بإبوابها غير أنه يجب ملاحظة أن كل قسم في ميزانية الأعمال يعتبر مستقلا بمعنى تخصيص موارد كل هيئة لمصروفاتها الخاصة •

وبعد أنه تتم مناقشة الميزانية واعتمادها يقوم المجلس بالاقتراع على مشروع الميزانية برمته •

وإذا لم تصدر الميزانية الجديدة يعمل بالميزانية القديمة لحين صدورها وبعد الانتهاء من اعتماد الهيئة التشريعية يصدر بها قانون أو قرار رئاسة الجمهورية •



سادسا : تنفيذ الميزانية

ويقصد بها اجراء تحصيل الإيرادات ودفع المصروفات ويتناول هذا الموضوع :

١ - عمليات التحصيل والدفع :

يتم التحصيل عن طريق موظفين تابعين لوزارة المالية أو عاملين

تحت إشرافها والضرائب تعد من أهم إيرادات الدولة التي تجبى بواسطة
ثلاث مصالح هي :

(أ) مصلحة الأموال المقررة :

ومهمتها تحصيل أموال الأطنان وعوائد المباني ورسوم الحفر
والملاهي ولها فروع في المحافظات ويتم التحصيل عن طريق الصيارفة
والمعاونين .

(ب) مصلحة الضرائب :

ومن أهم ما يتم تحصيله الضرائب على إيرادات القيم المنقولة
وضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والإيراد العام منذ
عام ١٩٣٩

(ج) مصلحة الجمارك :

ومهمتها تحصيل الرسوم الجمركية ورسوم الاقتاج .
أما الإيرادات الأخرى فتحصلها وزارات أخرى نيابة عن وزارة
المالية .

٢ - عدم مطابقة التقديرات للواقع ونتيجة :

قد تقل الإيرادات الفعلية عن المقدرة في الميزانية . . هنا تلجأ الدولة
إلى فرض ضرائب جديدة أو تلجأ إلى القروض .

وقد تزيد الإيرادات الفعلية عن المقدرة فتحول هذه الزيادات إلى
الاحتياطي عند اعتماد الحساب الختامي بالبرلمان . والإيرادات تعوض
بعضها بعضا .

أما بالنسبة للمصروفات فأخطاء التقدير لا تعوض بعضها بعضا مثل
الإيرادات لوجود قاعدة التخصيص . فلا ينبغي التحويل من باب إلى
باب إلا بأذن من السلطة التشريعية وإذا وجد اعتماد زائد في نهاية العام

يتم الغاؤه وإذا قل لجأ الوزير المختص عن طريق وزارة المالية الى السلطة التشريعية لطلب اعتماد ضافى .

* * *

سابعاً : مراقبة تنفيذ الميزانية

لتيسير المراقبة تقدم الادارة المالية الحساب الختامى الى السلطة التشريعية لاعتمادها من البرلمان والاستعانة بالخبراء للمراجعة المستندية وفى البرلمان لجنة للميزانية مختصة بذلك .

والمراقبة ليست فقط من جانب البرلمان بل تتعاون معها بعض الجهات مثل :

١ - مراقبة وزارة المالية بواسطة المراقبة المالية ورؤساء الحسابات ومفتشى المالية .

٢ - متابعة وزارة التخطيط لتنفيذ الخطة .

٣ - الجهاز المركزى للمحاسبات ويتبع رئاسة الجمهورية .

٤ - النيابة الادارية وتلحق بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذى يلحق بمجلس الوزراء وهى قسمان : قسم الرقابة وقسم التحقيق^(١) .

* * *

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيسى اسعد عبد الملك .

المبحث الخامس

الموازنة في الاسلام بين الضرورات والحاجات والتحصينات (١)

ويتناول هذا المبحث الموضوعات التالية :

- ١ - الموازنة الاسلامية تقوم على ثلاثة : ضرورات - حاجيات - تحصينات .
- ٢ - الاسلام يرفض ميزانيات الشح والبخل والترف والاسراف والتبذير .
- ٣ - موازنة بنود الاطلاق .

اولا : ميزانيات الضرورات والحاجات والتحصينات

يقوم التخطيط في الاسلام على فكرة دقيقة شديدة الانضباط : وذلك بترتيب الضرورات فالحاجات فالتحصينات .

● والضرورات :

هي الأمور التي يختل المجتمع باختلالها وهي خمسة أنواع :

الدين - والنفس - والنسل - والعقل - والمال .

وهذه الضرورات تتعلق بالفرائز والعادات المفروسة في الافسان والتي لا تتبدل .

● والحاجات :

هي الأمور التي تترتب المشقة على اختلالها وهي في الأمور الخمسة

(١) لسان العرب لابن منظور : «جمع حاجة : حاج وحوائج وحاجات» ولا أصل لكلمة حاجيات .

السابقة وتعلق بكيفيات استيفاء الضرورات وموائمتها من حيث القدرة والسرعة ونحو ذلك .

● والتحسينات :

هى الأمور التى تطلب للتكميل والترفيه وهى تتعلق بملاءمة الأمور الخمسة السابقة ومناسبتها للذوق وتقبلها .

ويقوم التخطيط الإسلامى على أن يكون استيفاء كل أمر من هذه الأمور الخمسة عشر بالترتيب فأولها الضرورة المتعلقة بالدين وآخرها التحسينية المتعلقة بالمال — وبذلك يسهل على المخطط أن يوزج ويوازن ويقدم بين الأمور المطلوبة للتعمير ولتقدم الدولة ولحسن سير أمورها بصفة عامة .

والملاحظ فى ذلك أن الاعتبار الأدبى يطلب فى الدولة قبل الاعتبار المادى لأن تقديم الدين والنفس على ما عداها وتأخير المال فى ترتيب كل درجة من المصالح يؤدي الى سيادة العناصر الأدبية والمعنوية على كل العناصر المادية .

ومن المعلوم أن السبب فى تقديم عنصر الدين هو أن الدين مصدر الأحكام كلها ودستورها الأعلى ولذلك فإن اختلاله يؤدي الى اختلال المصالح الأخرى .

والملاحظ أن البناء المادى للمؤسسات والمصانع لا تكون له أية قيمة اذا لم يعمره الانسان الذى يحسن القيام عليه فان بناء انسان صالح أهم من تشييد مصنع كبير مهما بلغ المال الذى ينفق عليه .. والانسان الصالح يجلب المؤسسة الصالحة تدريجيا بالتوسع ، والانسان غير الصالح يخرّب أكبر مؤسسة يقوم عليها .

ولذلك فان الاعتبارات الثقافية الدينية بقيمتها الخلقية والانسانية يجب أن تصدر تخطيط أى بلد اسلامى دون التحول عن ذلك الى

زخرف التشييد والبناء المادى • وأى بلد يتصف أهلها بالصلاح والكفاءة فهى فى حال أفضل من تلك التى تسودها المدنية الزائفة تحت حكم الأشرار • فالأولى مصيرها حتما الى الارتقاء والتقدم والثانية مصيرها الى الهلاك والفناء •

وكذلك فإن المؤسسات الاجتماعية تكون أهم فى التخطيط من المؤسسات الاقتصادية ويجب أن تعتبر الأخيرة خادمة لتمويل الأولى وليست مقصودة لذاتها • ويجب أن ينصرف العائد الى هذه المؤسسات لا أن ينصرف العائد الى عائد جديد يحدث عائدا اقتصاديا يؤدى الى التراكم فى حد ذاته بل يجب أن نجد الحيلة الاقتصادية متبفسا اجتماعيا تنصرف اليه •

مثال ذلك : مؤسسة تعليمية ومؤسسة صحية ومؤسسة تربية ، الأولى تحتل المكان الأول لتعلقها بحفظ الدين والثانية تليها لتعلقها بحفظ النفس والثالثة تليها لتعلقها بحفظ النسل •

ولكن هذه المؤسسات لا تقوم اطلاقا الا بالتمويل المادى ولذلك فحفظ المال وحسن القيام به لازم لهذه الأغراض المسبقة ويدخل فى عناصرها • ولذلك قال علماء الاسلام إن حفظ أدنى المصالح لازم لضبط أعلى المصالح • بمعنى أن حفظ أدنى المصالح وهى التحسينات المتعلقه بالمال لازمة لحفظ أعلى الضرورات وهى الضرورات المتعلقة بالدين • ونضرب لذلك مثالا :

من التيسيرات المصرفية التى تؤدى الى سهولة صرف الشيكات وتحويل العملة استعمال التحويلات البرقية وقد تعددت أشكال التعامل وأصبح المجال متسما أمام العميل لاختيار الأيسر •• هذا التيسير أدى الى قوة الائتمان وسهولة التعامل وهذا بدوره يؤدى الى تقوية للمؤسسات الاجتماعية التى تنشأ صونا للدين والنفس والنسل والعقل • ولكن لا يباح العمل فى المال لمجرد الحصول على المال فإن

هذا يوقعنا فى خطر الربا أو ما يشبه الربا . . . اذ يجب أن يكون العمل فى المال للحصول على المصالح الاجتماعية السابقة وأن يظل المال دائما وسيلة لا غاية .

ولذلك لا نجد مبررا لتواجد المشروعات التى يكون الغرض منها فقط الحصول على المال وذلك كالمشروعات التى تتجر فى السلع المحرمة كالخمر والملاهى ونحو ذلك مما شاع فى هذه الأيام بحجة أنها مشروعات سياحية تجلب العملة الصعبة . . خاصة وأن هذه العملة تتلقاها عناصر الفساد فى البلاد فتزيد بها قوة وفسادا مما يؤدى الى الاضرار التام باقتصاديات البلد . . وكذا المشروعات التى تنتج السلع الترفيحية . فى حين أن المجتمع أحوج ما يكون للسلع الضرورية . وليس معنى ذلك أن تتجرد الحياة من مظاهر الترفيه تماما . . فانه من المقرر أن الميزانيات المسوح بها هى :

- ١ - ميزانية الضرورات .
- ٢ - ميزانية الحاجات .
- ٣ - ميزانية التحسينات .

من أجل حفظ : الدين - النفس - النسل - العقل - المال .

فاذا احتاج المجتمع الدواء لحفظ النفس مثل الكورامين اللازم للأزمات التى تتاب مرضى القلب فانه يقدم على شراء دواء من الحاجات لرفع المشقة كالأسبرين مثلا . . وهذا بدوره يقدم على دواء من التحسينات كالفيتامينات . وعلى ذلك يجرى تخطيط ميزانية الأدوية وينتظم أمرها .

ويترب عليه أيضا أن جهد التاجر يجب أن ينصرف الى تحقيق الضرورات ورفع المشقة والخرج عن الناس وتحقيق راحتهم لا الى الانطلاق وبأقصى قوته لتحقيق أكبر ربح ممكن وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

فالتاجر يحتسب نفسه قائما بوظيفة اجتماعية عمومية ويحتسب ربحه مع السعة على هذا الأساس .. لا الى تكوين الثروة الفاحشة ولا الى اشباع الجشع الذى لا نهاية له .

ولقد نشأت فى الاسلام عقود خاصة هى عقود الأمانات التى تقوم على المصارحة بأصل الثمن والمطالبة بربح معقول وكتمان الميوب عند فوجا من التدليس ومحققا للبركة .

وتقدير السكنى للمواطنین أيضا وخصوصا المقبلين على الزواج والمنقولين الى المدن من أجل العمل يعد ضرورة حتمية وحد أدنى لما يجب توفيره للمجتمع بدلا من صرف ملايين الجنيهات فى تشييد فندق وترميم الآثار من أجل جذب السياح واغرائهم بكافة الوسائل المحرمة فى الاسلام والتى لا يتصورها عقل انسان .

بل ان السماح بتواجد الشقق المفروشة التى وصل ايجارها مئات الجنيهات شهريا يعد جريمة فى حق المواطن المسكين الذى يضطره المجتمع الفاسد الى الحرمان من الحد الأدنى للكفاف .

* * *

ثانيا : ميزانيات الشح والبخل والترف والاسراف والتبذير

فى الموازنة الاسلامية لا يجوز اتخاذ ميزانيات دون الضروريات مثل ميزانيات الشح والبخل هبوطا .

فالشح : هو الامساك عن النفس والغير وهذا حرام لأنه يخل بالمقاصد الشرعية المعتبرة بالمصالح الخمس السابقة .

وأما البخل : فهو الامساك عن الغير دون النفس ، فينفق الانسان على نفسه دون غيره وهو حرام أيضا لأنه يخل بالتضامن الاسلامى .

وفى حدود الموازنة الشرعية التى توفر الضرورات والحاجات

والتحسينات جميعا لا يجوز بمدها الافراط الى الترف والاسراف والتبذير صعودا .

والترف : هو حب النعمة والفخامة سواء أدى الى اتفاق زائد أو لم يؤد .

والاسراف : هو الصرف الزائد فيما يلزم ، مثاله أن تقتنى سيارة شديدة الفخامة فالسيارة في ذاتها مطلوبة ولكن المغالاة في فخامتها اسراف .

والتبذير : هو الصرف الزائد فيما لا يلزم وهو من الفساد والحرام الذي يشبه أعمال الشياطين .

وهكذا نجد أن هناك ثمانى ميزانيات لا يقبل منها الاسلام الا ثلاثا هي ميزانيات الضرورات والحاجات والتحسينات فلا يجوز ميزانيتى الشح والبخل فزولا في التقشف .. كما لا يجوز ميزانيات الترف والاسراف والتبذير صعودا .

ونحن اذا اعترفنا بقانون العرض والطلب ، فإتقا نحكم عليه من حيث ما يؤدي اليه من حلال وحرام .. فقانون العرض والطلب يؤدي الى تسويق السلعة حيث تكون أكثر رقما وهذا حلال وواجب ولكن قد يساء استعماله لأغراض الاحتكار وهذا حرام يجب محاربته . كما نجد أن قانون المنفعة خلق بأن يتشكل في الاسلام بشكل يخالف ما جرى عليه الاقتصاد الوضعي . فنظرية المنفعة ثبت ضرر اقتناء ما لا يلزم والنقود لا فائدة منها ما لم تحقق منفعتها بالاستعمال أو الاستهلاك وفي شأن ذلك قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « يقول المرء : مالي .. مالي .. وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفانيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت » .

وتعمد الرأسمالية الى رفع المستوى المادى للفرد باخضاعه للعديد من العادات الضارة والسيئة التي أصبحت جزءا من حياته عن

طريق الترويج والاعلان بقصد زيادة العبادة وتحقيق المزيد من الأرباح
وكلما زادت العادات كلما زادت عبودية الانسان .

وبذلك تعتبر زيادة مظاهر الحضارة والتقدم استعبادا للانسان في
الواقع ، وقال عمر بن الخطاب : « اخشوشنوا فان النعمة لا تدوم » .

وكلما قلت عادات الانسان كلما زادت حرته وأمكنه الاستغناء
عما يذله ويقيده ، وكلما جنبحت الحياة الى البساطة وعدم التعقيد كلما
كان الانسان أقدر على التقدم ومواجهة المواقف .

ويمكن أن نضيف نظرات هامة تتفق مع النظام الاسلامي منها :

أن الضرورات أقل تكلفة من الحاجات والحاجات أقل تكلفة من
التحسينات وكل ذلك أقل تكلفة مما يعتبر اسرافاً أو تبذيراً ، فالماء
والهواء والكفايات من الملبس والمأكل والمأوى وهي ضرورات قد
تكون بالمجان أو أقل تكلفة ممكنة في حين أن تحقيق التحسينات
كالوصول على ثلاجة أو سخان أو تليفزيون فانه يمثل تكلفة عالية
على الشخص العادي .

وإذا ما انحرف الانسان نحو الاسراف والتبذير من شرب للخمر
واعتياد الملاهي . الخ . فان ذلك هو الهلاك (١) .

وفي شأن ضبط الانفاق قال تعالى : « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا
ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً » (٢) .

* * *

ثالثاً : موازنة بنود الانفاق

اختلف فقهاء الاسلام اختلافاً شديداً حول تفصيل أوجه الانفاق
المختلفة للدرجة قد تحدث البلبلة في قلوب وعقول عوام المسلمين ولكن

(١) التكامل الاقتصادي واقتصاديات الاقطار الاسلامية (مذكرات)
للدكتور مصطفى كمال وصفي .
(٢) الفرقان : ٦٧

المؤمن وهو يتعلم أمور دينه حين تمر عليه وجهات نظر الفقهاء المختلفة يجد قلبه أو بصيرته تدله على الرأي الواجب تطبيقه في حياته العملية دون حيرة أو قلق .. حتى وإن أفتاه العلماء بغير ما اختاره القلب من رأى معين بين عشرات الآراء وكلها من الكتاب والسنة ، وفي شأن هذا جاء الحديث الشريف : « استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك » ، لهذا لا ينبغي لمؤمن أن يختار رأيا لا يرقح إليه قلبه .

فإن اختار ما يخالف قلبه بسبب اقتبائه لمذهب أو طريقة أو شيخ مثلا فإنه يخالف نفسه مع الله ، فمثلا يمكن اعتبار آراء الفقهاء مثل الأدوية بالضيدلية وللمؤمن أن يختار ما يناسبه .

نحن نعلم أن مصارف الزكاة ثمانية ويرى بعض الفقهاء ضرورة الاتفاق على مصارف الزكاة بالتساوى .. بينما يرى البعض الآخر أنه يمكن اتفاق الزكاة في مصرف واحد أو مصرفين بحسب الحالات الماثلة أمام الممول وهناك من يرى إسقاط مصرف المؤلفة قلوبهم بينما رأى آخرون ضرورة استمرار ذلك المصرف ، كما اختلف الفقهاء حول تعريف من هو الفقير ومن هو المسكين . وطبقا لمفهوم العصر حول تقسيم النفقات الى أبواب وبنود وأنواع فإنه يمكن تقسيم النفقات الإسلامية الى أبواب .. فيقال مثلا باب الزكاة ، ثم يقسم هذا الباب الى ثمانية بنود وهي مصارف الزكاة وكل بند يمكن تقسيمه الى أنواع .

هذا الباب « باب الزكاة » فرض على كل مسلم ومسلمة وكل بند فيه يظل ثابتا حتى تقوم الساعة لأن الله لم يرض لنبي ولا لحاكم أن يغير من هذه البنود بالاضافة أو الاستبعاد كلية . ولكن يجوز وضع اعتمادات سنوية لبعض البنود دون البعض الآخر أو زيادتها في بند واقصاها في بند آخر ويمكن تسمية هذه الاعتمادات بالربط المعدل أثناء العام طبقا لتغير الظروف والمحصل من الزكاة ، ويحق للامام أن يعيد النظر سنويا في أنواع البنود بحسب مقتضيات الأحوال وفي هذا سر

عظمة الاسلام حيث المرونة دون الجبود ، ومع الدراسة التفصيلية
نذكر مثالا كما يلي :

رجل غنى وقادر على الكسب يريد مبلغ ٥٠ جنيها من باب الزكاة
هل نرفض طلبه ونقول له : البند لا يسمح ؟ اذا رجعنا الى بند الفقراء
نجد أن البند لا يسمح مطلقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا زكاة
لغنى ولا لذى مرة سوى » (قادر على الكسب) . ولكن هل يجوز
الصرف خصما على بند آخر ؟

بعد دراسة حالة مقدم الطلب نرى هل هو من المؤلفة قلوبهم — فان
كان منهم نسمح له بالصرف من ذلك البند ، وان كان من الغارمين
لاصلاح ذات البين مثلا حتى وان كان غنيا يصرف له من بند الغارمين .

وهكذا بالنسبة لبنود باب الفراء وبنود باب الخمس .

* * *

الباب الخامس

السياسة المالية بين الإسلام والنظم الوضعية

● تمهيد .

● السياسة المالية ومدى ارتباطها

بالنظام الإداري في الإسلام .

● السياسة المالية في النظم

الوضعية وسياسة الخفاء

الراشدين في مال المسلمين

« دراسة مقارنة » .

● تمهيد :

الحمد لله الذى أمر العباد بالطاعة فقال : اطيعوا الله واطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم (١) .. والصلاة والسلام على نبي الهدى .

● وبمسد ..

من المعروف أن النظام المالى الاسلامى نشأ فى العصور الوسطى
اذ من الوجهة التاريخية تبدأ العصور الوسطى من القرن الخامس الميلادى
.. أى منذ انهيار الامبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر وهو
تاريخ انهيار نظام الاقطاع .

بالقاء نظرة على النظم المالية التى سادت فى تلك العصور وعلى
النظام المالى الاسلامى الذى نشأ فى القرن السابع الميلادى نجد أن
البون شاسع بين النظامين ، فبينما نجد النظام المالى فى العصور الوسطى
كان متخلفا اذا بنا نجد النظام المالى الاسلامى متقدما - ويضارع
أحسن النظم التى ظهرت فى العصور الحديثة والتى سبقت فى التقدم
النظم التى كانت سائدة فى العصور الوسطى بحوالى عشرة قرون من
الزمان .

واذا نظرنا الى النظم المالية عبر عصور التاريخ المختلفة نجد أنها
تعكس المقومات الاجتماعية والاقتصادية لتلك لعصور . وقد كان للمالية
العامة دور فعال فى التطور نتيجة الكفاح الاجتماعى بسبب الضرائب
فالمعروف أن من أهم عوامل سقوط الامبراطورية الرومانية هو قتل عبء
الضرائب التى فرضها الحكام الرومان .

وكذلك نشوب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كان من أهم أسبابها فشل
نظام الضرائب فى فرنسا فى القرن الثامن عشر . وفى انجلترا خاض

(١) النساء : ٥٩

الأفراد معارك الحرية السياسية ضد التاج البريطانى وكانت الموضوعات المالية ومن أهمها حق فرض الضرائب وضرورة اعتماد الميزانية من البرلمان وهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى يرجع بالدرجة الأولى الى عدم مرونة وكفاءة النظام الضريبى .

وفى التاريخ المصرى الحديث يظهر دور المالية العامة واضطراب فى التأثير على التطوير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى اذ تمكن الأوروبيون من الاشراف على المالية المصرية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بسبب الاتفاق غير الرشيد فى مصر وكثرة الديون وشدة وطأتها الأمر الذى مهد للاحتلال البريطانى لمصر .

وفى الوقت الحاضر نلاحظ ازدياد أبعاد المالية بصفة مستمرة سواء فى المجتمعات الرأسمالية حيث تعتمد الدولة على سياستها المالية لتصحيح الانحرافات والعيوب والأخطار التى يكشف عنها جهاز السوق ، أو فى المجتمعات الاشتراكية لمواجهة مشاكلها وتحقيق أغراضها .

وإذا رجعنا الى بعض المفاهيم الاسلامية نجد تباينها بالنسبة للمفاهيم السائدة كما يلى :

١ - أن الاسلام وضع دعائم التنظيم الحديث ، فمن الناحية المالية وضع الأصول الجوهرية الأحكم وأعدل سياسة مالية فين الموارد التى تؤدي لبيت المال كما بين أوجه الاتفاق الرشيد على مصالح الدولة العامة .

٢ - أن الاسلام جاء بأحكام مجملية تتصل بالشئون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم يأت بها مفصلة حتى لا تتقيد بها الأجيال . فالنظم الاسلامية مرة تتكيف بحسب الظروف والأحوال ، وهذا سر عظمة الاسلام .

٣ - لم يحقر الاسلام المال ولم يزهد فيه وحث على الكسب الحلال وحرم الاستجداء لما فيه من ذلة ، بل حث على العمل كما عمل

الاسلام على التقريب بين الطبقات باعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وغير ذلك .

٤ - نظرة الاسلام الى المال هو أن المال مال الله وأن الانسان مكلف ليتصرف فيه حسب الأصول الشرعية . وهذا يختلف عن النظام المالى فى العصور الوسطى حيث لم يكن هناك فاصل بين مالية الحكام ومالية الدولة . فكان الحكام يوجهون الاتفاق حسب أهوائهم وليس هناك دستور معين أو قواعد محددة للاتفاق . وقد كان النظام الاسلامى معاصرا لتلك النظم ولم يجعل لمالية الحكام صلة بمالية الدولة ووضع قواعد محكمة للاتفاق^(١) .

* * *

(١) الاتفاق العام فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

الفصل الأول

السياسة المالية ومدى ارتباطها بالنظام الإدارى فى الاسلام

تتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية :

خصائص النظام الإدارى فى الاسلام — الحسبة والإدارة الشعبية — الصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية وشكل الدولة الإسلامية — دور السياسة المالية فى ترشيد أوجه الاتفاق — دور السياسة المالية فى توزيع عناصر الدخل القومى .

● تمهيد :

لا مرأى فى أن الدولة الإسلامية وقد بلغت شأفاً عالياً فى الازدهار والاتساع قد تمتعت بطبيعة الحال بنظام إدارى فيه من المرونة والقوة لدرجة أنه يتأثر بضعف الحكومات وفساد التشكيلات الرسمية . وقد ظلت الدولة حتى فى أحلك الفترات تؤدى الخدمات بسبب ما يسمى بإدارة الشعبية . وقد كان المسجد فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم هو مركز الإدارة .

أولاً : خصائص النظام الإدارى فى الاسلام

يقوم النظام الإدارى الإسلامى على خصائص هى :

١ — وحدة القانون .. أى أن الشريعة الإسلامية تأخذ بوحدة النظام فليس هناك قانون إدارى وقانون عمومى ، وفى المعاملات ليس هناك قانون مدنى وآخر تجارى .. حتى فى العلاقات الدولية فإن القانون الدولى جزء من القانون الداخلى .

٢ - المشروعية الإسلامية دون ما يسمى بالذهبية الجماعية بل بالذهبية
الفردية بالتضامن في تنفيذ ما يأمر الله به ويمنع ما نهى الله عنه .

ومن نتائج هذه المشروعية :

(أ) انضباط النظامية في المجتمع الإسلامي .

(ب) التقيد بالمقاصد الشرعية وهي في جملتها جلب للمصالح ودرء
للمفاسد ، وتحقيق ذلك بوسيلتين : أما بالنص من الكتاب والسنة ، وأما
بتحرى المصالح المرسلة .

(ج) الثبات حيث انتهى عصر التشريع بوفاة الرسول صلى الله عليه
وسلم ، ولا تبديل لكلمات الله .

(د) التدرج ، وهذه ظاهرة طبيعية تؤدي إلى اختيار أهل الحل
والعقد ولهذا تأثيره في تشكيل المرافق الشعبية .

(هـ) تضامن القاعدة ، وبذلك يتكوين قاعدة شعبية متضامنة متماسكة
فمن الطبيعي أن وحدة الفكر ووحدة للمبادئ تؤديان حتماً إلى التضامن
والتماسك .

٣ - تقييد السلطات والأوضاع في النظام الإسلامي ، ومن أهم عوامل
تقييد السلطة حرص الإسلام على الفصل بين السلطة التشريعية وغيرها
من السلطات كما أن جميع الحقوق والمراكز للقانونية مقيدة بالمشروعية .

ثانياً : الحسبة والإدارة الشعبية

تعتبر الحسبة هي الوسيلة العملية للإدارة الشعبية في النظام
الإسلامي والحسبة شرعاً هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهما
في الأصل واجب ديني عام يقوم به الكافة من المسلمين على وجه الكفاية

فهي فرض كفاية على القادرين .. قال تعالى : ﴿ ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ (١) . وقال تعالى في
دم بنى اسرائيل : ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾ (٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر
أو ليخالفن الله بين وجوهكم » . وولاية الحسبة وسط بين العمل القضائي
والعمل الاداري .. الغرض منه تسيير المرافق العامة .. ومن أهم هذه
المرافق :

١ - المرافق الدينية :

حيث اقامة الدين من أولى ضرورات الجماعة الاسلامية وعليه فان
المنشآت والمؤسسات المتعلقة بحفظه وتسييره تحتل المكانة الأولى في
المرفقية الاسلامية . والمرافق الدينية على سبيل المثال :

(أ) **المساجد** : للمساجد وظائف مرفقية هامة الى جانب وظائفها
الروحية والسياسية فالمساجد تغطي جميع أجزاء القاعدة الشعبية الاسلامية
لاقتشارها في القرى وأحياء المدن وأماكن العمل وغيرها اذ أن المسلمين
يقيمون المساجد أينما كانوا لأداء الفرائض الخمس .

وكان رئيس الدولة أو الاقليم أو المدينة أو الحي أو القرية هو
الذي يؤم المصلين ولم تكن الامامة مجرد وظيفة كسا هي الآن ولا كان
المسجد مجرد مكان تقام في الصلاة فحسب بل كان مقرا للحكم ودارا
للقضاء ومعهدا للعلم ومركزا للجهاد في سبيل الله .

(ب) **الحجج** : وهو مرفق عام شامل حيث يجتمع الحجاج من كل
قطر في مكان واحد هي الأراضي المقدسة وفي أيام معلومات كل عام
ويجتمعون في وقت واحد على جبل عرفات وكأنهم في يوم الحشر يدعون

(١) آل عمران : ١٠٤ (٢) المائدة : ٧٩

ربهم خوفاً وطمعا . وفى هذا المؤتمر السنوى الكبير يحدث التعارف وتحسن العلاقات وعلى الحكام المسلمين العمل على تيسير الحج لجميع المؤمنين الراغبين فى أداء الفريضة الأولى مرة دون عوائق واعتماد ميزانية لهذا المرفق الهام بدلا من تحصيل الرسوم مع بناء مؤسسات ومصانع للوفاء بكافة متطلبات الحج .

٢ - المرافق العمرانية : وهى على سبيل المثال :

(١) العلم والتعليم : ويتصل ذلك بالفرض الدينى فالتعليم من أهم وسائل تحقيق التطبيق العملى للإيمان وإنشاء البيئة الإسلامية وبدون بذل الجهود العلمية قفل المبادئ الإيمانية شعارات ، وفى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت حلقات العلم تعقد فى المسجد . والعلم يجب أن يحمل بين دفتيه علم الدين وعلم الحياة - أى بجانب التفقه فى الدين لا بد من تعلم المهنة سواء فى الهندسة أو الطب . . . الخ .

كما ينبغى على المتعلم أن يلم بكلا من النظريات العلمية والتطبيقات العملية ، وإذا أريد للعلم أن ينتشر فلا ينبغى الاقتصار على دور العلم وحدها بل لا بد من الاتساع فى تدريس العلم بالمسجد وفى داخل البيوت وعن طريق جهات العمل ومساهمة وسائل الاعلام .

كما ينبغى الانتقال بالتعليم الى التعميم ومن المهد الى اللحد . . فلا يكون مقتصرًا بحسب الامكانيات ولا لمجرد وصول المسلم الى مرحلة معينة .

(ب) الأسواق : ويمثل انتظام الأسواق ورواجها أصدق مظاهر الأمن والأمان والاستقرار المعيشى والحياة الاقتصادية ولا تزدهر الا فى ظل النظام الادارى العظيم الكفاءة .

وبالرغم مما عاينه البلاد الإسلامية من مساوئ الحكام فانها قد حافظت على ازدهارها الاقتصادى بفضل الادارة الشعبية .

وبالنسبة للسوق كله كمنظمة فإن المحتسبين كانوا يقومون بالاشتراك
على السوق للفصل في المنازعات بين الأفراد وإصدار أحكام فورية نافذة
تؤدي إلى سرعة التعامل .

وقد كره فقهاء الإسلام تدخل الدولة في الأسواق كبائع أو مشتري
لأن ذلك يمزج المعاملات بالقهر لغير الصالح العام ومع ذلك يجيز الفقه
الإسلامي تدخل السلطات إذا تغلب على الناس روح البشع منعا للاستغلال
ولا مانع من التسعير الجبري عند غلاء الأسعار حماية للمضطرين ، ويجوز
للإمام أن يفرض على التجار بعدم تجاوز الربح الثلث من أصل ثمن
السلعة حيث قال أحد فقهاء الحنفية : « ما زاد عن الثلث فهو غبن » .

والأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تسعروا على الناس
فإن السعر هو الله » كان ذلك بسبب سريان القوانين الطبيعية وهو قانون
العرض والطلب ونحو ذلك . قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم :
سعر لنا . قال : « لا » فإن الله هو القابض الباسط وأنا أخشى أن ألقى
الله ويطلبني أحد بمظلمته » . هذا حديث يفسر ظاهرة العرض والطلب
على أنها ظاهرة إلهية .

وهذا لا يتعارض مع مراعاة حالة الاضطراب حيث يجوز للإمام أن
يمنع الغش والربا والاحتكار وبذلك تقرت مشروعية التدخل بالتسعير
الجبري ومراقبة الأسعار وتنظيم توزيع السلع الاستهلاكية .

وبالنسبة للضبط الإداري في الإسلام وردت النصوص بجواز
الحجز على الطبيب الجاهل والمكاري المفلس والمفتي الماجن مع التحقق
من أهلية من يتولى أي عمل قبل أن يمارسه وذلك عملاً بقاعدة « دفع
الضرر » كما ورد في شئون الحسبة فيما يتعلق بالتحقيق على الأسواق .



ثالثا : الصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية

وشكل الدولة الإسلامية

العالم الآن منقسم الى معسكرين .. معسكر شرقي يتزعمه الاتحاد السوفيتي ومعسكر غربي يتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية .

ومما يؤسف له أن العالم الإسلامي وقد انقسم الى دويلات صغيرة أو أقاليم داخل بلاد غير إسلامية فإن بعضها يميل نحو الشيوعية أو الاشتراكية والبعض الآخر يميل نحو الرأسمالية .

ونظرا لتناقض كلا النظامين فإن العالم الإسلامي قد أصبح يحارب بعضه بعضا باختلاف المذاهب السياسية والمذاهب الاقتصادية . ولن تعود للعالم الإسلامي أمجاده الحضارية ومكان الصدارة إلا إذا عاد النظام الإسلامي كليا .

والنظام الإسلامي هو نظام تضامني وعليه يجب المبادرة الى إزالة أسباب النزاع والتخلف التي تحبط فاعلية الأمم الإسلامية وقدرتها على التقدم ، والمعلوم أن الأمة الإسلامية قامت أصلا كدولة موحدة ذات أساس لا مركزي مرن .

والصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية بعيدة عن روح الشريعة الإسلامية ولكن ينبغي سردها لنأخذ أقرب الصيغ للتطبيق الإسلامي كمرحلة انتقالية وهي :

١ - علاقة الصداقة التقليدية التي تقوم بين دول مستقلة على ميزان واحد من القوة .

٢ - ثم قيام معاهدات الصداقة والتعارف والتحالف بصور وأغراض مختلفة من أجل مصالح مشتركة أو خط مشترك .

٣ - فإذا قويت المصالح وأسباب العلاقات الدائمة كوحدة الأصل واللغة .. الخ فإن ذلك يؤدي الى انشاء صيغة المجالس المشتركة كجامعة

الدول العربية مثلا وهذه تكون بين دول مستقلة دون تدخل فى الشؤون الداخلية .

٤ - فاذا زادت المصالح قوة وخاصة مع وجود دولة كبرى كأم ترعى مصالح بقية الدويلات فان المجلس المشترك يتحول الى حكومة تعاهدية (كونفدرالية) لرعاية الشؤون المشتركة وتكون لهذه الحكومات أمور مشتركة فى المواصلات والتعليم والسياسة الخارجية مثال ذلك حكومة الكومنويلث البريطانى برئاسة بريطانيا وحلف وارسو بين دول شرق أوروبا بقيادة روسيا وحلف الاطلنطى بين الدول العربية بقيادة الولايات المتحدة.

٥ - تشكيل دولة اتحاد فيدرالى كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى حيث تقسم السلطات بين الدويلات المكونة لهذا النظام والحكومة المركزية .

٦ - مرحلة الدولة الموحدة فى شكلها المركزى واللامركزى .

ولا شك أن الشكل الموحد اللامركزى هو الشكل الإسلامى الصحيح .

ولكن كمرحلة انتقالية فإن أقرب الصيغ المقبولة هى صيغة تجمع بين الاتحاد الكنفدرالى حيث تتمتع الدول باستقلالها الكامل وصيغة الاتحاد الفيدرالى الذى يسمح للحكومة بالتدخل المباشر فى بعض الأمور . مع مراعاة المبادئ والأصول الإسلامية مثل :

- لا حلف فى الإسلام بين بعض المسلمين دون بعضهم .

- التضامن .

- عصمة الدم والنفس والعرض والمال .

- المساواة بين المسلمين .

- النيابة المتبادلة .

- التوحيد والعدالة حيث أن نظام الإسلامى وحدة متكاملة لا تعدد

فيه ولا ازدواج ، وينفى المتناقضات فلا صراع بين الطبقات بسبب البيئة أو الجنس كما يرى بعض الفلاسفة وغاية الصراع فى الاسلام هو فى سبيل اعلاء كلمة الله بالفصل بين الخير والشر أو بين الحق والباطل .

والدولة الاسلامية تنظم سياستها ومعاملاتها من منطلق الايمان ويتسع نشاطها من هذا المنطلق على نحو لا يصح فيه أن يعتبر الاسلام قاصرا على الايمان والعبادات والأحوال الشخصية بل يجب تعدى هذه النواحي الذاتية المتعلقة بالحياة الخاصة الى مظاهر الحياة الاجتماعية العامة وبذلك تنسج الدائرة الاسلامية الى آفاق المعاملات والنظم الدستورية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ثم الى العلاقات الدولية بين المسلمين والنظر فى أحوال الأقليات الاسلامية ثم العلاقات الدولية مع غير المسلمين .

ومع افحذار النزعات البشرية من : المثالية الى الانسانية الى الوطنية الى العصبية الى الأنانية الى الاجرام .

فان المجتمع الاسلامى يتجه الى الله ومن خلال ذلك تتحقق الأهداف الانسانية وتتوافر النزعة الوطنية .

ويرفض الاسلام تلك النزعات العدوانية التى تتمثل فى النزعات العصبية والأنانية والاجرامية التى أصبحت من سمة معظم شعوب العالم الآن .

وعليه فان شكل الدولة يتدرج كما يلى :

- ١ - المذهبية (الاسلام أو العقيدة) .
- ٢ - الدستور (ويستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية وما أجمع عليه فقهاء المسلمين) .
- ٣ - شكل الدولة (السلطات - حقوق الشعب) .

والشكل الذى تصاغ فيه العلاقة بين المسلمين يمكن ايجاده بهيئة

حاكمة مكونة من حكام الدويلات الاسلامية مباشرة مع تمثيل الجماعات والاقليات غير المستقلة (١) .



رابعاً :- دور السياسة المالية في ترشيده اوجه الانفاق

التفقات العامة لم تعدد مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية الا في العصر الحديث وبإلقاء نظرة الى مجال الاتفاق العلم في الاسلام نجد أن الزكاة خصص من حصيلتها جزء لأوجه التكافل الاجتماعي مثل إعانة الفقراء والمساكين، وفداء الأسرى في الحروب ومساعدة أبناء السبيل .

كما أن بعض حصيلتها خصص للتوابع الاقتصادية مثل مساعدة الغارمين وفي هذا ضمان للمقرضين حيث أنهم سيحصلون على قروضهم من بيت المال عند عجز المدين كما أن المدين يطمئن الى أن بيت المال سوف يعاونه في سداد ديونه وفي هذا ما يهيئ المناخ الملائم لأوجه استخدام أو توظيف الطاقات المتاحة وهو من أهم وظائف الجهاز المصرفي في الوقت الحاضر .

ومن الناحية السياسية فانه خصص من حصيلة الزكاة جزء للجهاد في سبيل الله بما يعز الأمة الاسلامية ويعلى من شأنها بين الأمم .

واذا نظرنا الى الغنائم نجد أنه خصص خمسها فقط لبيت المال والأربعة أخماس للقاتحين وفي هذا تشجيع للمحاربين وتعويض لهم على فداء أوطانهم . والخمس المخصص لبيت المال فانه ينفق على بعض النواحي الاجتماعية كمساعدة اليتامى والمساكين وأبناء السبيل وينفق منه أيضاً على مصالح الدولة المختلفة .

وكذلك الثروة المعدنية المستخرجة من الأرض فانه خصص خمسها

(١) التكامل الاقتصادي واقتصاديات الاقطار الاسلامية (مذكرات)
للكتور مصطفى كمال وصفي .

ليست المسال. والأربعة أخصاس لوأجدها عند البعض وفى هذا تشجيع ما بعده تشجيع للبحث على كتوز الثروة المعدنية فى باطن الأرض وينسحب ذلك على الأسماك والجواهر المستخرجة من البحار .

وأما بالنسبة الى اتفاق الفئء (الجزية والخراج والعشور) نجد انه أيضا ينفق اتفاقا رشيدا فى الوقت الذى كان فيه الاتفاق فى الدول التى لم تستظل بظن الاسلام تسير على غير هدى وتخطئ فيه مالية الحاكم بمالية الدولة ولا يوجد له دستور معين يضبط أوجه الاتفاق وتلاحظ أن أوجه الاتفاق للفئء كانت تشمل مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم وأهل بيته التى خصصت لمصالح المسلمين بعد وفاتهم ، وعطاء أمراء المؤمنين ، وعطاء العمال ، وأعطيات الجند ثم المصالح العامة للدولة .



خامسا : دور السياسة المالية فى توزيع عناصر الدخل القومى

الزكاة من أركان الاسلام الخمس وهى فريضة مالية لها كل خصائص الضرائب ويسكن النظر اليها من زاويتين :

الأولى : أنها اقتطاع من دخول وثروات الأغنياء .

الثانية : أنها توزع على المستحقين .

وهذا من أوجه التكافل الاجتماعى فى الاسلام وهذا بلا شك يتعلق باعادة توزيع الدخل كما يتصل اتصالا وثيقا بالتنمية الاقتصادية .

وتقوم فلسفة الاتفاق على نظرية اقتصادية لم تعرف الا حديثا وهى نظرية تناقص المنفعة الحدية للدخل عند الأغنياء وتزايدها عند الفقراء مما يساعد على تزايد الرفاهية الاقتصادية فى المجتمع ويزيد من الدخل القومى .

كما تعتمد فلسفة الزكاة فى إعادة توزيع الدخل على ظاهرة اقتصادية هامة وهى « تناقص الميل الحدى للاستهلاك وتزايد الميل الحدى للادخار عند الأغنياء ، وبالعكس تزايد الميل الحدى للاستهلاك وتناقص الميل الحدى عند الفقراء » ويترب على تلك الظاهرة زيادة الطلب الفعال كما ذهب الى ذلك الاقتصادى الكبير « كينز » .

ومعروف أن الطلب الفعال يؤثر فى حجم التوظيف الذى يتوقف بدوره على كمية الاتفاق على الاستهلاك وكمية الاتفاق على الاستثمار وهذا يؤدي الى الاتعاش الاقتصادى أو يمنع الركود الاقتصادى .

والزكاة تفرض على الأموال التى تستخدم فى النشاط الاقتصادى ولا يعنى منها الا الأموال المخصصة لاشباع الحاجات الشخصية ، وفلاحظ أيضا أن الزكاة تفرض على المكلفين المتوافر فيهم شروطها كما أنها تجب فى مال القاصر واليتيم وتفرض بأسعار متفاوتة تبعاً لمصادر الأموال المختلفة .

كما أنها تراعى تكاليف الإنتاج فتفرض على المحاصيل الزراعية التى تروى بغير آلة بنسبة ١٠٪ وتلك التى تروى بآلة بنسبة ٥٪ مراعية فى ذلك التكاليف الزراعية .. من هنا نعلم أن ضرائب الزكاة تقوم بدور فعال وهام فى اقتصاديات المجتمع الإسلامى (١) .

وإذا كان من حق ولى الأمر فرض الضرائب على الشعب أو ما يسمى بالتوظيف طبقاً لما تقتضيه حاجات البلاد ... فاقنا نرى أنه لا يحق له ذلك الا بعد جمع الزكاة والخمس والنهى ... أى عليه أن يطبق ما ورد بالكتاب والسنة فإذا لم تف تلك الموارد متطلبات الدولة فله أن يجتهد فى فرض الضرائب .

* * *

(١) الاتفاق العام فى الإسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

الفصل الثانى

السياسة المالية فى النظم الوضعية وسياسة الخلفاء الراشدين

يمكن تقسيم الدراسة فى هذا الفصل الى قسمين كما يلى :

القسم الأول : السياسة المالية فى النظم الوضعية .

القسم الثانى : سياسة الخلفاء الراشدين فى مال المسلمين .

القسم الأول : السياسة المالية فى النظم الوضعية

١ - التوازن المالى . ٢ - التوازن الاقتصادى .

٣ - التوازن الاجتماعى . ٤ - التوازن العام .

٥ تمهيد :

يقصد بالسياسة المالية الطريق الذى تتجهه الحكومة فى تخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها كما يظهر فى الميزانية .

فقد تتجه الدولة الى تقليل الاقواق وتقتصر على أداء الخدمات الأساسية وتأخذ بمبدأ حياض الضريبة وتحاول موازنة الميزانية دون الالتجاء الى القروض أو زيادة الاصدار من النقد وبذلك تتبع سياسة مالية تقليدية .

وعلى العكس قد تتجه الى التوسع فى نفقاتها واحلال النشاط العام محل النشاط الخاص فى تأدية الخدمات وإنتاج بعض السلع والعمل على إصلاح العيوب الرأسمالية .

وحيث اتسع القطاع العام وزادت نفقات الدولة زيادة كبيرة قد تصل الى ثلثى الاقواق القومى أصبح من الضرورى أن تعمل على تنسيق

نشاطها مع نشاط الأفراد دون تعارض لذلك ينبغي أن يحدث التوازن في نواحي الاقتصاد القومي ، وأن تعمل السياسة المالية في تحقيق الأهداف التالية :

أولا : التوازن المالي

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه وذلك بأن :

- ١ - يتسم النظام الضريبي بملاءمة حاجات الخزافة العامة من حيث المرونة والمرونة وفي نفس الوقت يحقق للممول عدالة التوزيع .
- ٢ - لا تستخدم القروض إلا لأغراض اقتاجية ويراعى عند استهلاكها أن لا ترهق الميزانية في السنوات المقبلة .
- ٣ - أن لا تلجأ الدولة الى زيادة وسائل الدفع الا في حدود التوسع في المعاملات وزيادة الاقتاج .

* * *

ثانيا : التوازن الاقتصادي

أي الوصول الى حجم الاقتاج الأمثل وعليه تتبع الدولة في سياستها المالية مرونة بين القطاع العام والقطاع الخاص فإذا كان القطاع الخاص أقدر على الاقتاج وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن يقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب ، وفي حالة الضرائب مثلا قد يتجه الأغنياء الى استخدام فائض أموالهم في أعمال غير منتجة أو الاكتناز مثلا .. هنا تلجأ الدولة لفرض الضرائب لامتصاص هذا الفائض وتحويله لأعمال منتجة .

وإذا زاد الدخل القومي نتيجة التوسع في الاتفاق الحكومي دل ذلك على أن الاتفاق الحكومي لم يصل بعد الى المستوى المطلوب وليس من السهل تحديد مقدار النفقات بسبب صعوبة تحديد آثارها على الناتج القومي ولذا يقترح البعض استخدام المعايير الآتية لقياس مدى افادة المجتمع وهي :

١ - تعطيل الإيرادات • ٢ - تحليل الاحتياجات •

٣ - مقلقة النفقات المعلمة في البلاد المتخلفة •

ثالثا : التوازن الاجتماعى

بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية فى حدود امكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية •

ونجد أن الدول التى لم تستكمل نموها تنسجم بانخفاض متوسط دخل الفرد ويرى بعض الاقتصاديين فى دراسة التقدم الاقتصادى أن سوء توزيع الدخل مع انخفاضه يعد دلالة على التخلف • ومع محاولة إيجاد علاج التفاوت فى الدخل ونقلته فإن السياسة المالية تهدف الى تحقيق التوزيع الأمثل للدخل وليس معنى ذلك المساواة التامة بين دخول الأفراد فهذا لا يتفق وأحكام العدالة ، بل لا بد من مراعاة لاستعداد الأفراد للعمل •

وبالنسبة للسياسة الضريبية يمكن جعلها تصاعدية للقضاء على التفاوت وجعلها على السلع الكمالية لامتناس الفائض من الأغنياء وانشاء مشاريع ضرورية للشعب •

رابعا : التوازن المالى

أى التوازن بين مجموع الاتفاقيات القومى وبين مجموع الناتج القومى بالأسعار الثابتة فى مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة •

وينبغى للدولة حين تجد ظاهرة الاكتناز موجودة فى الأفراد أن تزيد من اتفاقها لجعل الطلب الفعال فى مستوى يتعادل فيه الطلب الكلى مع العرض الكلى فى مستوى يكفل توظيف جميع عناصر الانتاج •

كما نجد أن الأهمية النسبية لأنواع الضرائب تختلف من دولة عن أخرى فمثلا قد تصلح الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي وقد تكون سببا في نقص الطلب الاجمالي اذا كان مقدار الادخار لا يستثمر كله .

والمفروض أن تهدف السياسة المالية الى تحقيق التوازن العام أى العمالة الكاملة مع ثبات المستوى العام للاستثمار الآن التضخم والانكماش كلاهما معيب^(١) .



القسم الثانى

سياسة الخلفاء الراشدين فى مال المسلمين

سياسة أبو بكر الصديق فى مال المسلمين - سياسة عمر بن الخطاب فى مال المسلمين والمبدأ الخالد من أين لك هذا - سياسة على ابن أبى طالب فى مال المسلمين - سياسة عمر بن عبد العزيز فى مال المسلمين - القائمون على السلطة المالية واستقلالهم عن سلطة الحكام فى الاسلام .

● تمهيد :

الانسان المسلم ليس فقط فى حاجة الى المأكل والملبس والسكن وغير ذلك من خدمات المرافق العامة من صحة وتعليم وترفيه بل هو الى العقيدة أشد احتياجا ، بل ابن العقيدة وهى غذاء الروح هى الغاية وما دون ذلك فهى وسائل خادمة .. فالروح التى هى قيس من نور الله بذاتها .. خالدة فى عالم الملكوت والجسد حى بالروح .

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس اسعد عبد الملك .

والانسان حين يكون مؤمنا فهو تقى .. ورع .. ولهذه التقوى
أنرها الاقتصادي والاجتماعي في الحياة .. فلا يسرق ولا يزنى
ولا يشهد الزور ولا يشرب الخمر .. يكون مقتصدًا دون تقتير ولو كان
فقيرًا ، ولا مسرفًا ولو كان غنيًا .. يعمل الصالحات فلا يكلف الدولة جيشًا
من الشرطة لحفظ الأمن .

وحيث يكون الانسان مؤمنا فهو عاقل ورشيد ، وعلم الاقتصاد
الحديث لا تقوم نظرياته الا على أساس أن المستهلك عاقل ورشيد
وأن المنتج ليس محتكرًا ولكنه يهدف الى تحقيق الربح عن طريق المنافسة
في ظل نظرية العرض والطلب وهي ظاهرة كونية لا دخل للانسانية فيها .
بالايمان تكون الوفرة الاقتصادية .. قال تعالى : ﴿ ولو أن أهل
القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ۝ (١) ۝

ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « لو آمنتم بالله حق الايمان
لرزقكم مثل ما يرزق الطير تغدو خماسا وتعود بطانا » .
ومع الكفر والجحود بالنعمة تكون الندرة .. قال تعالى :
﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان
فكفرت بانعم الله فإذا فها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا
يصنعون ۝ (٢) ۝

والنظام المالي في الاسلام يعيد الأفكار الى عالم القيم تحت
شعار « كل فم يأكل وكل ساعد يعمل » . والمسلم عندما فتح عينيه في
عالم الاقتصاد وجد نفسه مكبلا بالاستعمار فلم يكن ذلك المنتج الذي
يترعى حقه ولا المستهلك الذي ترعى حاجته . وأصبح فقط أداة عمل
يجرى عليه قانون التقليد .

أولاً : سياسة أبي بكر الصديق في مال المسلمين

تتبين نظريته من حديث عائشة رضي الله عنها إذ تقول : « لما استخلف أبو بكر قال : قد علم قومي أن حرقتي لم تكن لتعجز عن مؤونة أهلي ، وقد شغلت بأمر المسلمين فيأكل آل أبي بكر من هذا المال واحترف للمسلمين فيه ، قالت : فلما ولي عمر أكل هو وأهله من مال المسلمين » .
وقال قبيل وفاته وعائشة تمرضه :

« أما والله لقد كنت حريصاً على أن أوفر في المسلمين على أمتي قد أصبت من اللحم واللبن فانظري ما كان عندنا فأبلغيه عمر » — وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان إلا خادماً ولقحة (فاقة) ومطباً — فلما رجعوا من جنازته أمرت به عائشة إلى عمر فقال : « رحم الله أبا بكر فقد أتعب من يصنعه » .

فرى من ذلك أن أبا بكر حين تولى الخلافة وكان تاجراً لم يطمع في مال المسلمين ولم يترك التجارة واستمر فيها مدة ستة أشهر — ولكنه لم يتمكن من الجمع بينها وبين أمور المسلمين الكثيرة المتشعبة خصوصاً لو تصورنا موقفه من حروب الردة ومن بعث أسامة « فشاور المسلمين في ذلك فأشاروا عليه بأن يأخذ من مال المسلمين ما يكفيه ويكفي أولاده حتى يتفرغ لشئونهم وفي هذا من الورع والحرص على أموال الدولة قل أن يبلغه حاكم من الحكام ثم انه حين حضرته الوفاة أيقن أن كل ما عنده هو حق للمسلمين إذ أن نفقته كانت من مالهم فأبى أن يموت وغنمه شيء من مالهم فأمر برد ما كان لديه إلى خليفته وما كان لديه إلا قليل .



ثانياً : سياسة عمر رضي الله عنه في مال المسلمين

ذكر القاضي أبو يوسف حديثاً عن طلحة بن معدان العمري قال :
خطبنا عمر بن الخطاب فحمد الله ثم صلى على النبي صلى الله عليه

ووصلهم ، وذكر أبا بكر فاستغفر له وقال : « أهلا بالناس » انه لم يبلغ ذو حق في حقه أن يطاع في معصية الله وانى لا أجدها المال (مال المسلمين) يصلحه الا خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق ، ويعطى في الحق ، ويمنع من الباطل .

انما أنا ومالككم كولى اليتيم فان استغنييت استغففت وان افتقرت أكلت بالمعروف ولست أدع أحدا يظلم أحدا ولا يتعدى عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخيد الآخر حتى ينعن للحق ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها :
- لكم على أن لا أجتبي شيئا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه .

- ولكم على اذا وقع في يدي ألا يخرج مني الا بظهري .
- ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ان شاء الله وأسدد ثوركم » .

نرى من خطبة الفاروق أنه جمع فيها أصول الادارة المالية الرشيدة من جباية الايرادات وانفاقها في وجوهها الصحيحة .

وقد اجتمع يوما في مجلس مع بعض المسلمين وسألوه عما يحصل له من بيت المال فقال :

« ألا أخبركم بما أستحق من مال الله ؟ حظي بحلة للشهداء وحلة للقيظ - وما أحج عليه وأعتبر من الظهر وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ثم انى رجل من المسلمين يصينى ما يصيبهم » (أى من الغنائم مثلا) .

● تطبيق عمر لبدأ « من اين لك هذا » :

يحدثنا أبو عبيد أنه لما قدم أبو هريرة من البحرين قال له عمر :

« يا عبدو الله وعبدو كتابه ، أسرقت مال الله ؟ قال : لست بعبدو الله ولا عبدو كتابه ولكن عبدو من عاداهما ولم أسرق مال الله . » قال : فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم ؟ فقال : خيلي تناسلت وعطائي تلاحق وسهامي تلاحقت .. فقبضها منه فقال أبو هريرة : فلما صليت الصبح استغفرت للأمير المؤمنين .
وكان عمر يتشدد في محاسبة عماله ..

فكان يجمعهم بيكة في موسم الحج من كل عام ويسألهم عن أعمالهم ويستأل الناس عنهم ليرى مبلغ دقتهم في الاضطلاع بواجبهم وتنزههم وكان يحصى أموال الولاة قبل ولايتهم فاذا زادت بعدها زيادة تضع فراحتهم بوضع الشبه قاسمهم مالهم وقد يستولى على كل زيادة فيه ويردها الى بيت المال ثم يقول لهم : « نحن بعثناكم والاة ولم نبعثكم تجارا » .

ومن استطلاع ما كان يتخذه عمر بن الخطاب مع عماله من التشدد في محاسبتهم ومصادرة أموالهم فرى أن قانون الكسب غير المشروع الذي يطبق الآن في مصر ليس جيديدا علينا اذ أن المبدأ الذي تستند اليه نفذ في الاسيلا بل وفي مصر بالذات بالنسبة لعمر بن العاص فان عمر قاسمه أمواله حين رأى أنها من مصادر غير مشروعة وذلك تطبيقا لمبدأ « من أين لك هذا » .

* * *

ثالثا : سياسة علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في مال المسلمين

حدثنا سعيد بن محمد عن هارون بن عنترة عن أبيه قال :

أتيت عليا بالرحبة يوم فيروز أو مهرجان وعنده دهاقين وهدايا ، قال : فجاء قنبر فأخذ بيده فقال : يا أمير المؤمنين ، أنت رجل لا تقبل شيئا وإن لأهل بيتك في هذا المال نصيبا وقد خبات لك خبيثة قال : وما هي ؟ قال : فانطلق وانظر ما هي .. قال : فأدخله بيتا فيه غرارة مملوءة ذهبا وفضة مبرومة بالذهب فلما رآها على قال : ثكلتك أمك ،

فقد أردت أن تدخل في بيتي تارا عظيمة ، ثم جعل يزفها ويعطي كل عريف حصته ، وكان على شديدا في محاسبة رجاله حرصا على العدل والحق كما كان يفعل عمر بن الخطاب .

وفي شأن الخراج أرسل على بن أبي طالب الأحد ولاته يقول :

« وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم الا بهم لأنهم عيال على الخراج وأهله وليكن نظرك في عمارة الأرض (يقصد التنمية الاقتصادية) أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج (في الجباية) لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا وانما يكون خراج الأرض من اعواز أهلها لاسراف الولاة على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالخير » .



رابعاً : سياسة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في مال المسلمين

لم يقم من خلفاء بني أمية بتنفيذ الشرع الاسلامي على أكمل وجه كما قام عمر بن عبد العزيز فإنه لم ينفق من بيت المال على نفسه درهما وكتب الى عماله قائلاً : « ضعوا الجزية عن أسلم فإن محمدا بعثه الله هاديا ولم يبعثه جاييا » .

وحينما باشر سلطته بدأ يرد المظالم مبتدئا بنفسه فقال : « انه لينبغى الا أن أبدأ بنفسى » فنظر الى ما في يديه من أرض ومتاع فخرج منه ورده الى بيت المال الا أرضا بالسويداء كان قد اشتراها بعمطائه فكانت تأتيه غلتها كل سنة مائة وخمسون دينارا .

وكانت زوجته فاطمة بنت عبد الملك عندها جواهر من أيها فقال لها : « اختارى اما أنه تردى حليك الى بيت المال واما أن تأذنى لى في فراقك . » قالت له : بل اختارك يا أمير المؤمنين .

فحمل حتى وضع في بيت مال المسلمين •

وكان لا يأخذ من بيت المال شيئاً ولا يجري على نفسه من الشيء درهما ، وقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر بن الخطاب؟ فقال : « ان عمر بن الخطاب لم يكن له مال وأنا مالي يغنيني » •

كما حمل بنى مروان على النزول عما كان في أيديهم من الأموال غير استحقاق وردها الى ذويها •

ويروى لنا أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عبد الحميد ابن عبد الرحمن والى العراق : « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليه عبد الحميد : اني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال •

فكتب اليه : أن انظر كل من أذان في غير سنه ولا سرف فاقض عنه •

فكتب اليه : اني قد قضيت عنهم وبقي في بيت المال مال •
فكتب اليه : أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه •

فكتب اليه : اني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال •

فكتب اليه : أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلمه بنا يقوى به على عمل أرضه فاذا لا يريد لهم لعام أو عامين •

هذا هو دستور عمر بن عبد العزيز ونظرته الى مال المسلمين يحرم منه نفسه اذ أن عنده ما يكفيه ويوصي أهله ببرد مال المسلمين اليهم ويرد على زوجته الى بيت المال لأنها من مال المسلمين ويرسل الى عماله لتنفيذ مبادئ سامية هي مبادئ التضامن الاجتماعي وكلنا يعلم أن الديون قد تسبب في خراب كثير من البيوتات فيوصي بسداد

الديون ومساعدة من يريد الزواج من الشباب ثم يوصى لأهل الذمة خيرا فيضع عن العاجز منهم الجزية بل يساعده بمدة العون من بيت مال المسلمين .



خامسا : القائمون على السلطة المالية واستقلالهم عن سلطة الحكام في الاسلام

الامام بصفته نائبا عن الأمة هو المشرف على القائمين على السلطة المالية يوليهم ويعزلهم ويراقبهم ولكنهم يعتبرون فوابا عن الأمة لا عنه بمجرد تعيينهم كما هو شأن القضاة ، وفي هذا ضمان كبير لحسن سير العمل فما يعزلون بموت الامام ولا يجوز له عزل أحدهم الا لسبب يوجب ذلك .

ومما يؤثر في هذه المناسبة أن خازن بيت المال في عهد عثمان بن عفان اعترض على صرف أموال لم ير جواز صرفها فقال له عثمان : « انك خازن . فرد عليه : بأنه خازن بيت المال لا خازنه الخاص » .

فالقائمون على السلطة المالية مستقلون في عملهم ليس لأحد عليهم سلطان الا ما جاء به القرآن والسنة الشريفة وعلى هذا جرى العمل حتى انحرف الحكام عن طريق الاسلام وضلوا السبيل .

وقد اهتم الفقه الاسلامي بأن يكون الجباة غير موزعي الزكاة فقال
المسوردي :

« جعل الله تعالى أجورهم (أجور العاملين على الزكاة) في مال الزكاة فلا يؤخذ من أرباب الأموال سواها فيدفع اليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم » .

وقسم المسوردي العاملين على الزكاة صنفين أحدهما : القائمون
بأخذها وجبايتها ، وثانيهما : القائمون بتقسيمها وتوزيعها .

يتبين من ذلك أنه ليست النظم المالية الحديثة فحسب هي التي
فرقت بين الحياة والقائمين بالصرف .

وفود أن تشير الى نقطتين هامتين هما :

(أ) أن النفقات العامة كانت تعتمد من كبار المسلمين أى من أهل
الشورى فهذا أبو بكر الصديق يعرض عليه عمر وأبو عبيدة التفرغ
لشئون المسلمين وفرضوا له عطاء من مال المسلمين يكفيه ويكفى
أولاده ، ولما عجز عن مئونة أهله وطلب الزيادة زاده الصحابة
٥٠٠ درهم . وعمر بن الخطاب حين تولى الخلافة اجتمع الصحابة فى
هيئة مجلس شورى وقرروا له عطاء من مال المسلمين .

(ب) أن القائمين على السلطة المالية يجب أن تتوافر فيهم
الكفايات الآتية :

- الكفاية الأخلاقية .
- الكفاية العلمية .
- الكفاية المالية .
- الكفاية الادارية .

اذ يجب أن يكونوا من ذوى العفة حتى لا تمتد أيديهم الى بيت
المال وأن يشتهروا بحسن التصرف مع الدراية بما يعملون ، وأن
يعلموا تماما الحقوق والواجبات المالية وأن يكونوا خبراء بأساليب
الادارة المختلفة وأن يتخذوا قراراتهم بعد مشاورة أهل الرأي^(١) .

(١) الموارد المالية فى الاسلام — للدكتور ابراهيم فؤاد .

الباب السادس

نتائج وتوصيات وكلمة ختامية

- الزكاة والتشجيع على العمل والاستثمار .
- الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج .
- الفئء والسياسة المالية المشتركة بين الاقطار الاسلامية .
- الهيكل الادارى والمالى والاقتصادى للدولة الاسلامية .
- تصور مقترح لموازنة الدولة الاسلامية .
- بنك دىبى الاسلامى كتجربة رائدة للاقتصاد الاسلامى .
- ختام البحث .

● تمهيد :

الحمد لله القائل : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ (١) ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

وبعد ..

فإن الدين عند الله الاسلام ، والاسلام عقيدة وشريعة : عقيدته تحكم صلة الانسان بربه وشريعة تنظم سلوك الناس أفراداً ومجتمعات ودولاً .

ولا يفوتنا ونحن بصدد ابراز خلاصة هذا البحث في صورة مقترحات واجبة التطبيق أن نوضح أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الاسلامي المعاصر حتى يمكننا وضع لبنة من لبنات الاصلاح الشامل لحل هذه المشكلات التي تمثل في أربعة عناصر رئيسية هي :

- ١ - مقاومة العدو المشترك للاسلام والمسلمين .
 - ٢ - تجريد الاسلام مما علق به من الفضول والشوائب .
 - ٣ - تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين على أساس سليم .
 - ٤ - العمل على توحيد كلمة المسلمين ومحو أسباب التقاطع بينهم وإزالة أسباب الخلافات المنهجية المتطرفة .
- وما تناولناه في هذا البحث لا يخرج عن كونه جزءاً من العنصر الثالث . وهذه الخلاصة لا تخرج عن ذلك الاطار .

(١) المائدة : ٣

اولا : الزكاة والتشجيع على العمل والاستثمار

يقول المثل الصينى المعروف :

« بدلا من أن تعطى أحدا سمكة ، علمه كيف يصطاد السمك ، لأن إعطاءك السمك سيجعله دائما محتاجا اليك ، وأما تعليمه كيف يصطاد السمك فان ذلك يحرره دائما من اللجوء الى الغير » .

نعم . هناك فرق بين تقديم السمكة وصيد السمكة . وهذه القضية محسومة كما هو معروف فى الفكر الاسلامى وفى التطبيق الاسلامى . . . فى آيات القرآن وفى أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام . . . وفى عمل الصحابة وفى منهج المسلمين . . . فى بناء الانسان وبناء المجتمع وبناء الحضارة .

فالتعليم مثلا لا بد أن ينتقل من مرحلة الحفظ الى مرحلة الفكر . . وهذا ينقل حضارتنا من حضارة استهلاكية لمنتجات الحضارة الاتقاجية التى يقوم بها غيرنا الى حضارة ذاتية من داخلنا .

هذا المثل الصينى قاصر عن أن يبلغ شيئا من مستوى توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم . .

فقد رأى عليه الصلاة والسلام رجلا يسأل الناس الصدقة ، هذا الرجل له حق فى بيت مال المسلمين كأن حريا به أن يأخذه - بل له فى الفكر الاسلامى أن يقاتل من أجله وإذا قتل فهو شهيد - وكان يمكن للرسول أن يتصدق عليه فقد كان أجود الناس . . . ولكن هل هذا يحل المشكلة ؟ بدهى أن فيها نوعا من الحل ولكنه حل مؤقت سيجعله دائما محتاجا اليك كما يقول المثل الصينى المعروف « اذن فلا بد من حل آخر . . . لقد سأل النبى صلى الله عليه وسلم : « هل عندك شيء ؟ هل تملك شيئا » ؟ قال الرجل : عندى شيء من أمتعة البيت .

فقال له : « أحضرها » فلما أحضرها بين يدي الرسول قال الرسول لمن حوله : « من يشتري هذا » ؟ فقال أحدهم : أشتريها بخمس فقال

الرسول : « من يزيد » ؟ فزاد عليه آخر فقال الرسول : « من يزيد » فزاد آخر فبيعت بخمسة عشر درهما وإذا بالرسول يأمره أن يقسمها قسمين .
ودعاه أن يشتري بأحدهما طعاما لأهله ، وأن يذهب فيشتري بالقسم الآخر قلوبا — أى فأسا — أى أداة اقتاج — وقال له : « اذهب واعمل ولا أراك إلا بعد سبعة (أيام) » ففعل الرجل . . . وعرف الطريق إلى الكسب .

هذا الحل المحمدى صالح للتعميم على مشكلة كل فرد فى نفس الظروف ، بل هو صالح للأخذ به على مستوى المجتمع والدولة .
فمصر مثلا تواجه مشكلة اقتصادية حاليا والسؤال أمامها :

هل تنجح إلى الاقتراق على الاستهلاك لمواجهة المتطلبات الملحة ،
أم تضغط على نفسها بمزيد من الصبر والتضحيات لتوجيه طاقاتها
وما يتاح لها من موارد نحو الاستثمار فى الاقتاج ؟

إن الحل المحمدى لمشكلة الرجل يطرح اختيارا موضوعيا ومنطقيا
للحل على مستوى الفرد كما يمكن أن يكون على مستوى الدولة . .
ويمكن بلورته كما يلي :

- ١ — دراسة الموقف وتقويم الأصول (وهو ما يملكه الرجل) .
- ٢ — دعوة اخوانه إلى المساهمة أو المعاونة بطريقة كريمة فى زيادة قيمة هذه الأصول بشرائها فيما يشبه المزاد العلنى .
- ٣ — توجيه جزء من عائد البيع إلى مواجهة المشكلات الملحة وهى الحاجات الاستهلاكية العاجلة .
- ٤ — توجيه الجزء الآخر إلى الاستثمار بشراء سلع رأسمالية (أداة الاقتاج فى صورة فأس أو إقامة مصانع أو العناية بالمراحل العليا فى الاقتاج) .
- ٥ — عن طريق الاستثمار الرأسمالى يتم الاقتاج والتنمية — الذى هو الأساس الصحيح لحل المشكلة الاقتصادية .

٦ - ضرورة متابعة خطة الإنتاج بعد فترة زمنية معقولة فالرسول صلى الله عليه وسلم طلب أن يرى الرجل بعد سبعة أيام لاعادة دراسة الموقف مع ثقته أن المشكلة فى طريقها الى الحل (١) .

والأعمال فى الاسلام لا تخرج عن أربعة أنواع هى : صناعة - زراعة - تجارة - ولاية .

ومن بين أعمال الولاية بجانب أعمال الدفاع والأمن والقضاء مهن الطب والتدريس والمحاسبة والمحاماة وخدمات المرافق المختلفة مثل النقل والمواصلات وتوفير المياه والكهرباء والصرف وتعميد الطرق . . . الخ .

ويمكن للدولة أن تعطى حق الامتياز لبعض الشركات فى مسيل انجاز مثل هذه الخدمات بشرط أولوية المصالح العامة . كما يدخل فى أعمال الولاية الخدمات الحكومية لضمان سير الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية على أحسن ما يكون دوليا ومحليا .

ويذكر الدكتور عيسى عبده فى كتابه «النظم المالية فى الاسلام» تحت عنوان «القائمون بالخدمات العامة» وهى من أعمال الولاية الآتى :
يدخل رجال الثقافة والفقهاء والعلماء والأطباء ورجال الشرطة والادارة والجند فى عداد هؤلاء المستحقين للزكاة وليس فى هذا شعور بالضعف ، فالدولة تيسر لهم حياتهم المادية ليتفرغوا لما يقدمون للمجتمع من خدمات عامة وإن كانوا يقدرون على الاكتساب .

قال الفقيه اليزدى فى العروة الوثقى : « لو انشغل القادر عن الكسب بطلب العلم النافع للمجتمع يجوز له أخذ الزكاة مما يجب تعليمه عينا أو كفاية ، وكذا اذا كان مما يستحب تعليمه » .

وعليه نرى أنه لا يجوز أن يمارس الأفراد ما يعد من أعمال الولاية

(١) القضاء والقدر - للشيخ محمد متولى الشعراوى - تحليل الأستاذ أحمد فراج .

بقصد تحقيق الربح وهي صناعات نشأت نتيجة الحضارات المزينة اذ
نبس من المقبول اذ تصير مهنة الطب والصيدلة تجارة بصحة الأفراد
ومهنة المحاماة تجارة بحقوق الناس ومهنة التعليم تجارة بمقوله الناس
والمهن المختلفة ذات الخدمات العامة كالمحاسبة مثلا تجارة باطلة على
حساب أرزاق الآخرين ان لم يراع فيها الضوابط الشرعية .

ثانيا : الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج

بالنسبة للملكية عناصر الانتاج المتمثلة فى الأرض ورأس المال نجد
أن شعار الاسلام هو : لا ريع ولا فائدة — فالكسب للعمل وحده
مثال ذلك :

١ — عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : « من كات له أرض فليزرعها فان لم يستطع أن
يزرعها وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجره اياها » .

٢ — بالنسبة للمزارعة نسأل سؤالا : كيف يحل الربح لعنصر
رأس المال فى المشاركة ويحرم الربح على عنصر الأرض ؟

المبدأ أن الاسلام يحرم المزارعة على الأرض وحدها لأنها ليست
شيئا معلوما يقوم على تقدير استهلاكات جهود صاحب الأرض فيها ،
وانما هو ربا أما اذا كان فى الأرض آثار من الجهد فى مثل هذه الحالة
تؤجر الأرض بالذهب والفضة ومقدار الايجار لا يعد ريعا للأرض ولكنه
ثمن استهلاكات ما فى الأرض من رأس مال وحفظ لحقوق صاحب
الأرض فى جهوده التى بذلها .

٣ — شركات المساهمة لون من المشاركة فى الشركات الضخمة
يمكن أن نسميها لخطورتها « مؤسسات قوية » لا يتلاءم مع أهداف
الاسلام ما دام يؤدى الى الربح على حساب ظلم العاملين وتحصيل
الشعب والدولة عبء خسائرها .

وشركات المساهمة يختلف وضعها عن المضاربة التي يحتمل فيها الربح أو الخسارة .

فى ظل دولة العلم والايمان .. يجب أن نعلم أن هناك فرق شاسع بين ما يسمى بالاستثمار المالى والاستثمار الاجتماعى .. ولنضرب مثلا :

لو دمرت مدينة كبرى مثل نيويورك على اثر زلزال فاقنا سوف نرى بكل تأكيد اعادة بنائها والسؤال هو : هل تستطيع الولايات المتحدة القيام بالمشروع الذى نعينه بمجرد طاقاتها المالية ؟ أم تستطيع ذلك بفضل وسيلة أخرى ؟ الجواب هو :

أمريكا لن تستطيع بإمكانها المالى أن تشتري مدينة نيويورك .. بينما تستطيع بإمكانها الاجتماعى بناء مئات المدن مثل نيويورك .

ومن التجارب التى حدثت بعد الحرب العالمية الثانية هو اعادة بناء ألمانيا بسواعد أبنائها رجالا ونساء وشيوخا دون أى سلطان مالى .

والصين تقدمت اقتصاديا بسرعة مرموقة لأنها طبقت مبدأ الاتكال على الذات أو بالتعبير الاقتصادى مبدأ الاستثمار الاجتماعى من الانسان الصينى والتراب الصينى والزمن المتوفر على أرضها^(١) .

والعالم الاسلامى لا يستطيع أن يغير من أوضاعه الا من خلال الجانب التربوى الذى يخلصه من الجمود والخرافات والمسلطات واعداد المخلصين نحو البناء دون النظر الى الاستثمار المالى فحسب .

وهذا يتأتى عن طريق اختيار العناصر الصالحة الموجودة فى مصر والتى تحتاج فقط الى تهيئة الظروف المناسبة للانطلاق .

(١) المسلم فى عالم الاقتصاد — للمفكر الاسلامى مالك بن نبي .

ثالثا : الفقه والسياسة المالية المشتركة بين الأقطار الإسلامية

المقصود بالفقه كما علمنا مسبقا الجزية والخراج والعشور وإذا كانت الزكاة هي الضريبة المفروضة على المسلمين ، فإن الجزية هي الضريبة الواجب فرضها على غير المسلمين ، وتكون على الرجال القادرين بقدر يسارهم كما يرى الامام أبو حنيفة . أى تكون ضرائب شخصية بنسبة متفاوتة بين غنى ومتوسط وفقير .

وبالنسبة للخراج نرى عدم الجمع بينه وبين العشر كما كان يرى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه - أى أن الأرض الزراعية تخضع لنوعين من الضرائب . . فالأراضي التى يملكها المسلمون تخضع للعشر وتكون على ما تنتج الأرض من زروع وثمار ، والأراضي التى يملكها غير المسلمين تخضع للخراج اما بطريقة المساحة أو بطريقة المقاسمة وطريقة المقاسمة هي الأقرب الى نظام العشر أما طريقة المساحة فيكون تقدير الخراج على كل فدان بحسب نوع المحصول .

وبالنسبة لزكاة الزروع والثمار نرى أن تكون الزكاة العشر لا نصف العشر لأن الحكومة تعمل على توفير المياه والمصارف ولم يقيم المزارعون بأنفسهم بحفر الأنهار والترع فأصبح الري وكأفة فيما سقت السماء . . وهذا بالطبع يختلف عن استخراج المياه من الآبار باستخدام الآلات الحديثة .

وبالنسبة للعشور فإنه يمكن الاتجاه بشأنها نحو سوق اسلامية مشتركة وذلك باتباع الوسائل المؤدية للتكامل بين الأقطار الإسلامية حيث لا حواجز ولا فواصل بين دولة اسلامية وأخرى ولقد ذكر أحد الكتاب الأمريكان أن الحدود السياسية بين دول العالم جرائم . .

فمن باب أولى ألا تكون هناك حدود بين دول العالم الاسلامى وهذا ما كان متبعاً بالفعل فى ظل الدولة الإسلامية من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الدولة العثمانية وإلى عهد قريب كان من حق

كل مواطن أن يحجب البلاد الإسلامية طولا وعرضا دون أن تعترضه سلطة ولا قاطع طريق .

ومع تطبيق سوق إسلامية مشتركة يمكن دراسة الحقوق الأوروبية المشتركة للمقارنة . . . ويجب الانتقال نحو التعاون الإسلامي بدلا من العربي فقط بين دول العالم الإسلامي واتخاذ وسائل إسلامية بالعمل على إزالة الموانع السياسية والحوجز الجمركية مع ملاحظة الآتي :

١ - دراسة النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية لكل بلد إسلامي حتى يمكن إيضاح عوائق التكامل فنعمل على علاجها . .

٢ - كلما تفاوتت النظم السياسية التي تخضع لها الدول الإسلامية كلما كان ذلك عائقا في سبيل التكامل .

٣ - أن التخلف الاقتصادي يحول دون التكامل .

على ضوء ما سبق يمكن تقسيم العالم الى دار الاسلام ودار الحرب . . فتكون جميع الدول الإسلامية هي دار الاسلام فلا تكون هناك عشور فيما بينها أي لا يكرن هناك موانع سياسية ولا حواجز جمركية ويكون التاجر المسلم في دار الاسلام حرا في تجارته بين البلاد الإسلامية . .

أما فيما يتعلق بنظام العشور بين دار الاسلام ودار الحرب فتكون النسبة كالآتي :

١ - إذا كان التاجر الأجنبي الذي يأتي لدار الاسلام بتجارته كافرا يؤخذ منه العشر .

٢ - وإذا كان التاجر من أهل الكتاب يؤخذ منه نصف العشر .

٣ - وإذا كان التاجر مسلما ومقيما في دار الحرب يؤخذ منه ربع العشر .

وهذا التاجر قد يكون فردا أو مؤسسة أو دولة .

وفي هذا النظام الاسلامي تشجيع للتجارة وجلب للمنافع وحرب
ضد الاستغلال والاحتكار ، وخصوصا اذا علمنا ان النظام الجبركي في
العصر الحديث قد تصل فيه نسبة الرسوم المقررة الى ١٠٠٪ ، ٢٠٠٪ /
لبعض السلع وهذا ما أدى بالفعل الى ارتفاع الأسعار لدرجة جنونية
وفساد المسؤولين وجشع التجار وانخفاض القوة الشرائية للنقود
وحرمان الشعوب من الضروريات والتهرب من الضريبة والمسرقات
بالإضافة الى عدم الفصل بين دولة اسلامية وغير اسلامية .

ومع تطبيق نظام العشور يتبقى علينا ملاحظة وضع ضوابط محكمة
للتجارة الخارجية منها :

١ - عدم السماح مطلقا باستيراد كافة السلع المحرمة شرعا ..
كالكحول والمخدرات وكافة أنواع الخان .. الخ .

٢ - السماح باستيراد البضائع التي تعتبر من الضروريات
أو الحاجيات أو التحسينات مع مراعاة ترتيب الأولوية ، ومنع استيراد
السلع التي تقع تحت بنود الاسراف والتبذير مثل سيارات الكاديلاك
والشيفورليه .. الخ وخصوصا ونحن دول نامية فقيرة .

٣ - تشجيع سياسة استيراد وسائل الإنتاج والحد من استيراد
السلع الاستهلاكية للاكتفاء الذاتي وحتى لا نكون خاضعين لدول غير
اسلامية .

٤ - الاتجاه الى تكوين سوق اسلامية مشتركة في ظل دولة
اسلامية موحدة لا مركزية تبدأ في شكل كونفدرالي وفيدرالي كمرحلة
انتقالية حتى يمكن مواجهة القوى الكبرى في العالم .

رابعا : الهيكل الإداري المالي والاقتصادي للدولة الاسلامية

هناك دعائم لبناء الهيكل المالي والاقتصادي للدولة الاسلامية
نذكر أهمها كما يلي :

٢٤٨

(١٦ - مالية الدولة)

١ - المسجد : هو المنطلق للعالم الإسلامى فلا تتخذ الدين حرفة ..
بل يكون بكل مسجد القيادات الحاكمة ومعها الأجهزة الحكومية الشعبية
بالأحياء (فى المدن) والقرى والتي يمكن تسميتها بأهل الحل والعقد ..
مع مراعاة تطبيق سياسة الضبط الإدارى دون الإدارة المباشرة
فلا يحق للحكومة أن تمارس الأنشطة الاقتصادية التى يمكن أن يقوم
بها القطاع الخاص لأنها جهة رقابية تخطيطية .. يجوز لها أن تعطى حق
الامتياز فى لمسال العام لمن تجده أهلا لذلك مثل التنقيب عن البترول
أو اصلاح مساحة من الأراضى الصحراوية أو استخدام وسائل نقل برية
وبحرية وجوية .. الخ ..

٢ - الأسرة : هى الدعامة الثابتة لكيان الدولة الإسلامية وعليه
يجب أن يراعى كل من الزوج والزوجة حقوق الزوجية وحقوق
الأولاد .. فالبيت يجب أن يكون مدرسة يعلم فيها الزوج زوجته ،
والزوجة تعلم أولادها وعلى الدولة أن تسعى الى تكوين الأسرة
المستقرة بتزويج الشباب والفتيات فى سن مبكرة ولو كان ذلك من
خصيلة الزكاة كما فعل عمر بن عبد العزيز ، مع الغاء ما يسمى بتنظيم
الأسرة التى أصبح أولى مهامها تحديد النسل وهذا ما يرفضه الاسلام
بشدة حيث الأرزاق ليست من اختصاص العباد وانما الذى يتولى ذلك
رب العباد .. ليست المشكلة فى زيادة عدد السكان .. ولكن المشكلة
هى كيف نجعل من الانسان قوة منتجة جيارة .. فالانسان ليس
مستهلكا فقط كما نرى الآن فى غالبية شعوب الدول النامية ولكن
الانسان منتج ومستهلك فى نفس الوقت .. بل إن اقتاجه لا بد أن يفوق
استهلاكه ..

٣ - ينبغى اعادة النظر فى الهيكل المالى الاقتصادى للدولة
الإسلامية .. فالزراعة والرعى من أولى المهن التى يجب البدء بالاهتمام
بها على أن يصبحها صناعات تحويلية تؤدي الى تحويل المنتجات الى
موارد جاهزة للاستهلاك .. وبالنسبة للمعادن يجب الاقتصاد على

استخراج ما يلزم البلد المنتجة ، كما يجب عدم تصدير المعادن الا بعد تصنيعها بما فى ذلك البترول .

ولا بأس من قيام الصناعات الاستهلاكية الصغيرة وأما بالنسبة للسياحة فإن كل مظاهرها الحرام يجب ابطالها لأنها تمول الفساد وتزيد قدرته فى السيطرة على السوق .

• وأما بالنسبة للاستثمارات فإن الحديث يطول اذ يجب أن تتخلص من خمولها الحالى وتحول الى فاعلية فى مجال العمل الواسع بالبلاد الاسلامية .

ففى مصر مثلاً شواطئ السد العالى التى يمكن أن تنشأ منها روافد المياه وتقام مئات المدن والقرى وتزرع ملايين الأفدنة .. وهناك الوادى الجديد الذى يمكن مده بنهر يحفره أبناء مصر من السد العالى مباشرة ليستفاد بطميه .. وهناك الأراضى الشاسعة بالصحارى الغربية والشرقية وساحل البخار .. ومنخفض القطارة يمكن مده بمياه السد بدلا من مياه البحر ليكون بحيرة مائية عظمى تعتبر مصدرا آخر للمياه تشيد من حولها المدن والقرى تروى منها ملايين الأفدنة وتكون مصدرا للطاقة الكهربائية باستخدام المساقط المائية .

ويجدر بنا الإشارة الى أن هذه التوسعات لا تتم الا بجهود كافة أجهزة الدولة والقطاعات وجهود المحافظات والمدن والقرى والوحدات التنظيمية والأفراد .

ولذا نرى أن تقسم الأنشطة الى احلال وتوسع .. ويكون النشاط الاحلالى خاص بما هو قائم بالفعل من أجل رفع الانتاجية أو مستوى الخدمة .

ويكون التوسع فى المناطق النائية التى لم يتطرق اليها العمران وذلك بأن تشيد كل محافظة ما يساوى حجمها أو يزيد من أقرب المناطق النائية اليها فتقسمها بنفس تقسيمها بأشياء المرافق المختلفة من واقع

خريطة مديروسة مع وضع حجر الأساس للمدن وقرى على غرار ما هو قائم بنفس المحافظة .. ثم تنتقل كافة التوسعات على أصغر الوحدات الى تلك المحافظة الجديدة وكل مصنع أو مؤسسة تكون توسعاتها في تلك المحافظة الجديدة فلا يكون أى توسع الاى مشروع على حساب الأراضى الزراعية أو الزحام الذى يؤدى الى الاختناق .

٤ - العمل على ايجاد نظام تقدي اسلامى موحد بين الأقطار الإسلامية بتوحيد العملة المتعامل بها كبديل لأوراق البنكنوت وأوراق الدفع الأخرى التى تقل قوتها الشرائية عاما بعد عام .. أو ايجاد نظام بديل يراعى فيه تثبيت المعاملات النقدية بأهم السلع محل التعامل حتى تستقر المعاملات دون أزمات طاحنة .. مع ضرورة توافر حد أدنى من المزايا العينية من مأكّل وملبس ومسكن حتى لا تستفحل بوادر السوق السوداء .. وربط المديونيات بأهم السلع المتبادلة بعد أن اختلفت معايير النقود سنة بعد أخرى . فمثلا لو أن رجلا أعطى قرضا قيمته ٥٠٠ جنيه لآخر لفترة خمس سنوات فإن هذا المبلغ فى نهاية الفترة ستخفّض قوته الشرائية بمعدل ١٤٠٪ مثلا . هذه الحالة لا تعتبر مشكلة لو أن القرض كان ذهباً أو قمحا .

٥ - هناك أخطار جسيمة ظهرت من وراء ستار ما يسمى بالعمالة الكاملة وسياسة الدعم والمجانية ومظلة التأمينات .. كل هذه سياسات سليمة لا غبار عليها ولكنها من حيث التطبيق انعكست غاياتها بشكل يدعو الى ضرورة التصحيح .. فالعمالة الكاملة بعد أن كائن الهدف منها منع البطالة باستخدام الطاقات المعطلة وتهيئة الفرص المتاحة لجميع تخصصات القوى العاملة . صارت هناك الآن بطالة أكثر خطرا لكنها مقنعة .. والأعمال نفسها معطلة نتيجة العجز فى الأيدي العاملة .. وهذا العجز سببه الوظائف المكسمة بغير عمل حقيقى ومن سبل الإصلاح التى أراها هو إلغاء الدرجات المهنية فى الوظائف مع إلغاء الرتب العسكرية وجعل الترقيات مرتبطة بنوع الوظيفة ..

وبالنسبة لسياسة الدعم فقد تبين على وجه الحقيقة أن معظم الأموال المخصصة لذلك لا تذهب لأصحابها الشرعيين والمستفيد الأكبر هم قلة من المستفيدين وأصبح الأمر يستلزم وضع نظام الحصص لا لكل فئات الشعب بل لمن يستحق بوضع نظام جدولى عادل.

وبالنسبة للمجانية نرى أن تنحصر فى مستحقى الزكاة فقط سواء فى التعليم أو الصحة أو ما شابه حيث أنه ليس من المعقول أن تصير المجانية للفنى مثل الفقير، وللموظف الكبير مثل الكاتب والعامل الصغير.

وبالنسبة لمشكلة التأمينات نرى تخصيصها لذوى الحاجة فقط دون التعميم وأن تكون على مقدار كافٍ للعاشية بشرط أن يكون هناك مقابل وهو العمل لصالح الدولة ما دام المستفيد قادراً حتى لا تتكون بالدولة طبقة من العاطلين بالوراثة... وخصوصاً أنه قد تبين أن هناك الكثيرين ممن يتمتعون بنظام المعاشات يرفضون العمل مطلقاً لأنهم آثروا الراحة والكسل أو بمعنى آخر أرى الانتقال من نظام المعاش الاستهلاكى إلى نظام المعاش الاستثمارى لكل قادر على العمل كأن يعطى قطعة أرض ليحصل منها على دخل أو تمكينه من شراء آلة منتجة أو مساعدته لإدارة مشروع تجارى... الخ.

٦ - وضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه سياسة دقيقة محكمة بالنسبة للرواتب المستحقة للقيادات الحاكمة... فقال لأصحابه: مثلى فى أموالكم كمثل ولى اليتيم أن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف.

من هنا نعلم أمرين هنا:

(أ) أن من حق الحكام تخصيص رواتب لهم إن لم يكن لهم أملاك تدر عليهم إيرادات ثابتة وقد حدد عمر بن الخطاب هذه الرواتب فقال: مثل رجل من قرش ليس بأغناهم ولا أفقرهم، وأن تكون له دابة وحلتان... حلة للشتاء وحلة للصيف.

(ب) اذا كان الحاكم له أملاك تدر عليه ايرادا فانه يباشر عمله على سبيل التطوع ، وقد صنع ذلك عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فقد رفض أن يأخذ شيئا من بيت المال لأنه كان غنيا بينما كان عمر بن الخطاب فقيرا .

ويمكن تطبيق ذلك فى عصرنا الحاضر .. فالداعية الى الاسلام يؤجر ان كان فقيرا بينما لا يحصل على أجر أو راتب ان كان له عمل آخر أو ايراد خاص — فشعار الداعية فى قومه كما فى قوله تعالى : ﴿ وما اسألكم عليه من أجر ، ان أجرى الا على رب العالمين ﴾ (١) .

كما نلاحظ أن بعض السياسيين القدامى ذوى الأملاك لم يحصلوا على رواتب بل كانوا ينفقون فى سبيل الوطن أكثر مما يحصلون منهم : مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهم .

بل نجد أن عمد البلاد فى القرى كانوا وما زالوا يقومون بهام كبرى فى قراهم مجانا دون الحصول على رواتب من الحكومة وكانت الدولة تشترط فى تعيينهم وجود نصاب من الأملاك وحين أرادت الدولة إلغاء نظام العمد مع وضع بديل يؤجر من أجهزة الأمن .. تبين لهم من الواقع أن نظام العمد هو الأمثل فأبقت عليه .. ونرجو تعيينه بأحياء المدن . حيث حين يتولى الرجل أمر قومه فهو أعلم بشئونهم فلا يحقر كبيرا ولا يمكن ظالما .

٧ — بالنسبة للتسعيرة .. نرى وضع حدود للتسعيرة تكون مانعة لتسيب المنتجين فى تحديد أسعار التكلفة أو جشع التجار فى تحديد أسعار البيع . فبالنسبة للتكلفة نحن نعلم أنها تنقسم الى مباشرة وغير مباشرة ، والتكاليف المباشرة محددة بمقاييس عالمية لا يمكن التلاعب فيها أما بالنسبة للتكاليف غير المباشرة فانها كثيرة ومتنوعة لا يمكن حصرها للدرجة أن كل وحدة إنتاجية تحدد نسبة التكاليف غير المباشرة

(١) الشعراء : ١٠٩

الى المباشرة كما تشاء دون رقابة فعالة مما يجعل التكاليف فى زيادة مستمرة والى أبعد مدى . . ونرى تلجئ الإمام بحيث يجعل نسبة هذه التكاليف الغير مباشرة لا يتجاوز ٥٠٪ من التكاليف المباشرة وهذا على سبيل المثال . حيث ان هذه النسبة تختلف بحسب نوع السلعة أو الخدمة وبحسب البيئة وهذا يستلزم وضع معايير مدروسة بحيث تصير عرفا بين أولى الاختصاص .

وأما بالنسبة لتحديد أسعار البيع فأتنا نرى كما يرى أحد فقهاء الحنفية ألا تتجاوز الأرباح الثلث عن التكلفة . وخاصة اذا عرفنا أن من حق المشتري معرفة سعر التكلفة من البائع حتى يكون على بينة من الأمر .

* * *

خامسا : تصور مقترح لموازنة الدولة الإسلامية

على ضوء التصور المقترح لنموازنة كما هو مبين ص ٢٥٠ الى ص ٢٥٢ عرض الملاحظات التالية :

١ - ضرورة توجيه الموارد العادية للنفقات العادية مع توجيه الفائض أو العجز لبنود الميزانية غير العادية وأيضا توجيه الموارد الغير عادية للنفقات الغير عادية وترحيل الفائض أو العجز للعام التالى .

٢ - بالنسبة لضوابط التوظيف والاستقراض : ذكر الشاطبى وآيا للمالكية عند عدم وجود مال فى بيت المال وهذا نصه :

« من ملاحظة المصلحة فى المسائل العامة أنه اذا خلا بيت المال أو ارتفعت حاجات الجند وليس فيه ما يكفيهم فللإمام أن يوظف على الأغنياء (أى يفرض عليهم ضرائب اضافية) ما يراه كافيا لهم فى المال الى أن يظهر مال فى بيت المال أو يكون فيه ما يكفى وله أن يجعل هذا التوظيف فى أوقات حصاد الفلات وجنى الثمار لكيلا يؤدى بالأغنياء الى ايحاش قلوبهم (وفى هذا اتباع لمبدأ الملازمة فى تحصيل الضرائب) .

والامام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته وصارت الديار
عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها .

وقد يقول قائل : بل لا من أن يقوم الامام بفرض هذه الوظيفة
يستقرض لبيت المال وقد أجاب الشاطبي على ذلك فقال :

« الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل
ينتظر وأما اذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخول بحيث لا يغنى
فلا بد من جريان حكم التوظيف » .

وسياسة الاقتراض هذه تتفق مع سياسة الاقتراض في المالية
الحديثة إذ أنه لا يكون الا في حالة الأزمات أو المطالب الملحة وتسكين
بيت المال من تسديد القرض ، أما حيث تنضب موارده فلا مفر من
زيادة الضرائب .

٣ - ليس من اختصاص فقهاء الاسلام أن يدلوا بالحلول
الاقتصادية سواء أكانت مستنبطة من القرآن والسنة أو غير ذلك وإنما
اختصاصهم أن يقولوا في شأن الحلول التي يقدمها أهل الاختصاص :
هذا حرام وذاك حلال .

٤ - نرى انشاء ديوان الزكاة بالدولة لها الحق الشرعى في جباية
الزكاة وانفاقها . فقد قال تعالى : **وخذ من اموالهم صدقة تطهرهم**
وتزكيهم بها (١) وجاءت الأحاديث النبوية بما يفيد الأمر باخراج الزكاة
ودفعها الى الامام والزكاة هنا تعد من الموارد المحلية بمعنى أنها
تجبي من أغنياء القرية أو النجى وتتفق على فقرائهم وتكون هناك ادارة
مركزية لليوان الزكاة يحول اليها الفائض من الزكاة لينفق في المصارف
الأخرى العامة منها والخاصة .

٥ - ضمان حد الكفاية لكل مسلم يعيش في ديار الاسلام مع رعاية
الأقليات الاسلامية في العالم ومن بين متطلبات حد الكفاية :

(١) التوبة : ١٠٣

(أ) المأكل والملبس والسكن لكل رب أسرة بما يحق له ولنفيه حياة كريمة .

(ب) تشجيع الشباب رجالا ونساء على الزواج بعد سن البلوغ ومساعدتهم بالقدر الضروري بما يكفل لهم الحياة الزوجية السعيدة .

(ج) تطبيق الحديث النبوي : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » وذلك بتأهيل كل مسلم ومسلمة لأن يتعلم أمور الدين بالضرورة وعلوم الحياة على قدر الكفاية .

* * *

تصور مقترح للموازنة العامة للدولة الإسلامية

المقارنة	الميل	النفقات العامة	مبلغ		المقارنة	الميل	الموارد العامة	مبلغ	
			جزئي	كلى				جزئي	كلى
		<p>١ - النفقات العادية :</p> <p>أولاً - أبواب انفاق الزكاة :</p> <p>١ : الفقراء والمساكين .</p> <p>٢ - الماملون على الزكاة .</p> <p>٣ - المولغة قلوبهم</p> <p>٥ - فلك الرقاب</p> <p>٦ - الفارمون</p> <p>٧ - في سبيل الله</p> <p>٨ - ابن السبيل</p> <p>ثانياً - أبواب انفاق الفقه :</p> <p>(الخراج والجزية والمشور)</p> <p>١ - مخصصات الرسول وأهل بيته (صارت لبیت المال بعد وفاتهم)</p>					<p>١ - الموارد العادية :</p> <p>أولاً - أنواع الزكاة :</p> <p>١ - الذهب والفضة</p> <p>٢ - النعم (الموائش السائنة)</p> <p>٣ - عروض التجارة</p> <p>٤ - الثمار والزروع</p> <p>(البنود من ١ الى ٤ أموال تحقق فيها النماء في عصر النبی صلى الله عليه وسلم)</p> <p>٥ - المصانع</p> <p>٦ - المعمرات</p> <p>٧ - الأسهم</p> <p>(البنود من ٥ الى ٧ أموال مستغلة في العصر الحديث)</p> <p>٨ - كسب العمل والمهن الحرة</p>		

- ٢ - مخصصات أمراء المؤمنين
- ٣ - عطاء العمال (الولاية) .
- ٤ - عطاء الجند وعامة الشعب
- ٥ - المصالح العامة للدولة

ثالثا - أبواب انفاق الخمس:

- ١ - سهم الله والرسول
- ٢ - سهم ذوى القربى
- ٣ - سهم اليتامى
- ٤ - سهم المساكين
- ٥ - سهم أبناء السبيل

ثانيا - الفىء ويشمل :

- ١ - الخراج (ويقابله الآن ضريبة الاطيان الزراعية)
- ٢ - الجزية (ضرائب شخصية على غير المسلمين)
- ٣ - المشور (ويقابلها الآن الرسوم الجمركية)

ثالثا - الفىء ويشمل :

- ١ - خمس الغنائم
- ٢ - خمس الركاك
- ٣ - خمس المعادن
- ٤ - خمس المستخرج من البحار

وابعا - اموال مقررة من المراد المسلمين ثم صارت من الفرائض:

- ١ - آكفارات
- ٢ - النذور

(تابع) تصور مقترح للموازنة العامة للدولة الإسلامية(*)

المقارنة	الدليل	النفقات العامة	مبلغ		المقارنة	الدليل	الموارد المباشرة	مبلغ	
			جزئي	كلى				جزئي	كلى
		النفقات غير العادية : أولا : نفقات تنمية المجتمع ثانيا : النفقات الحربية ثالثا : النفقات المخصصة لواجهة الكوارث رابعا : اقراض أو موزونات للخارج					الموارد غير العادية : وهي الموارد الخاضعة لرأى الإمام وتشمل : أولا : ربح المقارلات المملوكة للدولة ثانيا : أرباح الانشطة الاقتصادية العامة ثالثا : القروض رابعا : التوظيف (الضرائب بمفهوم المعير)		

- (*) في سبيل اعداد تصور للموازنة المقترحة تم الاستعانة بالراجع التالية :
- ١ - المالية العامة في الاسلام - للدكتور عيسى عبيد ابراهيم (الذى اشرف على رسالتى) .
 - ٢ - المجتمع الاسلامى - للشيخ محمد أبو زهرة .
 - ٣ - تحليل النظام المالى فى الاسلام - للدكتور محمود محمد نور الاستاذ بكلية التجارة جامعة الازهر .

سادسا : بنك دبي الاسلامى كتجربة رائدة للاقتصاد الاسلامى

١ - كيف نشأ البنك الاسلامى :

أصدر صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله المرسوم الأميرى المرخص بإنشاء بنك دبي الاسلامى (شركة مساهمة عامة محدودة ومركزها الرئيسى دى) ، بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٩٥ هـ (الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ م) •

وطبقا لعقد التأسيس والنظام الأساسى فإن البنك يلتزم فى جميع أعماله بأحكام الشريعة الاسلامية أخذا وعطاء •

ومنذ انشاء البنك يتولى الحاج سعيد أحمد لوتاه رئاسة مجلس الادارة وهو المؤسس الأول للبنك وصاحب الفكرة التى طالمًا راودته حتى قبض الله له من يسانده فى سبيل التطبيق العلى للاقتصاد الاسلامى •

ومع الصحوة الاسلامية الكبرى نشأت بنوك اسلامية أخرى يزيد عددها الآن عن ستين بنكا فى الأقطار الاسلامية وفى أوروبا وأمريكا • وقد كان لقرارات وتوصيات المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية فى المجرم سنة ١٣٨٥ هـ (الموافق مايو ١٩٦٥ م) بالقاهرة الأثر الكبير فى نشأة المصارف الاسلامية •

بعد ذلك عقد مؤتمرات وندوات واجتماعات حضرها جمع من العلماء والهيئات نذكر منها ما يلى :

١ - مؤتمر المصرف الاسلامى الأول بدبى فى جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ (الموافق مايو ١٩٧٩ م) •

٢ - المؤتمر الثانى للمصارف الاسلامية بالكويت فى جمادى الثانية ١٤٠٣ هـ (الموافق مارس ١٩٨٣ م) •

٣ - الاجتماع الأول للهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية في جمادى الثانية ١٤٠٣ هـ (الموافق إبريل ١٩٨٣ م) •

٤ - الندوة الاقتصادية بالمدينة المنورة في رمضان ١٤٠٣ هـ (الموافق يونيو ١٩٨٣ م) •

٥ - المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية المنعقد بدبي في المحرم ١٤٠٦ هـ (الموافق أكتوبر ١٩٨٥ م) •

بعد ذلك صدر القانون الاتحادي بدولة الإمارات العربية رقم ٦ المؤرخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٥ في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية من ٨ مواد منظمة للأعمال طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية •

كما كانت لدولة الإمارات السبق إلى إنشاء أول بنك إسلامي كان لها السبق أيضاً في إصدار أول قانون منظم للأعمال المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية •

٢ - وظائف البنك الإسلامي :

أنشئ البنك الإسلامي ليفك الأمة من آسارها ويفتح الباب لعجلة الحياة حتى تدور دورتها الطبيعية التي فيها صلاحها كما أرادها الله لها فالنقود ما وجدت إلا لتكون حاكماً يحكم على قيم الأشياء ووسيلة لتبادل السلع والمنتجات حتى لا يتظالم الناس فيما بينهم ، أما أن يستخدم الناس هذه النقود ليجعلوها سلعة ويؤجروها هنا يكون الظلم والغبن •

والبنك الإسلامي لا يؤجر النقود ولا يستأجرها ولا يتعامل بالربا أخذاً وعطاءً وإنما يوظف الأموال في الصناعات والزراعات والتجارات والمقاربات داخل المجتمع الإسلامي •

والبنك الإسلامي يحرض على أن يكون عائد استثمار أمواله

للمصالح العام كما أنه يقدم للمسلمين كل ما يحتاجون اليه من خدمات مصرفية حديثة لا غنى عنها كالحساب الجارى والتوفير والاستثمار والتحويل واستبدال العملات وفتح الاعتمادات واستثمار أموال المسلمين .

كل ذلك يتم داخل دائرة الحلال وهذا يرفع الحرج عن المسلمين بأكل الطيبات دون الاضطرار الى التعامل بالربا^(١) .

ومن وظائف البنك استثمار الودائع الاستثمارية على أساس المضاربة المطلقة أو المقيدة .

هنا يقوم البنك بدور المضارب أو صاحب العمل بينما العميل يكون هو صاحب رأس المال .

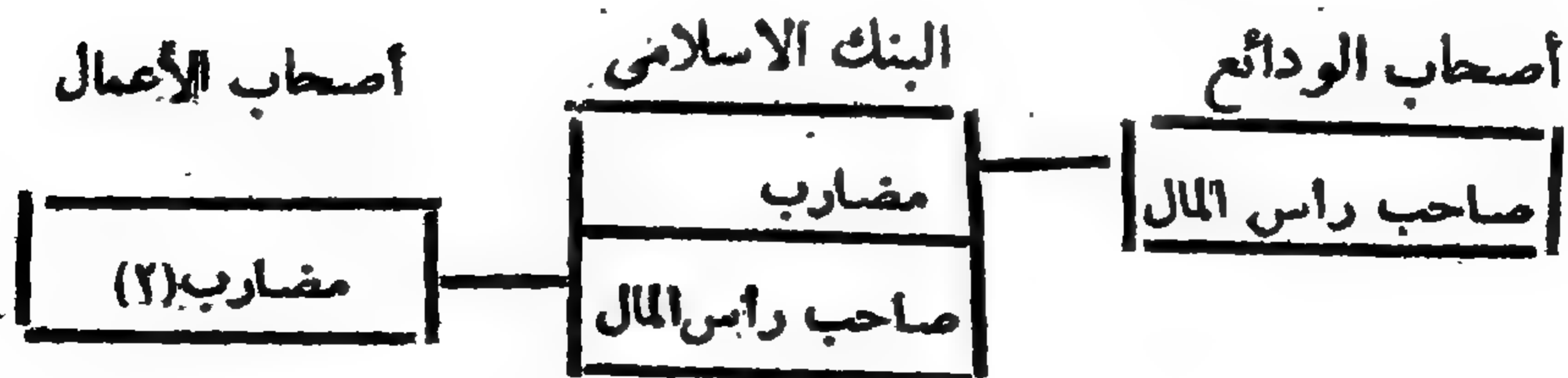
ويتم اقتسام الأرباح بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية بالنسبة المتفق عليها .

والبنك الاسلامى يقوم من ناحية أخرى باستثمار الودائع الاستثمارية مع المضاربين وأصحاب المشروعات .

فى هذه الحالة يكون البنك هو صاحب رأس المال وأصحاب الأعمال هم المضاربين . ويحدد فى عقد المشاركة نسبة الربح بين الطرفين .

هنا نجد أن البنك الاسلامى يقوم بدور الوسيط بين أصحاب الودائع الاستثمارية وأصحاب الأعمال .

ويمكن توضيح ذلك بالرسم فى الشكل التالى :



(١) المصارف الاسلامية - للأستاذ عبد السميع المصرى .

(٢) المصارف الاسلامية - للدكتور غريب الجمال .

ومن الوظائف الأخرى للبنك الإسلامى فأت المطابع الاجتماعى والثقافى ما يلى :

(أ) تحصيل الزكاة من حصيلة أرباح أصحاب الأسهم متى بلغت النصاب وإيداعها فى حساب صندوق الزكاة .

(ب) إخطار أصحاب اللودائع الاستثمارية والحسابات التجارية (حسابات شخصية فقط) بالزكاة المستحقة على مجموع أرصدهم الدائنة فى نهاية العام متى بلغت نصابا كنوع من التذكير ليتولوا دفعها لمستحقيها بمعرفتهم .

(ج) تقوم لجنة الزكاة المتواجدة فى البنك بتوزيع الزكاة على مستحقيها عن طريق جهاز متخصص لبحث الحالات الاجتماعية .

(د) منح القرض الحسن للحالات الطارئة مثل : الزواج - الأعمار - الكوارث - المرض ، وهناك من يرى أن يكون رأس المال المستخدم فى تلك القروض بنسبة لا تقل عن ١٠٪ من قيمة الحسابات التجارية حتى يكون هناك امكانية لمنح العاملين فى البنك الإسلامى ما يحتاجون من سلف وكذا أصحاب المهن والحرف الصغيرة .

(هـ) إصدار مجلة الاقتصاد الإسلامى (شهرية) التى تفتح صنفاتها لذوى الفكر بهدف إيجاد البديل الإسلامى للحيلولة دون السقوط فى النظام الاقتصادى العلمى للسائد .

٢ - أهداف البنك الإسلامى :

إن الغاية الكبرى للبنك الإسلامى هى تحريم ما حرمه الله سبحانه وتعالى من أكل الربا وتخليص المسلمين من أكبر الكبائر بإعلان الصلح مع الله حيث حدد أكل الربا بالحرب بقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِن لَّمْ تَقْلُوا فَإِنَّمَا فَارِغٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِن تَبْتَغُوا فَلَئِنْ رَأَيْتُم مَّا كَرِهَ لَكُمْ فَاصْنَعُوا . وَتِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ الَّتِي تَقْرَأُ . وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَتَرْضَ عَنْهُ فَيَتُوبَ إِلَيْهِ . إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . ﴾ (١)

(١) البقرة - ٢٧٨ - ٢٧٩

والرسول صلى الله عليه وسلم يحذر أمته من الربا موضحاً أن أكل الربا وموكله والمشاركين فيه كلهم ملعونون .. ودرهم ربا أشد عند الله من ست وثلاثين زنية أقلها أن ينكح الرجل أمه .

وهناك نوعان من الربا هما :

(أ) ربا النسيئة :

هو الزيادة التي يؤديها المدين إلى الدائن على رأس المال نظير مدة معلومة من الزمن .. هذا النوع من الربا مزيج بين ثلاثة أجزاء هي :

١ - الزيادة في رأس المال .

٢ - تحديد الزيادة باعتبار المدة .

٣ - كونها شرطاً في المعاملة .

وهذا النوع من الربا هو المنصوص على تحريمه في القرآن الكريم .

(ب) ربا الفضل :

والمقصود به الزيادة التي ينالها الرجل من صاحبه عند تبادل شيء مماثل يدا بيد . وهذا النوع من الربا حرمه النبي صلى الله عليه وسلم بأحاديث كثيرة منها : عن عبادة بن الصامت قال :

« الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » . (رواه أحمد ومسلم والنسائي) (١) .

ولا شك أنه توجد أهداف أساسية ومتعددة للبنك الإسلامي لا يختلف عليها اثنان .. ولكن مع التطبيق أو الممارسة العملية في واقع

(١) كتاب الربا - للعلامة أبو الأعلى المودودي .

الحياة اليومية نجد أن هناك أخطاء أو سليات بسبب المشكلات والعوائق والافتراءات... ومع هذا فإن مسيرة البنك الاسلامى فى تقدم وازدهار رغم كيد الأعداء وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى وحرص القلة المؤمنة على انجاح هذا الصرح العظيم .

ويمكننى فى هذا المؤلف ذكر بعض الأهداف الأساسية كما يلى :

(أ) احياء التراث الاسلامى (جانب المعاملات) من بين المراجع المتأثرة هنا وهناك الى حقيقة ملموسة يتعايشها المسلمون .

(ب) رفع الحرج عن المسلمين بالقاء الفوائد الربوية أخذا وعطاء التى أصبحت للأسف نظاما عاما يعم أنحاء المعمورة شرقا وغربا .

(ج) احداث التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى المتخلف وايجاد الاستعداد لاحداث التكامل بين الأقطار الاسلامية التى تملك كافة الموارد الأساسية .

ومن منطلق الحديث النبوى : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » فقد توجهت بسؤال هام الى الحاج سعيد أحمد لوتاه . فى أحد اللقاءات الأسبوعية بمجلسه التى يحضرها بعض كبار العلماء أذكر منهم الدكتور سيد نوح والدكتور محمد عبد السلام والدكتور مالك الشعار والشيخ محمد عبد الله الخطيب والشيخ ماهر عقل .

وكان السؤال :

لقد تحققت بعض أهداف البنك الاسلامى فى احياء التراث ورفع الخرج عن المسلمين فى معاملاتهم ولكن أين دور البنك الاسلامى فى احداث التنمية الاقتصادية للأقطار الاسلامية كبديل للمرابحات وخاصة المربحات الدولية ؟

فكان الجواب :

ان هناك جهودا كبيرة قد بذلت بهدف استصلاح أراضى شاسعة

فى مصر والسودان عن طريق مساهمة بعض البنوك الإسلامية بالفائض لديها من السيولة وكنت أحد أعضاء المباحثات مع حكومات مصر والسودان بصفتى الأمين العام المساعد للاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية عن منطقة الخليج (١) .

ومن الأهداف الأخرى للبنك الإسلامى :

(أ) الوصول الى الفرد والأسرة والمجتمعات والحكومات فى شتى بقاع الأرض بإنشاء العديد من الفروع ، وفتح الكثير من المكاتب ، وتشغيل الآلاف من الصيارفة والمستثمرين المتجولين فى القرى وفى المدن بشوارعها وجاراتها وفى الأماكن النائية .

(ب) احياء التراث القديم باعادة طبع المراجع التى تتعلق بجانب المعاملات المالية .. وتشجيع ذوى الفكر فى الاقتصاد الإسلامى من حملة الماجستير والدكتوراة وغيرهم بطبع رسائلهم وأبحاثهم بدلا من تركها مهملة فى المكتبات الجامعية .

٤ - افتراءات ومعوقات حول مسيرة البنك الإسلامى :

مما يؤسف له أن هناك بعض المسلمين ما زالوا يشككون فى أعمال البنوك الإسلامية قائلين انه لا فرق بينها وبين ما يسمى بالبنوك الربوية .

أمثال هؤلاء يمكن تقسيمهم الى ثلاث فئات كما يلى :

الأولى : فئة نالت قسطا وافرا من التعليم لكنهم علمانيون انبهروا بالمذاهب الاشتراكية أو الرأسمالية فضلوا عن سواء السبيل .

الثانية : فئة مضللة من وسائل الاعلام المختلفة نتيجة جهلهم بتعاليم

(١) كان الرجل صادقا فيما يقول .. وهنا اشير الى ما نشر بجريدة الاتحاد فى دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٨ تحت عنوان : « الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية يوافق على مشروع دراسة لاستصلاح مليون فدان بمصر » .

الاسلام فصاروا مقلدين لما هو سائد في المجتمعات دون فكر ولا تدبير .

الثالثة : بعض العلماء الذين اجتهدوا فرادى بعيدا عن اجماع الفقهاء في المؤتمرات والندوات العالمية فجاءوا بنتائج خاطئة نذكر منها :

— أن الربا الذي ليس فيه مضاعفة حلال وحجتهم الفهم الخاطئ للآية القرآنية رقم (١٣٠) من سورة آل عمران : ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة ﴾ .

— أن الربا المحرم انما هو ربا النسيئة وحجتهم أن ربا النسيئة هو المذكور في القرآن .. متجاهلين بذلك ما ورد في السنة النبوية .

— أن الربا المحرم انما هو في القروض الاستهلاكية .

— أن فوائد صندوق التوفير حلال ولا حرمة فيه .

— أن فائدة البنك على القروض تخرج من دائرة الربا المحرم بدعوى أن الربا المنهى عنه هو ما يؤخذ من الدين المستحق في الذمة الى أجل آخر .

— أن شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاث (أ ، ب ، ج) حلال ولا حرمة فيها .

— أنه لا ربا الا في الدراهم والدقاير وعليه فلا ربا في أوراق البنكنوت .

— أن الربا مقصور فقط على الأصناف الستة المذكورة في حديث ربا الفضل .

— أن الربا يمكن التعامل به مع الضرورة « والضرورات تبيح المحظورات » .

— جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون .

— جواز فائدة سنوية توازي نسبة التضخم السائدة للمحافظة على القيمة الحقيقية للنقود علاوة على أرباح الاستثمار اذا كانت في صورة ودائع استثمارية .

وللرد على كل هذه الافتراءات أو المحرمات أو الشبهات فإن الأمر يحتاج الى مجلد ضخم للرد عليهم جميعا بدلائل الكتاب والسنة والاجماع ، لكن أكتفى بما ذكره العلامة أبو الأعلى المودودي في كتاب الربا بقوله :

« ليس هذا الاختلاف بين المذاهب في الأمور التي يدخلها الربا بموجب أحكام الكتاب والسنة الصريحة وإنما هو من الأمور المشبهة الواقعة على الحد بين الحلال والحرام .

فإن حاول أحد الآن بهذه المسائل المختلف فيها أن يرمى الاشتباه بأحكام الشريعة في المعاملات ويفتح باب الرخص والحيل بهذا الطريق للاستدلال ويدعو الأمة الى سلوك طرق الرأسمالية فلا شك أنه يعد تاركا للكتاب والسنة وضالاً ومضلاً ولو كان مخلصاً صادق النية عند نفسه » .

٥ — مقترحات في سبيل تاصيل منهاج البنك الاسلامي :

لا شك أن هناك جهودا كبيرة بذلت من قبل الفقهاء وعلماء الاقتصاد الاسلامي والعاملين في حقل البنوك الاسلامية .. وكإن لها الآثار العظيمة التي نراها الآن في الشركات والمؤسسات الاسلامية رغم سلبات بعض المسلمين .

وسوف أقتصر هنا على دورى كباحث اقتصادى وأحد العاملين في بنك دى الاسلامي .

ولن أتعرض في هذا المؤلف الى أعمالى التقليدية اليومية ولا الى التقارير الدورية التى تقدمت بها الى المسئولين .. مع أملى مستقبلا

أنه يكون لى مؤلف أتناول فيه أطروحة جديدة للبنوك الإسلامية فى
طورها الثانى .

وسوف أتناول هنا بإيجاز ما تقدمت به الى المسئولين فى البنك
من مقترحات بناء على القرار الإدارى رقم ٨٦/٥٦ الصادر
بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٦ بشأن تشكيل لجنة اللوائح والنظم وموسوعة
العمل تكون بمثابة لكافة الاتجاهات التنظيمية والفنية والشرعية وكنت
أحد أعضائها . ولظروف خارجة عن الإرادة توقفت اللجنة عن
أعمالها . ولكن حرصا منى على انجاح أى عمل أكلف به ، وبمعاونة
الأستاذ أحمد خميس رحمه الله الذى كان رئيسا للحسابات المركزية فى
بنك دى الإسلامى وأحد الأعضاء البارزين فى لجنة التسهيلات فى
ذلك الوقت . فسوف أستعرض تلك المقترحات بإيجاز شديد فى
النقاط الثلاث التالية :

● الهيكل التنظيمى للبنك :

بعد قرارات متعددة حول ما ارتآه الدكتور سيد الهوارى فى
جولته الأخيرة بالبنك من وضع تصور كامل للهيكل الوظيفية وجدول
الهيكل التنظيمى الذى أعده الدكتور حسين شحاتة والجدول التنظيمى
المتواجد بالجزء الأول من موسوعة البنوك الإسلامية الذى أصدره
الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وكذلك الاطلاع على قرارات السيد
رئيس مجلس الإدارة وتعيينات السيد مدير البنك .

وعلى ضوء النشاط المتزايد للبنك حيث بلغ مجموع المركز المالى
ما يقرب من ٣٣ مليار درهم فى ختامى عام ١٩٩٠ بعد أن كان مائة
مليون درهم عام ١٩٧٦

وطبقا لمتطلبات المصرف المركزى والأجهزة الرقابية الأخرى فانى
أقترح تصورا للهيكل التنظيمى للبنك (كما هو موضح بالشكل
المرفق ص ٢٦٤) .

ويمكن وضع اطار عام لهذا التصور المقترح فى اقسام ثلاثة
كما يلى :

(أ) ما ينبغى ان يشار اليه فى النظام الأساسى المعدل حول
الجمعية العمومية ومجلس الادارة وهيئة الرقابة الشرعية واللجان
المتخصصة .

(ب) ترتيب الوظائف (كما هو موضح بالشكل المرفق
ص ٢٦٥) .

(ج) الاطار العام المقترح حول لائحة العاملين .

جدول المرتبات والعلاوات المقترح طبقا للمستويات الوظيفية بالبنك

المرتبات		المستوى الوظيفي	سلسل
بدلات السكن والاثاث	العلاوة السنوية		
ويحدد راتبه والمزايا المعينة بمعرفة الجمعية العمومية			اولا
فيلا + بدل اثاث درهم		السيد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتخب	ثانيا
كل خمس سنوات		1 - مدير عام البنك	ثالثا
شقة فاخرة + بدل اثاث درهم		2 - مساعد المدير العام	رابعا
كل خمس سنوات		1 - مدير قطاع	خامسا
		2 - مدير فرع (أ)	سادسا
		3 - مدير فرع (ب)	سابعا
شقة + بدل اثاث درهم		1 - رئيس قسم (أ)	
كل خمس سنوات		2 - رئيس قسم (ب)	
شقة + بدل اثاث درهم		1 - وظيفة تخصصية (أ)	
كل خمس سنوات		2 - وظيفة تخصصية (ب)	
سكن + بدل اثاث درهم		1 - وظيفة عامة (أ)	
كل خمس سنوات بحسب الحالة الاجتماعية		2 - وظيفة عامة (ب)	
		3 - وظيفة عامة (ج)	
سكن + بدل اثاث درهم		1 - عامل (أ)	
كل خمس سنوات بحسب الحالة الاجتماعية		2 - عامل (ب)	
		3 - عامل (ج)	

١ - يقصد بالوظائف التخصصية المؤهلات العليا (محاسب - باحث اقتصادى - مصرفى الخ) .

٢ - يقصد بالوظائف العامة المؤهلات المتوسطة (فنى متوسط - كتابى - طباع) .

٣ - يمنع بدل غلاء المعيشة بحسب الحالة الاجتماعية ومستوى معيشة الوطن الذى يعيش فيه الموظف .

٤ - يقصد بالعمال اعمال يدوية (ميثاق - كهربائى - عامل نظافة الخ) .

٥ - لرعاية شئون العاملين واسرهم نرى انشاء صندوق للتكافل الاجتماعية - ولا مانع من انتساب اصحاب الاسهم والودائع الاستثمارية لمضوية الصندوق اذا ما رغبوا فى ذلك .

سابقا : ختام البحث

خير ما نختم به البحث هو حديث الرسول عليه الصلاة والسلام :
« مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو
قد اعى له سائر الجسد بالسهر والحصى » وكذلك ما روى عن ابي سعيد
الخدري أنه قال : « كنا في سفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من
كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له » - وأخذ يعدد من اصناف
الأموال حتى ظننا أننا ليس لنا من أموالنا الا ما يكفيننا » .

من هنا نعلم أن الاسلام ينكر التباين المخل بين الطبقات في الأمة
بحيث تعيش فيها جماعة في مستوى الترف وتعيش جماعة أخرى
في مستوى الحرمان ، والتفاوت بين الغنى والفقر في الاسلام ليس
مشكلة كما يرى علماء العصر الحديث وانما سبب لارساء أسس
التكافل الاجتماعى بحيث يكون كل قادر أو ذى سلطان كفيلا في
مجتمعه . ويقول الشاعر أحمد شوقي في مدح الرسول صلى الله
عليه وسلم :

أنصفت أهل الفقر من أهل الغنى فالكل في حق الحياة سواء
والاتفاق في سبيل الله يجعل الغنى معتادا للجود سباقا الى الخير
ويزيل حدة التباغض والتحاسد بين الفقراء وهذا ينطق جوا من الأمن
بين الناس وفي هذا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « حصنوا
أموالكم بالزكاة وذاووا مرضاكم بالصدقات » .

والاسلام جاء بكل ما هو ضرورى لتنظيم المعاملات المالية في
كل مراحل الحياة بما في ذلك الوفاء بالالتزام والتراحم بين الناس
فالتقرآن يمدح الموفين بعهدهم اذا عاهدوا والرسول صلى الله عليه وسلم
يقول : « أد الأمانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خاكت » . ويعلمنا أن
المسلمين عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا .

والاسلام يذم الغرور بالمال والرياء في اتقائه كما يذم البخل

وينها عن أكل أموالنا فيما بيننا بالباطل إلا أن تكون تجارة عن قراض
منها . . . وعلى التاجر المسلم ألا يغالى فى الربح لأن الربح الفاحش فيه
غبن حتى أن أحد علماء المسلمين ذهب الى أن الغبن فيما يزيد عن
الثلث .

ويحذرها الاسلام من رشوة الحكام واستمالتهم كما فى قوله تعالى :
﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتتلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا
من أموال الناس بالاثم واثم تعلمون ﴾ (١) .

وهى عن الربا وعن كنز المال وأوجب الاقتصاد فى المال دون
تقتير ولا اسراف فى قوله تعالى : ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم
يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (٢)

كما أوجب حفظ المال من الضياع كما قال تعالى فى سورة النساء :
﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما ﴾ (٣)

وحت الاسلام بالاتفاق على ذى الرحم والمسكين وابن السبيل ابتغاء
مرضاة الله ، يقول تعالى : ﴿ يا ايها النبى قل لمن فى ايديكم من الاسرى
ان يعلم الله فى قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ويغفر لكم ، والله
غفور رحيم ﴾ (٤) .

ويحذرها الرسول صلى الله عليه وسلم فى حديث شريف : « خمس
يخمس : ما قرض قوم العهد الا سلب الله عليهم عدوهم ، وما حكموا بغير
ما أنزل الله الا فشا فيهم الفقر ، وما ظهرت فيهم الفاحشة الا فشا فيهم
الموت ، ولا طفقوا الكيل الا منعوا النبات وأخذوا بالسنين ، ولا منعوا
زكاة أموالهم الا منعوا القطر من السماء » .

والمسلم فى عالم اليوم ليس فقط فى حاجة الى المأكل والملبس

(٢) الفرقان : ٦٧
(٤) الانفال : ٧٠

(١) البقرة : ١٨٨
(٣) النساء : ٥

والمسكن وغير ذلك من خدمات المرافق المختلفة بل هو الى الدين أو
غذاء الروح أشد احتياجا وليس هناك في الاسلام ما يسمى بالندرة ..
والندرة في هذا العصر نوع من العذاب حتى يرجع الناس الأمر ربهم .
لهذا نجد أنه مع الايمان تكون الوفرة ومع الكفر والجحود تكون
الندرة . وفي شأن هذا يقول الله تعالى : ﴿ واذ تاذن ربكم لتن شكرتهم
لازيدنكم ، ولئن كفرتم ان عذابي لشديد ﴾ (١) .

وختاماً .. لا يفوتني أن أشكر أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الاسلامي
وعلى رأسهم الزميل الأستاذ محمد عبد الحكيم زعير أمين لجنة الفتوى
في بنك دبي الاسلامي لنشرهم لي بعض المقالات كان آخرها ملخص
لهذا المؤلف (عدد جمادى الثانية ١٤١١ هـ ص ٨٦٤) .

كما لا يفوتني أن أشكر أسرة تحرير جريدة الاتحاد اليومية
وعلى رأسهم الأستاذ عبد الله رشيد والأستاذ محمد العامري والأستاذ
اسماعيل الفخراني لنشرهم لي عشرات المقالات عن واقع المسلمين من
منظور اسلامي . وبمشيئة الله سيتم نشرها في مؤلف تحت عنوان
« من قضايا العصر في المجتمع الاسلامي » .

كما أشكر الزميلين الأستاذ شكري الفيومي والأستاذ سمير نوفل
على معاوتتهما لي في سبيل نشر هذا المؤلف .
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (٢) .

« تم بحمد الله »

(١) ابراهيم : ٧ .

(٢) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث شريف :
« كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون » .. من منطلق هذا
الحديث أرجو من كل قارئ مخلص لدينه أن يرأسني بأي أخطاء
أو هفوات في هذا المؤلف لمعالجتها مستقبلاً .. وسوف أدعو له بالدعاء
الذي ورد في الاثر : « رحم الله امرءاً اهدى الى عيوبى » .
عنوان المراسلة :

دولة الامارات العربية المتحدة - دبي - بنك دبي الاسلامي -

ص . ب . : ١٠٨٠

أهم المراجع المعتمد عليها في سبيل أعداد البحث

- ١ - القرآن الكريم مع التركيز على الآيات المتعلقة بعلم الأرزاق والاقتصاد والأموال .
- ٢ - تفسير القرطبي ، وفي ظلال القرآن للأستاذ سيد قطب ، وصفوة التفسير للأستاذ محمد علي الصابوني .
- ٣ - الحديث من زبدة البخاري تحقيق عمر ضياء الدين (أبواب الزكاة - البيع - السلم - الشفعة - الاجارة - الحوالة - الوكالة - المساقاة - الديون والحجر - اللقطة - الرهن - الهبة - الوصايا - النفقات - النذور) .
- ٤ - الخراج لأبي يوسف - الطبعة الخامسة (١٣٩٦ هـ) المطبعة السلفية .
- ٥ - الأموال لأبي عبيد - تحقيق محمد خليل هراس - دار الفكر (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .
- ٦ - مقلمة ابن خلدون .
- ٧ - الاقتصاد الاسلامي .. مدخل ومنهاج - الطبعة الأولى بدار النهضة (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م) للدكتور عيسى عبيد .
- ٨ - النظم المالية في الاسلام « دراسات وقراءات مختارة » طبعة معهد الدراسات الاسلامية بالزمالك (١٩٧٧ م) للدكتور عيسى عبيد .
- ٩ - العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة - د. عيسى عبيد - دار الاعتصام (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) - بحث مقدم الى مؤتمر الفقه الاسلامي بالرياض .
- ١٠ - بنوك بلا فوائد - دار الفتح (١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) - للدكتور عيسى عبيد .
- ١١ - وضع الربا في البنيان الاقتصادي - للدكتور عيسى عبيد .
- ١٢ - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية لابن تيمية .

- ١٣ - حى بن يقطان - لابن طييل - مذكرات الدكتور أحمد رشاد موسى بمعهد الدراسات الإسلامية (١٩٧٧ م) .
- ١٤ - الفقه الميسر - للشيخ أحمد عيسى عاشور - الطبعة الثانية بدار الاعتصام (١٣٩٤ هـ) .
- ١٥ - الموارد المالية فى الإسلام - طبعة معهد الدراسات الإسلامية (١٩٦٩ م) - للدكتور إبراهيم قواد .
- ١٦ - الاتفاق العام فى الإسلام - طبعة معهد الدراسات الإسلامية (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) - للدكتور إبراهيم قواد .
- ١٧ - الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية - للدكتور ضياء الدين الرئيس - الطبعة الثالثة (١٩٦٩ م) .
- ١٨ - محاضرات فى المجتمع الإسلامى - للشيخ محمد أبو زهرة - طبعة معهد الدراسات الإسلامية .
- ١٩ - مذكرات فى التكامل الاقتصادى واقتصاديات الأقطار الإسلامية - للدكتور مصطفى كمال وصفى (طبعة معهد الدراسات الإسلامية بالزمالك) .
- ٢٠ - النظام الإدارى فى الإسلام - الطبعة الأولى مطبعة الأمانة عام ١٩٧٠ - للدكتور مصطفى كمال وصفى .
- ٢١ - مفاهيم ومبادئ فى الاقتصاد الإسلامى - دكتور شوقي اسماعيل - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد ١٨٢ (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .
- ٢٢ - تحليل النظام المالى فى الإسلام - للدكتور محمود محمد نور - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد ١٨٢ (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .
- ٢٣ - الإسلام والأوضاع الاقتصادية - الشيخ محمد الغزالى - الطبعة السادسة بدار الكتب الحديثة (١٩٨٣ - ١٩٦٣ م) .
- ٢٤ - النظم الإسلامية - للدكتور محمد عبد الله العربى - (الجزء الاقتصادى) طبعة معهد الدراسات الإسلامية .

- ٢٥ - المسلم في عالم الاقتصاد - الكاتب الكبير مالك بن نبي -
دار الشروق .
- ٢٦ - مقومات الاقتصاد الاسلامي - الأستاذ عبد السميع
المصري - مكتبة وهبة - الطبعة الأولى .
- ٢٧ - الحضارة الاسلامية - الدكتور علي حسني الخريوطي -
المجلد ٢٧ من سلسلة « كتابك » بدار المعارف .
- ٢٨ - اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس عبد الملك .
- ٢٩ - المالية العامة (دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي) -
الدكتور رياض الشيخ - طبعة دار النهضة (١٩٧٧ م) .
- ٣٠ - المحاسبة القومية .
- ٣١ - المذاهب الاقتصادية الكبرى - المؤلف جورج سول -
ترجمة الدكتور راشد البراوي - مكتبة النهضة المصرية (١٩٥٧ م) .
- ٣٢ - كتاب القضاء والقدر للشيخ محمد متولي الشعراوي -
تحليل الأستاذ أحمد فراج .
- ٣٣ - مجلدات الاقتصاد الاسلامي - مجلة شهرية يصدرها بنك
دبي الاسلامي .
- ٣٤ - الربا لأبي الأعلى المودودي (طبعة مؤسسة الرسالة -
بيروت) .
- ٣٥ - مختارات من كتب متنوعة ومجلات متخصصة .

مُحَوِّيات الكتاب

الصفحة

٣	الأهداء
٥	من القواعد المالية في الاسلام
٦	المقدمة

الباب الأول : مدخل البحث

(١٥ - ٤٠)

١٧	تمهيد
		المبحث الأول : مصطلحات ومفاهيم في مالية الدولة الاسلامية
١٩	مقارنا بالنظم المالية المعاصرة
		المبحث الثاني : معالم المالية العامة وضوابط السلوك
٣٠	الاقتصادى في الاسلام
٣١	القسم الأول : معالم المالية العامة
٣٥	القسم الثاني : ضوابط السلوك الاقتصادى في الاسلام
٣٥	أولا : سنن التوازن الكونية في الاقتصاد
٣٦	ثانيا : الملكية في الاسلام مقيدة بمقاصد الشريعة
٣٧	ثالثا : دراسة معاصرة حول التأمين من منظور اسلامى
٣٩	رابعا : طرق الكسب او التملك

الباب الثانى : الموارد العامة في الاسلام

وفي النظم الوضعية

(٤١ - ١١٠)

٤٣	تمهيد
٤٥	الفصل الاول : العبادات المالية والفرائض

٤٧٣

(١٨٠ - مالية الدولة)

٤٦	القسم الأول : أنواع الزكاة
٤٧	أولا : وعاء الزكاة
٤٨	ثانيا : الأموال التي كان محققا فيها النعاء في عصر النبوة
٥١	ثالثا : الأموال المستغلة في هذا العصر
٥٥	رابعا : مسائل تكميلية عن الزكاة
٥٧	القسم الثاني : الفء
٥٨	أولا : الخراج
٦٣	ثانيا : الجزية
٦٥	ثالثا : العشور
٦٦	القسم الثالث : الخمس
٦٦	أولا : خمس الغنائم
٦٨	ثانيا : خمس المعادن والركاز والمستخرج من البحار والأنهار
	القسم الرابع : موارد مقررة من قبل أفراد المسلمين ثم
٧٠	صارت من الفرائض
٧٠	الكفارات
٧١	التذوّر
٧١	الوقف قيد الحياة
٧٢	الوصية بعد الموت
٧٢	الدولة ثرث من لا وارث له
٧٧	الفصل الثاني : الموارد المالية الخاضعة لرأى الامام ..
	القسم الأول : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق الثروات
٧٨	المملوكة لها
٧٨	أولا : الأراضى
٧٩	ثانيا : الأنهار والبحار
٨٠	ثالثا : المعادن والمناجم
	رابعا : دراسة حول الأموال التى يجوز امتلاكها والتى
٨١	لا يجوز فيها الامتلاك
	القسم الثانى : الدخل الذى يرد للدولة عن طريق قيامها
٨٢	بأنشطة اقتصادية
	أولا : دراسة حول دور الدولة في هذا المجال بين الاسلام
٨٣	وكلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى
	ثانيا : الكلا كأحد مستلزمات الانتاج الأساسى فى قطاع
٨٥	استثمار المواشى السائمة

٨٦	القسم الثالث : القرض
٨٦	أولا : تعريف القرض
٨٧	ثانيا : آراء بعض الفقهاء حول القرض الاسلامي
	ثالثا : المبادئ الاسلامية العامة لجواز الاقتراض على
٩١	بيت المال
	القسم الرابع : الدخل الذي يرد للدولة عن طريق ولايتها
٩٢	على الشؤون العامة (التوظيف)
٩٤	الفصل الثالث : الإيرادات العامة في النظم المالية المعاصرة
٩٥	أولا : الدخل من المشروعات العامة
٩٥	ثانيا : القروض الداخلية والخارجية
٩٨	ثالثا : الضرائب
	الفصل الرابع : دراسة مقارنة للموارد العامة بين الاسلام
١٠٣	والنظم المعاصرة
١٠٤	أولا : أسس الضرائب
١٠٥	ثانيا : دستور الضرائب
	ثالثا : هل أخذ الاسلام بنظام الضرائب الواحدة أم
١٠٦	الضرائب المتعددة
١٠٦	رابعا : الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في الاسلام
١٠٧	خامسا : الأساليب المتبعة في قياس الدخل
	سادسا : العينية والشخصية في الضرائب الحديثة
١٠٧	والموارد الاسلامية
	سابعا : النسبية والتنازلية والتصاعدية في الضرائب
١٠٨	الحديثة
١٠٨	ثامنا : منع الازدواج الضريبي في الاسلام
	تاسعا : هل تربط الضرائب الاسلامية على رأس المال
١٠٨	أم على الدخل

الباب الثالث : الاتفاق العام في الاسلام

وفي النظم الوضعية

(١١١ - ١٥٠)

١١٣	تمهيد
١١٦	الفصل الأول : الاتفاق العام في الاسلام

المبحث الأول : أبواب الاتفاق العام في الدولة الإسلامية ...	١١٩
أولا : أبواب اتفاق الزكاة	١١٩
ثانيا : أبواب اتفاق الفئ (الخراج والجزية والعشور)	١٢٤
ثالثا : أبواب اتفاق الخمس (الفنائ والمعادن والمستخرج من البحار)	١٣٠
المبحث الثاني : الضوابط الشرعية في توجيه النفقات العامة	١٣٢
أولا : الضوابط الشرعية في الاتفاق	١٣٢
ثانيا : توجيه النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي	١٣٣
الفصل الثاني : دراسة مقارنة للاتفاق بين الإسلام والنظم المعاصرة	١٣٧
المبحث الأول : الاتفاق العام في النظم المالية المعاصرة	١٣٩
أولا : مجالات الاتفاق العام	١٣٩
ثانيا : مؤشرات هامة عن الاتفاق العام	١٤١
ثالثا : كفاية الأداء في القطاع العام	١٤٣
المبحث الثاني : قواعد وآثار النفقات العامة بين الإسلام والنظم المالية المعاصرة	١٤٦

الباب الرابع : بيت المال في الإسلام

وميزانية الدولة المعاصرة

(١٥١ - ٢٠٢)

تمهيد	١٥٣
المبحث الأول : بيت المال ونشأة الدواوين في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين	١٥٥
المبحث الثاني : الدواوين في عهد الخلافة الأموية	١٦٨
ظاهرة تزايد النفقات	١٦٩
اصلاح العملة	١٦٩
تعريب الدواوين	١٧٠
العناية بالزراعة	١٧١
حالة الضرائب	١٧١
اصلاحات عمر بن عبد العزيز	١٧٢
بعض الظواهر الاقتصادية في عهد الأمويين	١٧٢

١٧٥	المبحث الثالث : الدواوين في عصر الخلافة العباسية ..
١٧٥	نظام الدواوين
١٧٧	اقسام الدواوين
١٨٠	وظائف كتاب الديوان
١٨١	نظام المقاسمة في الخراج
١٨٢	القاضي أبو يوسف وهارون الرشيد
١٨٤	قوائم الخراج
١٨٤	تقدير العطاء في الجيش
١٨٦	المبحث الرابع : ميزانية الدولة في النظم المالية المعاصرة ..
١٨٦	تعريف ميزانية الدولة في المالية العامة
١٨٧	موضع الميزانية في الحسابات القومية
١٨٨	القواعد الأساسية للميزانية
١٨٨	مدى تطبيق قواعد الميزانية
١٨٩	تحضير الميزانية واعتمادها
١٩١	تنفيذ الميزانية
١٩٣	مراقبة تنفيذ الميزانية
	المبحث الخامس : الموازنة في الاسلام بين الضرورات
١٩٤	والحاجات والتحسينات
	اولا : الموازنة الاسلامية تقوم على ثلاثة : الضرورات -
١٩٥	الحاجات - التحسينات
	ثانيا : الاسلام يرفض ميزانيات الشح والبخل والترف
١٩٨	والاسراف والتبذير
٢٠٠	ثالثا : موازنة بنود الانفاق

الباب الخامس : السياسة المالية

بين الاسلام والنظم الوضعية

(٢٠٣ - ٢٣٠)

٢٠٥	تمهيد
	الفصل الاول : السياسة المالية ومدى ارتباطها بالنظام
٢٠٨	الادارى في الاسلام

الصفحة

٢٠٨	أولا : خصائص النظام الإدارى فى الاسلام
٢٠٩	ثانيا : الحسبة والإدارة الشعبية
	ثالثا : الصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية وشكل الدولة
٢١٣	الإسلامية
٢١٦	رابعا : دور السياسة المالية فى ترشيد أوجه الإنفاق
	خامسا : دور السياسة المالية فى توزيع عناصر الدخل
٢١٧	القومى
	الفصل الثانى : السياسة المالية فى النظم الوضعية وسياسة
٢١٩	الخلفاء الراشدين
٢١٩	القسم الأول : السياسة المالية فى النظم الوضعية
٢١٩	تمهيد
٢٢٠	التوازن المالى
٢٢٠	التوازن الاقتصادى
٢٢١	التوازن الاجتماعى
٢٢١	التوازن العام
٢٢٢	القسم الثانى : سياسة الخلفاء الراشدين فى مال المسلمين
٢٢٢	تمهيد
٢٢٤	أولا : سياسة أبى بكر الصديق فى مال المسلمين
٢٢٤	ثانيا : سياسة عمر فى مال المسلمين
٢٢٦	ثالثا : سياسة على بن أبى طالب فى مال المسلمين
٢٢٧	رابعا : سياسة عمر بن عبد العزيز فى مال المسلمين
	خامسا : القائمون على السلطة المالية واستقلالهم عن
٢٢٩	سلطة الحكام فى الاسلام

الباب السادس : نتائج وتوصيات وكلمة ختامية

(٢٣١ - ٢٦٦)

٢٣٣	تمهيد
٢٣٤	أولا : الزكاة والتشجيع على العمل والاستثمار
٢٣٧	ثانيا : الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج

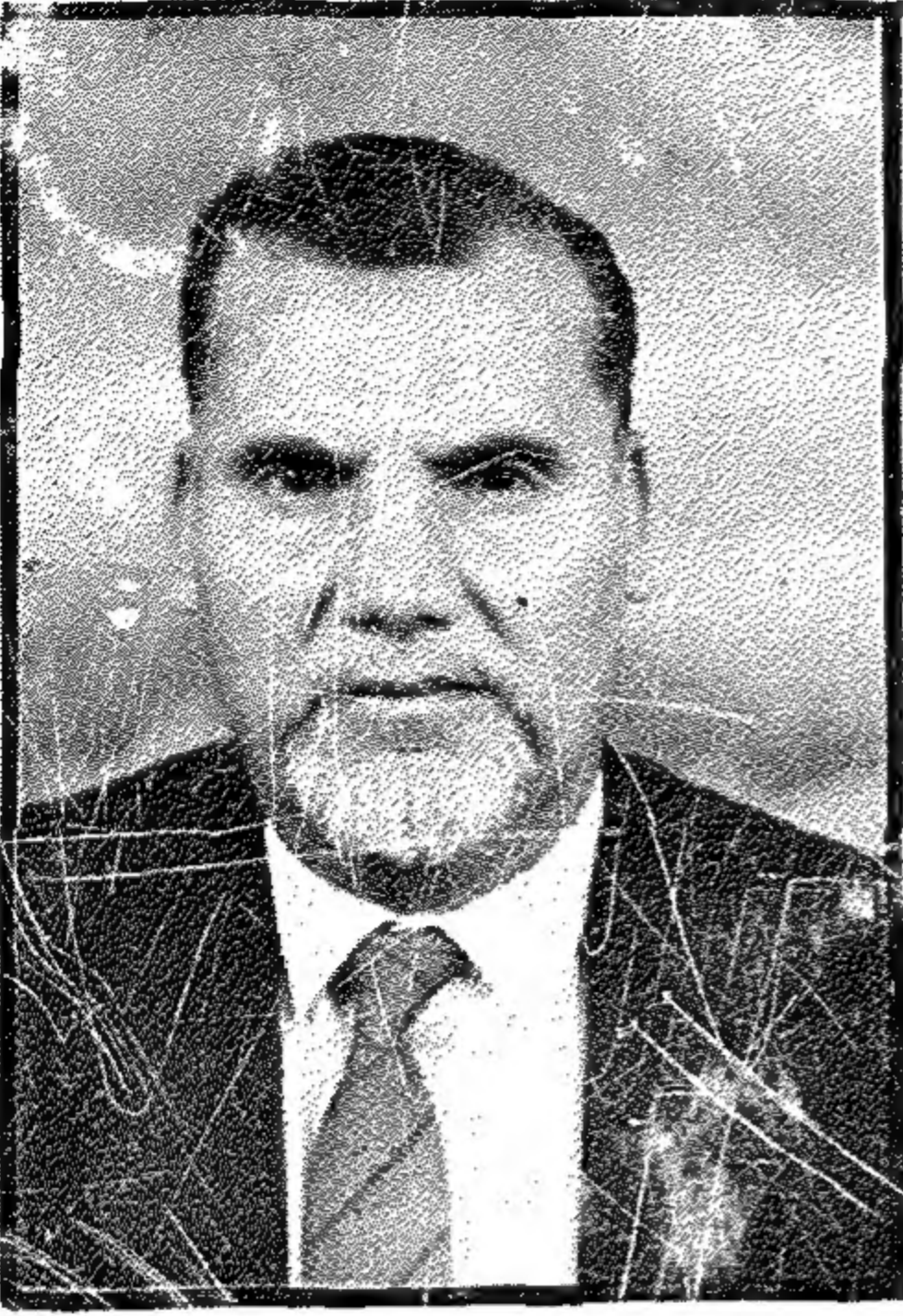
الصفحة

ثالثا : الفء والساسة المالية المشتركة بين الأقطار	
الاسلامية	٢٣٩
رابعا : الهيكل الإدارى والمالى والاقتصادى للدولة الاسلامية	٢٤٨
خامسا : تصور مقترح لموازنة الدول الاسلامية	٢٤٧
سادسا : بنك دى الاسلامى كتجربة رائدة للاقتصاد الاسلامى	٢٥٣
سابعا : ختام البحث	٢٦٧
أهم المراجع	٢٧٠
محتويات الكتاب	٢٧٣

رقم الايداع بدار الكتب ٩١/٨٢١١

دار الكتب والوثائق
رقم ٩٢٥٢٠١
الطبعة ٢٠٢٠

هذا الكتاب



هو رسالة ماجستير تم مناقشتها بمعهد الدراسات الإسلامية عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) تحت إشراف د. عيسى عبده - رحمه الله - وعضوية د. محمود محمد نور الأستاذ بتجارة الأزهر و د. كمال أبو الخير عميد معهد التعاون .

ومن أهم أهداف ومحتويات هذا البحث :

أولاً : إعادة الأمة الإسلامية من واقعها المتخلف إلى سابق عهدها الحضارى بتوافر أضلاع المثلث التالى :

١ - الإيمان والعمل الصالح (عقيدة - عبادات - معاملات) .

٢ - استغلال الطاقات البشرية والثروات الطبيعية (عناصر الإنتاج) .

٣ - العدالة فى التوزيع وتثريد الإنفاق (المساواة - الوسطية) .

ثانياً : إعادة بناء هبكل الدولة الإسلامية المعاصرة بدعامتين هما :

١ - الأسرة : وهى النواة لتكوين المجتمع الإسلامى المثالى ولذا يجب الاهتمام بعناصر الأسرة (الآباء والأبناء) .. وخاصة فى المجالات الثلاث (العلم والعمل والصحة) .. فبالعلم تستنير القلوب ، وبالعلم تطمئن النفوس ، وبالصحة تتدفق الحياة .

٢ - المسجد : بإعادة وظائفه المسلوية حيث كان فى عهده الأول مقراً للحكم وبيتاً للصلاة ، وداراً للقضاء ومعهداً للعلم ومركزاً للجهاد .

ثالثاً : يشمل هذا المؤلف دراسة تحليلية مقارنة بين المالية العامة فى الإسلام والمالية العامة فى النظم المعاصرة .. أبرزت فيها أهم المسائل المالية التى تمس حاجة المسلمين فى العصر الحديث مجتمعاً وأفراداً وحكاماً ومحكومين ، خاصة وأن النظام المالى فى الإسلام محيط بالكليات ولا يقبل التجزئة وله ضوابط محكمة بحيث لا تحتاج الأقطار الإسلامية لأية نظم أخرى مستوردة من الشرق أو الغرب .

(المؤلف)

أحمد عبد الهادى طلخان

* بكالوريوس تجارة جامعة عين

شمس عام ١٩٦٤

* - دبلوم تكاليف تحت إشراف د.

عبد العزيز حجازى عام

١٩٦٨

* - دبلوم دراسات إسلامية عليا

بمعهد الدراسات الإسلامية

بالقاهرة عام ١٩٧١

* ماجستير فى الاقتصاد

الإسلامى تحت إشراف د.

عيسى عبده إبراهيم عام ١٩٧٨

* بدأ عمله بإحدى المصانع

الحربية بالقاهرة .. ورقى مديراً

لإدارة الموازنة والبحوث

الاقتصادية عام ١٩٨٣ .. ثم

عين باحثاً إقتصادياً فى بنك دى

الإسلامى بدبى عام ١٩٨٣

وحتى الآن .